جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الدرس النحوي في "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل" للمرابط الدَّلائيّ

إعداد الطالب

عادل عايد السميحيين

إشراف

الدكتور جزاء المصاروة

رسالة مقدَّمة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغوية / قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2013 م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عادل عايد السميحيين الموسومة بـــ:

الدرس النحوي في نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدلائي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة **الدكتوراه في اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. جزاء محمد المصاروة /		2013/07/04	مشرفاً ورئيسا
د. سيف الدين طه الفقراء		2013/07/04	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2013/07/04	عضواً
د. عمر محمد أبو نواس		2013/07/04	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إليكما يا والديّ الكريمين أُقدم جنى الفكر براً وإحساناً، رحم الله أبي وأسكنه فسيح جنّاته، وأسبغ الله على أمي لباس الصحة والعافية.

إلى إخواني وأخواتي الذين غمروني بفيض مشاعرهم، وأحاطوني بجميل مواقفهم حباً وعرفاناً.

إلى رفيقة الدَّرب الوفيّة، أُم حيدر الطيبة، ودّاً وإكراماً.

إلى من جعلهم الله زينة الحياة الدنيا، فلذات الكبد: حيدر والمثنى وعبد الملك والمنقذ و عبدالمؤمن، عطفاً وحناناً.

إلى أَساتذتي الأجلاء، وأَصدقائي الأَوفياء، وأَقربائي النبلاء.

إلى من هم في نفسي ووجداني، إليهم جميعاً أُهدي هذا العمل المتواضع، وفاءً وتقديراً.

عادل السميحيين

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله تعالى على ما أسبغ عليّ من آلائه العظام، وأعانني على إتمام هذا البحث وإكماله، وأسأل الله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة.

وأَحقُّ من تُزجى إليهم قوافل الشكر بعد شكر ذي الطَّول والإنعام، أساتذتي الذين شرّفت بالدراسة عليهم في مرحلة الدراسات العليا، وإلى جامعة مؤتة المباركة ممثلة بقسم اللغة العربية وآدابها.

وإذا كان لا يراد بالشكر توفية حق أو قضاء دين، فالشكر أخلصه وأجزله لأستاذي الجليل الفاضل الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل الذي كرمني فقبل متابعة الإشراف على هذه الدراسة، فأسبغ عليَّ فضله، ووقف خلفي يستحثُّني، يرقب خطوي، ويجبر نقصي.

على أن هذا الشكر موصول لأستاذي الدكتور جزاء المصاره على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، ولم يبخل عليَّ بنصح أو إرشاد وتوجيه.

فجزاهما الله عني خير الجزاء، ولهما مني خالص الود وثابت الوفاء.

وإنني لأُثني الثناء الجميل، والشكر الجزيل بأن تفضل الدكتور سيف الدين الفقراء، والدكتور عادل البقاعين، والدكتور عمر أبو نواس، بقبول مناقشة الرسالة.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور عزمي السعودي، والدكتور علي الصرايرة، ولكل من ساعد على إنجاز هذا البحث، فجزى الله الجميع عنّا خير الجزاء، ووفقنا لما يرضى.

عادل السميحيين

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الانجليزية	و
مقدمة	1
تمهيد: المرابط الدَّلائيّ: عصره وحياته	4
الفصل الأول: نتائج التحصيل: مصادره ومنهجه	21
1.1 كتاب التسهيل وقيمته العلمية	21
1.1.1 اسم الكتاب	21
2.1.1 مؤلف التسهيل	21
3.1.1 قيمة التسهيل العلمية	23
4.1.1 شروح التسهيل	23
2.1 مصادر نتائج التحصيل	25
1.2.1 شرح التسهيل لابن مالك	27
2.2.1 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل	28
3.2.1. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد	32
4.2.1 شرح التسهيل للمرادي	36
5.2.1 المساعد على تسهيل الفوائد	37
3.1 خصائص منهج المرابط الدَّلائيّ	38
4.1 نقد وتوجيه	47
الفصل الثاني: الأصول النحوية في نتائج التحصيل	51
1.2 السماع	53
1.1.2 القرآن الكريم	54

2.1.2 القراءات القرآنية 58
3.1.2 الحديث النبوي الشريف 66
4.1.2 كلام العرب المنظوم والمنثور 74
1.4.1.2 الشعر 77
2.4.1.2 الأمثال 86
3.4.1.2 لغات العرب 88
2.2 القياس 93
3.2 الإجماع 98
4.2 الاستصحاب 103
الفصل الثالث: الآراء النحوية والاختيارات 106
1.3 المذهب الأندلسي المغربي 106
2.3 في العامل النّحوي 114
3.3 في الإعراب 125
4.3 في التعليل 134
5.3 موقف الدَّلائيّ من ابن مالك 143
1.5.3 الاعتراض على ابن مالك 143
2.5.3 الاستدراك على ابن مالك 146
3.5.3 الدّفاع عن ابن مالك 148
الخاتمة 151
المراجع 155

الملخص

الدرس النحوي في "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل" للمرابط الدَّلائيّ

عادل عايد السميحيين

جامعة مؤتة، 2013م

تبحث هذه الدراسة في القضايا النحوية الكلية في شروح التسهيل، فهي دراسة تطبيقية في كتاب "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل"، فهو آخر شروح التسهيل وجمع خلاصة لأهم الشروح التي قبله، فكان عماداً لهذا البحث في تبيان الدرس النّحوي في هذه الشروح .

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، أمّا التمهيد، فيتناول تعريفاً بالمرابط الدَّلائيّ، وحديثاً عن عصره، وحياته، ومؤلفاته.

وتناول الفصل الأول منهج كتاب التسهيل وشروحه، وفيه حديث عن مصادر نتائج التحصيل ومناهجها من حيث الشكل، فأظهر مناهج أصحابها في التصنيف وأساليبهم في عرض المادة العلمية، وموقف الشارح من هذه المصادر.

وتحدث الفصل الثاني عن الأصول النحوية في نتائج التحصيل، وهي الأدلة النحوية الإجمالية التي تناقلها أصحاب الشروح عن ابن مالك وأبي حيان، كالسماع والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

أمّا الفصل الثالث، فتناول الآراء النحوية والاختيارات، وانتظم في خمسة مباحث تبين موقف النحويين من الظاهرة النحوية في بعض المسائل، والخلافات النحوية بين أصحاب الشروح في الترجيح والاختيار، وأخيراً تناولت الخاتمة عرضاً لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

Abstract

The Syntactic Lesson in the Achievement Results in Explaining the Book of Facility for Al-Morabit Al-Dala'i

Adel Ayed Al-Sumaihyeen

Mu'tah University, 2013

This study examines the total syntactic issues in the facility explanation. It is an applied study on the book of "achievement results in explaining the facility book", as it is the last facility explanations and a summary collection for the most important previous explanations. It is was the base of this research in showing the syntactic lesson in these explanation.

The study was presented with a preface, three chapters and a conclusion. The preface examines an overview of Al-Morabit Al-Dalai' with regard to the era in which he lived, his life and his writings.

The first chapter examined the methodology and explanations of the facility book. I talked about the resources and curricula of achievement results in terms of shape. This chapter showed the methods of the owners of these resources in classifications, besides, their methods of in presenting the scientific material and commentator position of these resources.

The second chapter examined the syntactic assets in achievement results, this is, the total syntactic evidences that the owners of these explanations took from Ibn Malik and Abu Hayyan, such as listening, measurement, consensus and maintaining position (Isteshab Al-hal).

The third chapter examined the syntactic opinions and selections. This chapter was divided into five topics that show the grammarians' position of the syntactic phenomenon in some issues, and the syntactic disputes between the owners of these explanations in terms of weighting and selections.

Finally, the conclusion included a presentation for the most important results of this study.

مقدمة:

يُعد كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" من أهم كتب ابن مالك، فقد جمع بين دفتيه علمي النحو والصرف، ولهذا المصنف أهمية خاصة تكمن في ترتيب ابن مالك للأبواب والفصول هذا الترتيب الذي لم يُسبق إليه، وفي حشده للآراء والمذاهب النحوية بعبارة موجزة، لذا حظي بعناية النحويين من بعده، واهتمام الباحثين والدارسين.

ولّما بلغ الإيجاز حدَّ الغموض في كتاب التسهيل، تسابق النحويون إلى شرحه وحلِّ الغموض الذي اكتنفه، وقد أحسّ ابن مالك نفسه أن هذا الكتاب لا يكتمل نفعه ولا يعم خيره إلّا إذا أُكمل بشرح يزيل غموضه، ويبيّن المراد من عباراته وقواعده، فقام بشرحه حتى يسهل الانتفاع به.

تتابعت شروح هذا الكتاب بعد شرح المصنف، وكان أبو حيان من أوائلهم، وهو الذي التزم أن لا يقرئ أحداً إلّا في كتاب سيبويه أو التسهيل أو مصنفاته، فوضع شرحاً كبيراً غزير الفوائد، كثير الأمثلة والشواهد، فتح فيه مغالق التسهيل، وفكّ تراكيبه المشكلة، وأطال الكلام بالرّد والمؤاخذات، ليكون مصنفاً جامعاً خرج فيه عن مقصود الشرح، فتوالت بعده الشروح، وكان آخرها شرح المرابط الدّلائيّ "نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل"، وهو الكتاب موضع الدراسة.

وكنت قد عقدت العزم على دراسة الجانب النحوي في كتاب التسهيل وشروحه لاعتماد النحويين المتأخرين على آراء ابن مالك وأبي حيان في شرحيهما على التسهيل، فقد تردّد ذكر هذين الشرحين في مؤلفات السيوطي، كالاقتراح، وهمع الهوامع، والأشباه والنظائر، وفي شرح الأشموني لألفية ابن مالك، وكان من الضروري استظهار باقي الشروح؛ لتقوم الدراسة على عرض علمي في المنهج والمادة.

وعندما وجدت كتاب نتائج التحصيل قد تضمن خلاصة لأهم شروح التسهيل، وكان نتيجة لما تحصّل عليه الشارح من الشروح التي سبقته، اخترت لهذه الدراسة عنواناً يناقش المادة التي اطلعت عليها من هذا الشرح، وهو: (الدّرس النّحوي في نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمُرابط الدّلائيّ)، فكان للشارح السبق

في تتبع مادة هذه الشروح ومناقشتها، وتعرّض لها بالنقد والتعليق، لذلك يمكن القول بأن كتاب نتائج التحصيل يعد لوناً من ألوان النقد في النحو العربي.

وقد اقتصرتُ في هذه الدراسة على الجانب النحوي، نظراً لسعة مادة هذه الشروح وتشعب جوانبها، ولأَن المحقَّق والمطبوع من بعض هذه الشروح، هو القسم النحوي الذي جاء في الأبواب الأولى من كتاب التسهيل، واعتمدت على الشروح التي ذكرها الشارح، وشكلت مصدراً من مصادر كتاب نتائج التحصيل، وهي: "شرح التسهيل لابن مالك"، و"التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان"، و"شرح التسهيل للمرادي"، و"المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل"، و"تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني"، بالإضافة إلى أحد الشروح التي أعرض الشارح عن ذكرها، وهو شرح ناظر الجيش المسمَّى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، فقد طبعت أجزاء الكتاب كافة، وحُقِّق تحقيقاً علمياً، فاعتمدت عليه في مراحل هذه الدراسة.

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة:

أمّا التمهيد، فتناول تعريفاً بالمرابط الدّلائي، وحديثاً عن عصره، وحياته، ومؤلفاته، وتناول الفصل الأول منهج كتاب التسهيل وشروحه، وفيه حديث عن مصادر نتائج التحصيل، ومناهجها من حيث الشكل، فأظهر مناهج أصحابها في التصنيف، وأساليبهم في عرض المادة العلمية، وموقف الشارح من هذه المصادر.

وتحدث الفصل الثاني عن الأصول النحوية في نتائج التحصيل، وهي الأدلة النحوية الإجمالية التي تناقلها أصحاب الشروح عن ابن مالك وأبي حيان، كالسماع والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.

أمّا الفصل الثالث، فتناول الآراء النحوية والاختيارات، وانتظم في خمسة موضوعات تبيّن موقف النحويين من الظاهرة النحوية في بعض المسائل، والخلافات النحوية بين أصحاب الشروح في الترجيح والاختيار. وأخيراً تناولت الخاتمة عرضاً ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

وأُشير إلى أَنّ الدّراسة اعتمدت المنهج الوصفيّ التحليليّ لضمان الإحاطة بكلّ جزئيات المادة اللغوية.

أمّا الدّراسات السّابقة، فإنَّ هذا الكتاب لم ينلْ اهتمام الباحثين، فلم يقمْ أحدٌ بدراسته، وإبراز ما فيه من آراء نحوية واختيارات، وبيانِ الدرس النحويّ في شروح التسهيل.

وأَختم هذه المقدمة بما ختم به الإمام القلقشندى – رحمه الله – مقدمة كتابه صبح الأعشى إذ قال: "ولْيعذِرِ الواقف عليه، فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما يُنفِقُ كلُّ أَحدٍ على قدر سعته، لا يكلف الله نفساً إلّا ما أَتاها، ورحم الله من وقف فيه على سهو أو خطأ فأصلحه، عاذراً لا عاذلاً، ومنيلاً لا نائلاً، فليس المبرّأُ من الخَطَل إلّا من وقى اللهُ وعصم، وقد قيل: الكتاب كالمكلف لا يسلم من المؤاخذة، ولا يرتفع عنه القلم.

والله تعالى يَقرُنُهُ بالتوفيق، ويُرشد فيه إلى أوضح طريق، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت وإِليه أنيبُ"[1] .

(1)القلقشندي، أَحمد بن علي (ت 821ه): 1922م، **صبح الأَعشى** ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج1، ص10.

تمهيد: المرابط الدَّلائيّ، عصرُه وحياتُه

1. عصر المرابط الدّلائي:

أ- الحياة السياسية:

عاش المرابط الدَّلائيّ في القرن الحادي عشر الهجري، وقد شهد المغرب اضطرابات سياسية بسبب النزاع على الحكم بين أبناء المنصور الذهبي، انتهت بتراجع نفوذ السعديين، وتخليهم عن عدد من المدن، وظهور قيادات جديدة، برز فيها العلويّون[1] الذين تمكنوا من السيطرة على الحكم بعد أن تخلصوا من منافسيهم.

انقلبت الأحوال في المغرب إثر اشتداد النزاع، ونشوب الحرب بين أولاد المنصور الذهبي بعد وفاته سنة (1012هـ/ 1603م)، وعمّت الفوضى أرجاء البلاد ومن أبرز الأحداث في تلك الفترة تسليم مدينة العرائش إلى الإسبانيين سنة (1051 هـ/ 1613م) [2]، وقيام ثورة المجاهد العياشي (ت1051هـ/1641م)، واستغلال بعض أرباب الزوايا المتزعمين فرصة اضطراب أحوال البلاد لتحقيق مطامحهم في الحكم والرئاسة [3].

---

(1)انظر: بروكلمان، كارل: 1968م، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، ص630. يقول بروكلمان: "مراكش خاضعة لحكم أسرة علوية من الأشراف [الحسينيين] هم بنو سعد... وهم يقيمون سلطانهم على أساس من مبدأ الشرعية المتمثل في تحدُّرهم من الرسول، ومن هنا جاز لنا في الحق أن ندعوهم شيعة، ولكن العلويين المراكشيين لم تكن لهم،في يوم من الأيام، أية صلة بالتطور الديني الذي عرفه الشيعة في المشرق، في جنوب بلاد العرب، وعلى الخصوص في فارس، والواقع أن مذهب مالك السني الصارم هو الغالب على مراكش شأنه في شمال إفريقيا كلها ".

(2)انظر:شاكر، محمود: 2000م، **التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)**، ط4،المكتب الإسلامي، بيروت، ص530.

عنان، محمد عبدالله: 1997م، **دولة الإسلام في الأندلس (نهاية الأندلس)**، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص407.

(3)انظر: حجي، محمد: 1964م، **الزاوية الدّلائية**، المطبعة الوطنية، الرباط، ص22.

اشتهرت الزاوية الدّلائية التي أسسها الشيخ أبو بكر الدِّلائي (ت1021هـ) بإيواء الطلبة، ونشر العلم، وإحياء علوم الدين، زيادة على بذل الطعام للصادر والوارد، وإعانة المحتاجين، وإغاثة الملهوفين؛ فاغتنم رئيسها في هذه الأثناء الشيخ محمد الحاج الدِّلائي (ت 1082هـ) فرصة ضعف نفوذ الدولة، والاضطرابات داخل البلاد فزحف إلى مكناس و فاس، فتملكهما وأقام الدولة الدِّلائية [1].

ظهرت قوة الأشراف العلويين على يد محمد بن الشريف، فقد استطاع القضاء على الثورات، وأخذ البيعة للنهوض بالبلاد، ولكنّ أخاه الرشيد انتزع الحكم منه؛ فتقدم واستولى على جُلِّ بلاد المغرب، ثم حارب الدّلائيين فظهر عليهم، وتتبعهم حتى كاد يُفنيهم، وقصد زاويتهم؛ فهدمها ولم يبق منها باقية، حتى صفا له ملك المغرب، وذلك سنة 1079هـ[2].

وبعد أن توفي الرشيد سنة(1082هـ) خلفه أخوه إسماعيل، فثبّت أركان الدولة وأخضع بواقيها، وكمّل وحدتها، وطال حكمه نحو سبعة وخمسين عاما حتى سنة 1139هـ [3].

---

(1)انظر: تاريخ هذه الزاوية وتراجم أعلامها في: حجي، **الزاوية الدِّلائية**، ص23،43،149. والزاوية: مدرسة دينية، ودار مجانية للضيافة ظهرت بعد الرباط والرابطة: ورابط بمعنى أقام ولازم المكان. وينظر: الوفراني، محمد الصغير (ت1140ه): 1888م، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تصحيح: هوداس، مطبعة بردين، انجي، ص274–286. الوفراني عن طبعة باريس هو الإفراني ت 1140هـ. السَّملالي، العباس بن إبراهيم: 1993م، **الإعلام بمن حلّ مراكش و أغمات من الإعلام**، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور ط2، المطبعة الملكية، الرباط، ج1، ص209–214. 1995م، **المختار المصون من إعلام القرون**، اختيارات وفهرسة:محمد بن حسن موسى، ط1، دار الأندلس الخضراء جدّة،ج2، ص1274.

(2)انظر: كنون، عبدالله:1960م، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، ط2،ج1، ص269.

(3)انظر: ضيف، شوقي: **تاريخ الأدب العربي**، ط1، دار المعارف ص296.

تلك هي الحياة السياسية في المغرب في القرن الحادي عشر الهجري، توالت فيه الأحداث، وتعددت الدول والإمارات، وسادت الفتن والثورات، وسقطت مدن، وعُزِل حكام، وكَثُرت التّغيُّرات؛ فأثّرت في البلاد والعباد.

ب- الحياة الاجتماعية:

شهد أول القرن الحادي عشر حكم المنصور الذهبي كما تقدم، ولُقِّب بالذهبي لأن فترة حكمه كانت ذهبيةً في عدالتها، واستقرارها، ورخائها، ونمو الحياة الاجتماعية والفكرية فيها، فأخذ مظهر العمران طابع الشموخ والإتقان، والتنوّع في الأشكال والتّعدد في الألوان، ومن أشهر ما شيّده المنصور قصره المسمى بالبديع، أمّا ما بعد المنصور فقد اختفت مظاهر البناء لعدم الاستقرار في البلاد[1] .

لقد عانت المجتمعات العربية والإسلامية في الأندلس من الاضطهاد، والتهجير والقتل، والسلب، والتنصير، إلى أن جاء قرار طرد العرب والمسلمين من الأندلس في سنة 1019هـ/1610م[2] . فوفد منهم عشرات الآلاف إلى المغرب، وكان لهذه الحادثة أثرٌ فكري وحضاري في المجتمعات المغربية، ظهرت نتائجه في الحياة العامة ومنتجاتها، ويصف المقَّري (ت1041هـ) هذه المأساة، وقد

---

(1)انظر: الناصري، احمد بن خالد:1955م، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصر، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج5، ص134.

(2)انظر: لي، هنري تشارلز: 2011م، **العرب والمسلمون في الأندلس بعد سقوط غرناطة**، ترجمة: حسن سعيد الكرمي، وزارة الثقافة، عمان، ص 192. يقدر هنري تشارلز عدد المطرودين بستمائة ألف، وصدر قرار طرد العرب والمسلمين من الأندلس في 15أيلول سنة 1609م، ثم صدر مرسوم مشترك في 12كانون الثاني سنة 1610م، وفي ذلك يقول: "إنه أصفق عمل وأكثره بربرية في تاريخ الإنسان..... ذلك التعصب الجامع الذي أفضى إلى إخراج من كانوا أفضل أصناف السكان من الوجهة الاقتصادية". ص182، 207، 212.

وينظر:عناني، محمد زكريا: 1999م، **تاريخ الأدب الأندلسي**، دار المعرفة الجامعية، ص31.

شهدها، وهو يومئذ بفاس وتركت هذه الذكريات والمشاهد المؤلمة في نفسه أعمق الأثر [1].

ومن مظاهر الحياة الاجتماعية في ذلك العصر ظهور بعض الأوبئة، فقد حلَّ بالمغرب وباءٌ كبيرٌ سنة (1060هـ) كاد يقضي على الناس، ومنها وجود الفوضى وعدم الاستقرار، وقيام بعض القبائل بالثورات طمعًا في الحكم والجاه والمال، ومنها مظهر الغلاء والقحط والجفاف، ففي سنة (1060هـ) كان بالمغرب رخاءٌ مفرطٌ وغلاءٌ فاحشٌ، وفي سنة (1073هـ) وقعت مجاعةٌ عظيمةٌ، وخلتْ الدُّور، وعُطِّلت المدارس، ومنها مظهر إحياء المواسم الدينية، والمناسبات الإسلامية، كقيام رمضان وإحياء لياليه المباركة، وكان المنصور الذهبي ينتقي لها مشيخة القراء في القراءات السبع، وحسن الأداء والتلاوة، وقد اتسمت حياتهم بطابع الجديّة؛ لذلك كانت آثار تلك الظواهر واضحةً في علماء هذه الأمة، في علومهم، وآدابهم، وأشعارهم، وأخلاقهم [2].

---

(1)انظر: المقَّري، أحمد بن محمد (ت 1041هـ):1968م، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج4، ص528. يقول المقري: " إلى أن كان إخراج النصارى إياهم بهذا العصر القريب أعوام سبعة عشر وألف، فخرجت ألوف بفاس وألوف أخر بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس، فتسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله تعالى في الطرقات، نهبوا أموالهم وهذا ببلاد تلمسان و فاس، ونجا القليل من هذه المجزرة ، وأما الذين خرجوا بنواحي تونس فسلم أكثرهم، وهم لهذا العهد عمّروا قراها الخالية وبلادها، وكذلك بتطاوين وسلا وقيجة الجزائر، ولما استخدم سلطان المغرب الأقصى منهم عسكراً جرارا وسكنوا سلا كان منهم من الجهاد في البحر ما هو مشهور الآن، وحصنوا قلعة سلا، وبنوا بها القصور و الدور والحمامات وهم الآن بهذا الحال ".

(2)انظر: الناصري، أحمد بن خالد:1955م، **الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصر، دار الكتاب، الدار البيضاء، ج5، ص134،151،183،186، وينظر: الإفراني، **نزهة الحادي**، ص102،145،135،201،284.

ج- الحياة العلمية:

فترت الحياة العلمية بعد وفاة المنصور الذهبي، لاسيما عندما أراد الشيخ المأمون من العلماء أن يوافقوا على تسليم مدينة العرائش إلى الإسبانيين، فلم يرتضوا ذلك، وخرج الكثير منهم فارّين بدينهم إلى البوادي؛ فكان لذلك من التأثير السيئ على الأوساط العلمية في المدن المغربية، بالإضافة إلى الفوضى، والاضطراب، وانعدام الأمن في البلاد.

ولكن من الألطاف الخفية أن أصبح المغرب العربي مأوى، وملاذا لعلماء الأندلس بعد طرد الإسبانيين لهم، وامتلأت خزائن المغرب بكتبهم ومؤلفاتهم، بالإضافة إلى ما كان عليه المغرب من تبحُّر في ميدان الفكر والمعرفة، والثروة العلمية الأصيلة، وقد ذكرتُ هذه الحادثة في الصفحات السابقة، وما نتج عنها من أثر عام في المغرب، وأُشير هنا إلى رحلة المقَّري إلى المشرق تفاديًا من عواقب الفتن والدسائس التي تُكدِّر صفو الحياة في فاس؛ لتكون شاهدًا على الظروف التي أحاطت بالحركة العلمية وشيوخها جرّاء تلك الحادثة، وقد ذكر المقَّري هذه الظروف ولم يوضِّحها [1].

أما الحالة الأدبية فقد خلقت هذه الاضطرابات أجواءً من الأدب الصاخب الساخر فكانت الرسائل الجدلية، والقصائد المثيرة بين هؤلاء الزعماء[2]، ولعدة أسباب كانت الحياة العلمية في المغرب بأعلى درجات النضوج الفكري، والتفوق العقلي في القرن الحادي عشر، ومن هذه الأسباب:

---

(1)انظر ما قاله المقري عن تلك الحادثة: **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**،ج4، ص528. وينظر ما قاله المقري عن أسباب رحيله إلى المشرق: **نفح الطيب**،ج1، ص1-14. وينظر:عنان، محمد عبدالله: 1970م، **تراجم إسلامية شرقية وأندلسية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص376.

(2)انظر: تاويت، محمد، 1984م، **الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى**، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء، ج3، ص728.

1- الأصالة العلمية، والعراقة الفكرية المتوارثة من العصور السابقة[1]، بما فيها روافد العلم من الأندلس كما تقدم، والرحلات المشرقية.

2- التنافس العلمي بين حواضر المغرب في فاس، ومراكش، وتطوان .

3- لم تعد اللغة العربية لغة الدّولة الرسمية في مصر وبلاد الشام، في صدر الدولة العثمانية، ودخلها كثير من الألفاظ التركية والفارسية، ولم تتأثر في الأندلس والمغرب إذ كانت جمهرة السّلائل العربية فيها حافظة صبغتها؛ لقلة طروء العناصر الأجنبية عليها[2]، ولم تعد القاهرة مركزًا للعلوم والآداب الإسلامية، وصارت تابعةً لا متبوعةً[3].

4- انتشار ظاهرة الزّوايا التي تحولت إلى مؤسسات علمية، ومعاهد ثقافية يتخرج فيها كبار العلماء والمفكرين، وحفظة الكتب الدينية.

ومن أشهر هذه الزوايا:

1. الزاوية الناصرية: وهي التي أنشأها أبو حفص الأنصاري (ت1010هـ)، ومن أعلامها المشهورين محمد بن ناصر الدرعي (ت1085هـ).
2. الزاوية الفاسّية: أسسها أبو المحاسن يوسف الفهري الفاسي (ت1013هـ) وتوارثها أحفاده من بعده، ومن أشهرهم عبدالقادر الفاسي الفهري (ت1091هـ).
3. الزاوية الدّلائية: أسسها أبو بكر بن محمد الدّلائي (943-1021هـ)، تخرج فيها عدد لا يحصى من العلماء والأدباء، نذكر منهم من غير الدَّلائيين: أبا علي الحسن بن مسعود اليوسي (ت1102هـ)، وقد أدّت هذه الزاوية رسالةً هامةً في حفظ تراث العلوم والآداب، وكانت تدرَّس فيها العلوم الدّينية

---

(1)انظر: العربي، مصطفى الصادق: **مقدمة كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل للمرابط الدّلائي**، ج1، ص41.

(2)انظر: الإسكندري، الشيخ أحمد، 1919م، **الوسيط في الأدب العربي وتاريخه**، ط1 ص242.

(3)انظر: سليم، محمود رزق: 1957م، **الأدب العربي تاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث**، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ص93.

واللّغوية، وعلوم الأوائل، وكأنها جامعة صغرى، مما يدل بوضوح على إسهام الزوايا بالمغرب في الحركة العلمية ، بجانب العناية بالأدب والشعر، فقد أحيت الثقافة اللغوية المتينة الموجودة في زاوية الدّلاء دماء الأدب في المغرب[1].

2. حياة المرابط الدَّلائيّ:

أ- اسمه ونسبه:

أبو عبد الله محمد المرابط الدَّلائيّ[2]: هو محمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد ابن سعيد الدَّلائيّ، ويمكن القول إن هناك اتفاقاً بين الذين ترجموا له على هذا الاسم.

ينتسب الدَّلائيون إلى قبيلة مَجاط، إلى أحد فروع صنِهاجة، وهو الصحيح المعتبر؛ لأنهم دخلاء في مَجاط، قال صاحب نشر المثاني في ترجمة جدِّ المؤلف

---

(1)انظر: ضيف، **تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات)**، ص334.

(2)انظر: مخلوف، محمد بن محمد: 1349ه، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة، ج2، ص313. المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج4، ص203. البغدادي، **هدية العارفين** ج2، ص296. الإفراني، **نزهة الحادي**، ص274. الزركلي، خير الدين: 2002م، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت، ج7، ص64. اليوسي الحسن بن مسعود(ت1102ه):2004م، **فهرسة اليوسي**، تحقيق: زكريا الخثيري، جامعة محمد الخامس، الرباط، ص63. الجبوري، كامل سلمان: 2003م، **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج6، ص87. الإفراني محمد الصَّغير: 2004م، **صفوة من انتشر من أخيار وصلحاء القرن الحادي عشر**، تحقيق: عبد المجيد خيالي، ط1، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، ص307. باعلوي، محمد بن أبي بكر: 2003م، **عقد الجواهر والدّرر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ص390. الزبيري، وليد بن أحمد: 2003م، **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، ط1، بريطانيا، ج3، ص2428. 1996م، **موسوعة أعلام المغرب**، تنسيق وتحقيق: محمد حجي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج4، ص1604.

أبي بكر الدَّلائيّ: " المَجاطيّ التّيدريّ الصِّنهاجيّ الحِميريّ اللمتونيّ صاحب الزاوية الدَّلائيّة، ونِسبته بالصِّنهاجيّ عند غير واحد من الأعلام، وهي نسبة للقبيلة المعروفة من حمير عند جمهور المؤرخين[1]، وأمجاط منزلهم قديما ببلاد ملوية، وأصله من صِنهاجة ثم من لَمتونة "[2].

وقال السَّملالي: " أولهم جدّهم أبو بكر بن محمد بن سعيد المجاطيّ الصنهاجيّ من قرية دلاء"[3]، وفي نزهة الحادي: " أمّا نسبهم، فهم برابر مجاط بطن من صنهاجة حسبما ذكره ابن خلدون وغيره "[4].

ذكر البغدادي في هدية العارفين[5] في نسبته " الدَّلائيّ القشتالي المغربي " وفي إيضاح المكنون[6]" الفشتالي"، وذكر ذلك صاحب عقد الجواهر والدرر[7]، وفي

---

(1)انظر:: القلقشندي، أحمد بن علي: 1984م، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص290.

ابن حزم، علي بن أحمد: 1983م، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص495.

عبد الحميد، سعد زغلول: **تاريخ المغرب العربي**، منشاة المعارف، الإسكندرية، ج3، ص291.

(2)انظر: **نشر المثاني عن موسوعة أعلام المغرب**، تنسيق: محمد حجي، ج4، ص1187.

حجي، **الزاوية الدّلائية**، ص29. **المختار المصون من أعلام القرون**، ج2، ص1274.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين: 1989م، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، ط4، مطبعة المدني، القاهرة، ص476.

(3)السَّملالي، العباس بن إبراهيم: 1993م، **الإعلام بمن حلّ مراكش و أغمات من الأعلام**، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط3، المطبعة الملكية، الرباط، ج3، ص213.

(4)الإفراني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، ص274.

(5) البغدادي، إسماعيل باشا: 1955م، **هدية العارفين أسماءُ المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ج2، ص296.

(6) البغدادي، إسماعيل باشا: **إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظنون**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص177،522،458،477،232،580، ج2، ص170، 190، 503، 621.

(7) انظر: باعلوي، **عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، ص390.

الموسوعة الميسرة[1]" القشتالي المغربي المالكي"، وهي زيادة في النسب نقلها أصحاب هذه المصادر عن المحبّي في خلاصة الأثر[2]، أما الدّلائي، فهي نسبة إلى بلادهم الدّلاء، و" صاحب الدّلاء "[3] ،هو جدهم مؤسس الزاوية الدّلائية .

ب- لقبه وكنيته:

اتفقت جميع المصادر التي ترجمت للمرابط الدَّلائيّ على أن كنيته أبو عبد الله، كذلك اتفقت على أن لقبه المرابط، ولقب بالمرابط؛ لأنه كان متقشفًا في الملبس زاهدًا في الدنيا منقبضًا عنها؛ فكان إخوانه الرؤساء يلقبونه بالمرابط، فجرت التسمية عليه، وقد زادت بعض المصادر ألقاباً أخرى عُرف بها واشتُهر، قال المحبّي في خلاصة الأثر:" محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر المغربي أبو عبد الله، شُهر بالصغير الدَّلائيّ "[4].

وقال البغدادي في هدية العارفين: " محمد المرابط بن محمد بن أبي بكر المغربي المالكي القشتالي المعروف بالصغير الدّلائي أبو عبد الله المغربي "[5]، وفي عقد الجواهر والدُّرر: " أبو عبد الله محمد المرابط ابن محمد بن أبي بكر، شُهر بالصغير الدّلائي القشتالي" [6]، وفي الموسوعة الميسرة: "محمد بن محمد بن أبي بكر شُهر بالصغير الدّلائي، أبو عبد الله القشتالي المغربي المالكي" [7]. وهذه المصادر زادت في اللقب كما زادت في النسب، وسبق الكلام فيه.

---

(1) انظر: الزبيري، **الموسوعة الميسرة**، ج3، ص2428.

(2) انظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج4، ص203.

(3) انظر: المقري، أحمد بن محمد:1939م، **أزهار الرياض في أخبار عيّاض**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ج1، ص294. وفي الهامش قال المحقق: "ولم نفهم المراد منها ، ولم نعثر على مرجع آخر لهذا الكلام المنقول عن ابن الأحمر، لنعارض به هذا النص ".

(4) المحبّي، **خُلاصة الأثر**، ج4، ص203.

(5) البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص296.

(6) باعلوي، **عقد الجواهر والدُّرر**، ص390.

(7) الزبيري، **الموسوعة الميسرة**، ج3، ص2428.

ج- مولده ونشأته:

ولد المرابط الدّلائي سنة (1021هـ) بزاويتهم بالدِّلاء، ولم يختلف في ذلك أحد ممن ترجموا له، وكانت نشأته في بيت علم ومعرفة، وصلاح ودين، وأدب وخلق، وبذل وعطاء، في سبيل خدمة الدين والعلم، ونشر المعرفة والفكر، وهذا ما كانت عليه الزاوية الدّلائية في مجال نشر العلوم المختلفة، نشأ فيها، وأخذ العلم بها عن والده، وجماعة من الأئمة من أعمامه، وإخوته، وغيرهم من الواردين عليهم[1].

حج البيت الحرام، ومرّ بأرض الكنانة، وقدم القاهرة سنة ثمانين وألف، فأقبل عليه فضلاؤها، واستفاد منه نجباؤها، ثم عاد إلى فاس، وكان قد رحل إليها مع من بقي من أهل بيته، بعد أن هدم الرشيد زاويتهم، ونقل أهل العلم من رجالها إلى فاس حيث عكفوا على التعليم، وكان أبو عبد الله المرابط من جلسائه، وهو من أفاضل أهل بيته في النحو واللغة، وكانت وفاته سنة (1089هـ)، قال أبو على اليوسي: " كانت ولادته رحمه الله، سنة إحدى وعشرين وألف، وتوفي يوم السبت الخامس والعشرين من جمادى الأخيرة سنة تسع وثمانين وألف "[2].

د- ثقافته وكلام العلماء فيه:

لقد تمكن الدَّلائيّ من فهم أغلب العلوم، وحصل على الرئاسة الأدبية والعلمية، وتولى الإمامة والخطابة والتدريس، وكانت مجالسه النحوية ملتقى نجباء الطلاب وأذكياء التلاميذ، وبالإضافة إلى التدريس اشتغل كذلك بالتأليف في مختلف الفنون

---

(1)انظر مصادر ترجمته: باعلوي، **عقد الجواهر والدُّرر**، ص390. الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص309. مخلوف، **شجرة النور الزكية**، ج2، ص313. **نشر المثاني عن موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1608. الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص64. الجبوري، **معجم الأدباء**، ج6، ص87.

(2)اليوسي، **فهرسة اليوسي**، ص66. وينظر مصادر ترجمته السابقة: باعلوي، **عقد الجواهر والدُّرر**، ص390. الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص309. مخلوف، **شجرة النور الزكية**، ج2، ص313، **نشر المثاني عن موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1608. الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص64. الجبوري، **معجم الأدباء**، ج6، ص87.

منها: النحو، والصرف، والأصول، والأدب، فكان باحثاً ناقداً، وإماماً في النحو، ومشاركًا في غيره من الفنون .

قال أبوعلي اليوسي في حقه: " خاتمة النحاة، حضرت عنده تلخيص المفتاح بمختصر السَّعد، ومواضع من الخلاصة، وصدرًا من تفسير القرآن بتفسير الجلالين وأجازني في فنون العلم كلِّها . وكان رحمه اللهُ إماماً في علم النحو، ومشاركًا في غيره من الفنون،..... وله القلم البارع في الإنشاء نظماً ونثراً، مع سمت، ونزاهة، وهمَّة ومروءَة[1]".

قال المحبّي في خلاصة الأثر: " نادرة الدهر، وفريد العصر، ولم يأتِ من المغرب في هذا العصر له شقيقٌ، فهو لعمري بجمْعِ الفضائل حقيقٌ، ... له في كلِّ علمٍ سهمٌ مصيبٌ، وحذقٌ عجيبٌ، خصوصاً علم العربية، فإنه رأس المؤلفين في زمانه، .... وانتفع به خلقٌ كثيرون من أفاضل المغرب "[2].

ومن لطائفه الأدبية، أن السلطان الرشيد انشد معرضاً به قول المتنبي:

ومن نكد الدنيا على الحُرّ أن يرى عدواً له ما من صداقته بُدُّ

ففهم أبو عبد الله مقصوده فقال: أصلح الله الأمير إن من سعادة المرء أن يكون عدُّوه عاقلاً، فاستحسن الحاضرون حسن بديهته، ولطافة منزعه[3].

ه-صفاتُه وأخلاقه:

كان أحد الأعلام الفصحاء، باحثاً ناقداً إماماً في النحو، متقشفاً زاهداً كارهاً للرئاسة منقبضا عنها، سخياً عالي الهمة، كريم الطبع، رقيق القلب، سليم الصدر متواضعاً، دائم البِشْر، شديد الصبر، عظيم الاحتمال، حَسَن الخلق في الشدة والرخاء لا يجارى في الإنشاد، وحفظ الأدب، وتحرير العلوم[4].

---

(1)اليوسي، **فهرسة اليوسي**، ص63.

(2) المُحِبِّي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص203.

(3) الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص309.

(4) باعلوي، **عقد الجواهر والدّرر**، ص390.

قال المحبي في نفحة الريحانة: " وكان المرابط هذا يزيد عليهم في الفضل الباهر زيادة القمر على النجوم الزّواهر، ... ومعاليه رسومها واضحة، وفضائله للشموس فاضحة، صنّف وأَلّف، وأحرز المعالي وما تكلّف، وآثاره في عقود اللآلي درر وأشعاره في جبهة المعالي غرر"[1].

وفي نشر المثاني قال: " الشيخ الإمام خاتمة النحاة، وعلاّمة الأعلام، والقدوة الصالح البركة الحاج الأبرُّ، الخطيب البليغ، حائز قصب السّبق في العلوم اللسانية ... كان أحد المشهورين بالجود والسخاء، ... لا يُمسك معروفه عمن يعرف، وعمن لا يعرف " [2].

وفي ترجمة صاحب الزاوية الدّلائية، وشيخها، ومؤدبها، يقول السَّملالي:" كان مراعياً للشريعة، محافظاً على السُّنة، جارياً عليها، باحثاً عن العلم، حاضّاً على تعلُّمه وتعليمه، وتوارث عنه الأبناء والأحفاد حسن العقيدة، واتّباع السنة "[3].

و- شيوخه:

تتلمذ المرابط الدّلائي على علماء أجلاء كثيرين في شتى الفنون، فقد وُلد وعاش في الزاوية الدّلائية التي اشتهرت بإيواء الطلبة، ونشر العلم، وكانت تدرّس فيها العلوم الدينية واللغوية، وعلوم الأوائل، وكأنها جامعة صغرى، كما يقول شوقي ضيف[4]، وقد كان في الدَّلائيين خمسة وعشرون عالماً؛ لذلك سأكتفي بالكلام عن بعض شيوخه من غير أهله وأقاربه، ومن أشهرهم:

1- الفاسيّ محمد العربي 988-1052ه.

أبو حامد محمد العربي بن يوسف الفاسيّ الفهريّ، كان عالماً حافظاً محققاً درّاكا للعلوم، رأساً في الثقة والضبط، أثنى عليه ابن عاشر، وأبو علي اليوسي ثناءً

---

(1)المُحبّي، **نفحة الريحانة**، ج5، ص19. نقلاً عن مقدمة كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، ج1، ص55.

(2)حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1604.

(3) السَّملالي، **الإعلام**، ج1، ص210.

(4) انظر: ضيف، **تاريخ الأدب العربي (عصر الدول والإمارات)**، ص334.

جميلاً له قصائد كثيرة، وشرحَ عدة كتب، مات قبل إتمامها، منها: مرآة المحاسن، وشرحُ قصيدة كعب بن زهير، وشرحُ دلائل الخيرات، وشرحُ الشفاء[1].

2- الشَّبراملِّسيّ علي نور الدين 998-1087هـ.

أبو الضياء علي نور الدين بن علي الشَّبراملِّسي، كان من أهل الجدِّ والاجتهاد وبلغ الغاية في التحقيق والتدقيق، وحسن السّمت والديانة، من مؤلفاته: حاشية على شرح أبي شجاع لابن قاسم، وحاشية على شرح الشمائل لابن حجر المكّي، وحاشية على شرح مقدمة الجزريّة للقاضي زكريا، وحاشية على شرح الورقات الصغير لابن قاسم في الكلام، وحاشية على نهاية السؤال شرح منهاج الأصول لشمس الدين الرّملي وشرح المواهب اللدنية للقسطلاني[2].

3- الفاسيّ عبد القادر 1007- 1091ه.

أبو محمد عبد القادر بن علي بن يوسف الفاسيّ الفهريّ، كان متمسكاً بالسنة ورعاً زاهداً، تصدّر للتدريس في فاس فعظم النفع به، وكثُر الأخذ عنه، لم يؤلّف كثيراً، وإنما ترك بعض المسائل والأجوبة، والعقيدة، والفقهية [3].

ز- تلاميذه:

لقد تتلمذ عليه، وأخذ عنه علماء كُثر، نكتفي بمن ظهرت آثاره بينة على ثقافته ومنهم:

1. اليوسي الحسن 1040-1102هـ.

أبو علي الحسن بن مسعود اليوسي، كان عالماً ماهراً في المنقول والمعقول، بحراً زاخراً في المعارف والعلوم دراية ورواية، أعجوبة الدهر، ونادرة العصر في

---

(1) انظر: حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1405، الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص147. البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص280. **إيضاح المكنون**، ج1، ص320، ج2، ص77، 463.

(2) انظر: حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1509. البغدادي، **هدية العارفين**، ج1، ص761.

(3)انظر: حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1636. وينظر: كنون، **النبوغ المغربي**، ج1، ص283.

سعة الملكة، وفصاحة القلم واللسان، تخرج بأهل الدِّلاءِ، وجال في المغرب ثم خرج إلى البادية، ودرّس فيها العلوم الدينية والأدبية، فانتشرت عنه فنون المعارف في قبائل المغرب، وأجاز له المرابط في فنون العلم كلِّها، له حاشية على شرح كبرى السنوسي وشرح جمع الجوامع، وحاشية على تلخيص المفتاح، والمحاضرات، وديوان شعر وغير ذلك[1].

2. الفاسيّ محمد بن عبد الرحمن 1058 – 1134هـ.

أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عبد القادر الفاسيّ الفهريّ: كان فقيهاً متضلِّعاً، ذاكرًا للحديث، بصيراً بفنونه، عاكفاً على خدمته، ثقة عدلاً، عارفاً بأيام الناس، له من التصانيف: الكواكب الزاهرة في سيرة المسافر، والمنح البادية في الأسانيد العالية، واختصار طبقات السّبكي، وشرحٌ على قصيدة ابن زكري[2].

3. الرّودانِيّ محمد بن سليمان 1037–1095هـ.

أبو عبد الله محمد بن سليمان الرّودانِيّ السُّوسيّ، العلامة الجامع، والفيلسوف الفلكيّ البارع، رحل إلى عدّة مدن بقصد العلم والدراسة، وأخذ عن علماء المغرب ومصر، والشام ؛ فامتلأ وِطابه من المعارف، وله من التآليف: صلةُ السلف بموصول الخلف، ومنظومة في علم الميقات، وجمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد وغير ذلك[3].

---

(1)انظر: حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج5، ص1801. **فهرسة اليوسي**، ص63. البغدادي، **هدية العارفين**، ج1، ص296. و**إيضاح المكنون**، ج1، ص275،448،616،ج2، ص220، 250. الزركلي، **الأعلام**، ج2، ص237.

(2)انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص69. البغدادي، **إيضاح المكنون**، ج2، ص576 . البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص316. حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج5، ص1974.

(3) انظر: **موسوعة أعلام المغرب**،ج4، ص1674. كنون، **النبوغ المغربي**، ج1، ص285. المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص204. الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص151.

4. القادري عبد السلام 1058-1110هـ.

أبو محمد عبد السلام بن الطيب القادري الحسنيّ الفاسيّ، كان سيداً صالحاً ومقرئاً ناصحاً، له مشاركة في الحديث، والسير، والفقه، والمنطق، والأدب، والتاريخ والأنساب، وقدرة على التأليف والتصنيف، وأثنى عليه العديد من جلّة عصره، ألّف أزيد من مائتي تأليف، منها: نزهة الفكر، والدُّرّ السّنيّ، ونهج الرشاد، ووسيلة السالكين ومصابيح الاقتباس، وغير ذلك [1].

5. المسْناوِيّ محمد بن أحمد 1072-1136هـ.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المسْناوِيّ الدّلائيّ، فقيه مالكيّ، من علماء المغرب، مولدُه بالزاوية الدّلائية، وإقامته ووفاته بفاس، وتولى الخطابة والإمامة بالمدرسة العنانيّة، ثم تولى الإفتاء مدة إلى أن تخلى عنها، له عدة مؤلفات منها: جهد المقلّ، ونتيجة التحقيق، والقول الكاشف، وغير ذلك[2].

ح- **مؤلفاته:**

لقد جمع المرابط الدّلائيّ بين التأليف والتدريس، فكان له في كل علمٍ سهمٌ وافرٌ وعن مصادر درس المرابط، يذكر أبو علي اليوسي أنه حضر عنده تلخيص المفتاح بمختصر السعد، ومواضع من الخلاصة، وصدرًا من تفسير القرآن بتفسير الجلالين أما مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم فهي:

1- **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**[3]، وهو عبارة عن موسوعة شاملة تضمن شروح التسهيل، ومن أبرزها شرح ابن مالك، وشرح أبي حيان،

---

(1)انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج4، ص129. البغدادي، **هدية العارفين**، ج1، ص572. حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج5، ص1847.

(2)انظر: الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص13. السَّلالي، **الإعلام**، ج6، ص26. **المختار المصون من أعلام القرون**، ج3، ص1457. البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص317. كنون، **النبوغ المغربي**، ج1، ص286. حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج5، ص1980.

(3)انظر: البغدادي، **إيضاح المكنون**، ج2، ص621. **وهدية العارفين**، ج2، ص296. الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص64. الجبوري، **معجم الأدباء**، ج6، ص87. الزبيري، **الموسوعة الميسرة**، ج3، ص2429. الإفراني، **صفوة من انتشر**، ص307. مخلوف،

وشرح الدماميني، وشرح ابن قاسم المرادي، ونشر الكتاب بتحقيق مصطفى الصادق العربي، وطبع الجزء الأول في أربعة مجلدات بمطابع الثورة في بنغازي سنة 1979م، وذكر المحقق أن الجزء الثاني بحوزته، وسيعمل على تحقيقه، ولكنّه لم يظهر حتى الآن.

2- **فتح اللطيف للبسط والتعريف للمكودِي**، طبع بالمطبعة الفاسّية عام 1316ه، ولم أتمكن من الحصول على الكتاب المطبوع، فاطلعت على المخطوط الذي يبدأ بمقدمة في صنعة التصريف، وينتهي بالإدغام، يقول فيه مؤلفه: هذا بحمد الله شرح يزهو على الشروح، شامخ المباني والصروح، متجاوب الأطراف، متداني المعاني والأقطاف، أودعته من المباحث نفائسها[1].

3- **البركة البكرية في الخطب الوعظية**[2]، وهي خطب وعظية بنى فيها على منزع ابن نباته، هذا ما عرف عنها .

شجرة النور الزكية، ج2، ص313. باعلوي، **عقد الجواهر والدَّرر**، ص390. المحبي، **خلاصة الأثر**، ج4، ص203. حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1605. اليوسي، **فهرسة اليوسي**، ص 63.

(1)الدّلائي، محمد بن أبي بكر (ت 1046هـ): **فتح اللطيف للبسط والتعريف للمكودي**، مخطوط مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (5155)، مصورة عن دار الكتب المصرية، ص2، و. والمخطوط منسوب إلى والد المؤلف، وهو خطأ، والصحيح: محمد بن محمد بن أبي بكر الدّلائيّ (ت 1089هـ)، وهو محمد بن أبي بكر الشهير بالمرابط.

وينظر: المحبي، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، ج4، ص203. الإفراني، **صفوة من انتشر من أخبار وصلحاء القرن الحادي عشر**، ص307. باعلوي، **عقد الجواهر والدُّرر في أخبار القرن الحادي عشر**، ص390. مخلوف، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ج2، ص313. الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص64. البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص296. **وإيضاح المكنون**، ج2، ص170. اليوسي، **فهرسة اليوسي**، ص63. الجبوري، **معجم الأدباء**، ج6، ص87. الزبيري، **الموسوعة الميسرة**، ج3، ص2429. حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1605.

(2)الزركلي، **الأعلام**، ج7، ص64. البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص296. **وإيضاح المكنون**، ج1، ص177.

4- **المعارج المرتقيات إلى معاني الورقات**[1]، وهو شرح لورقات إمام الحرمين في الأصول، موجود في الخزانة العامة في الرباط تحت رقم (276ك).

5- **التحرير الأسمى في إعراب الزكاة أسمى**[2]، وهو تفسير لحدِّ ابن عرفه للزكاة عرفاً.

6- **الدّرة الدّرية في محاسن الشعر وغرائب العربية**[3]، وهو في الأدب ولم تحدد المراجع مكانه.

7- **الدّلائل القطعية في تقرير النّصب على المعية**[4]، استعرض فيها أحكام المفعول معه، ولم تحدد المراجع مكانه .

8- **رفع اللبس عن ورود تفعل بمعنى فعل والعكس**[5]، وهو من مؤلفاته الضائعة.

9- **فصل الخصمين في متعلق الظرفين**[6]، وهو يدور حول جواز تعلّق ظرفين بعاملٍ واحد، ولم تذكر المراجع مكان وجوده .

10- **شرح على ألفية ابن مالك**[7].

11- **ديوان شعر كبير الحجم**[8].

---

(1)البغدادي، **إيضاح المكنون**، ج2، ص503.

(2)المرجع نفسه، ج1، ص231.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص458.

(4)المرجع نفسه، ج1، ص477.

(5)المرجع نفسه، ج1، ص580.

(6)المرجع نفسه، ج2، ص190.

(7)حجي، **موسوعة أعلام المغرب**، ج4، ص1605.

(8)البغدادي، **إيضاح المكنون**، ج1، ص522.

الفصل الأول

نتائج التحصيل: مصادره ومنهجه

1.1 كتاب التسهيل وقيمته العلمية:

1.1.1 اسم الكتاب:

اسم الكتاب"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، حيث قال ابن مالك في مقدمته: "هذا كتاب في النحو، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله، مستولياً على أبوابه وفصوله فسمّيته لذلك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"[1].

قال صاحب نتائج التحصيل:" كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، صنّفه الإمام العلّامة ملك النحاة، وإمام أئمة اللغات، ورئيس العلماء الثقات، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائيّ، الأندلسيّ، الجيانيّ، الشافعيّ، مقيم دمشق"[2] ، ثم قدم ترجمة لابن مالك تضمنت: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ورحلته، وإقامته، وصفاته، وشيوخه وتلاميذه، ودروسه، وتآليفه، ووفاته.

2.1.1 مؤلف التسهيل:

ابن مالك: هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائيُّ الجيانيُّ ولد في جيــّـانَ سنة (600هــ) على أكثر الروايات، ودرس فيها على ثابت بن خيار (ت 628هــ)، وأبي علي الشّلوبين (ت645هــ)، ورحل في مطلع حياته إلى المشرق فدرس في دمشــق على أبي صادق الحسن بن صباح (ت 632هــ)، وأبي الحسن علم الدين السّخاويّ (ت 643هــ)، وأبي الفضل مكرم بن محمــد (ت635هــ)، وانتقل إلى حلب فأخذ عن ابن يعــيش (ت 643هــ)، وعن

---

(1)ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت672هــ): 1967م، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ص1.

(2)المرابط الدّلائي، محمد بن محمد (ت 1089 هــ): 1979م، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، ج1، ص89.

تلميذه ابن عمرون (ت649هـ)، ومن أشهر كتبه: " الكافية الشافية" وشرحها، و"التسهيل" وشرحه، و"الألفية"، وتصدّر للتدريس في دمشق، وفي حماة مدّةً، وفي حلب أيضاً وكانت وفاتُه بدمشق سنة (672هـ).

لم نقصد في هذه الترجمة القصيرة لابن مالك دراسة شخصيّته العظيمة، فقد سبقنا بالبحث والدراسة علماء أجلاء أظهروه في ثوبه اللائق، ولعل منهج " نتائج التحصيل" –وفيه ترجمة مطولة لابن مالك– فرض عليّ أن أذكره بسطور محيلاً على الدراسات التي تناولته لمن أراد الاستزادة[1].

---

(1)ينظر في ترجمته: الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت626ه): 1990م، **معجم البلدان**، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج5، ص107.

الكتبي، محمد بن شاكر(ت 764هـ): 1408هـ، **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ج3، ص407.

الصفدي، خليل بن أيبك (ت764ه): 2000م، **الوافي بالوفيات**، تحقيق:أحمد الأرناؤوط، ط1، دار إحياء التراث، بيروت، ج7، ص285.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت774هـ): **البداية والنهاية**، تحقيق: محمد بيومي و عبدالله المنشاوي ومحمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة، ج13، ص249.

ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833ه): 2006م، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره: ج.برجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص159.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (ت851ه): 1973م، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن غيّاض، مطبعة النعمان، النجف، ص133.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ): 1979م، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر، ج1، ص130.

طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (ت968ه): 1985م، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص131.

الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص233. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص92 –99.

3.1.1 قيمة التسهيل العلمية:

أشاد بقيمة كتاب التسهيل كثير من العلماء، لما له من أهمية بين المؤلفات النحوية، وتأتي هذه القيمة من الناحية المنهجية لعدة أمور، أهمها:

1ــ جمعه لأبواب النحو والصرف المختلفة.

2ــ الترتيب والتجديد والتطوير للنحو في الشكل والمضمون.

3ــ تفضيله بعض الآراء على بعض ورفضها أو قبولها.

4ــ ذكره للخلافات والمذاهب النحوية والآراء المختلفة[1].

ومن العلماء الذين أشادوا بهذا الكتاب أبو حيان، فقد قال: " أحسن كتاب موضوع فيه علم النحو وأجلّه، كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه رحمه الله تعالى، وأحسن ما وضعه المتأخرون من المختصرات، وأجمعه للأحكام كتاب: تسهيل الفوائد لأبي عبدالله محمد بن مالك الجيانيّ الطائيّ المقيم في دمشق"[2].

وعلى الرغم من أهمية الكتاب إلا أن فيه قضايا ومسائل تحتاج إلى تفصيل، وأدرك ذلك ابن مالك وشرح الكتاب، فتتابعت الشروح من بعده لغير واحد من العلماء، وقد أحصاها محقق كتاب شرح التسهيل للسلسيليّ في ستة وستين شرحاً[3]، وفي ذلك دلالة كافية على أهمية التسهيل، واحتفاء العلماء به.

4.1.1 شروح التسهيل:

---

(1)انظر: بركات، **مقدمة كتاب التسهيل**، ص84.

(2)انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف(ت745ه):1993م، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق:عــادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص6.

(3)انظر: السلسيلي، محمد بن عيسى (ت770هــ): 1986م، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبدالله علي البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ج1، ص41-53. وينظر: البغدادي، **كشف الظنون**،ج1، ص405-407.

اختلفت طريقة الشّراح في تناولهم لكتاب التسهيل، فمنهم من اكتفى بالشـــرح دون تعرّض لمناقشة آراء ابن مالك، ومنهم من كانت له اعتراضات صريحة عليه، ومنهم من حاول الدفاع عن ابن مالك وإنصافه، ولكثرة هذه الشروح التي تحتاج لعدة صفحات لبيان أحوالها، نكتفي بذكر المطبوع، والمتداول من هذه الكتب:

1ــ شرح التسهيل لابن مالك الذي وصل فيه إلى باب مصادر الفعل (ت672هــ).
وشرح الإمام بدر الدين وهو تكمله لشرح والده (ت686هــ).

2ــ شرح أبي حيان المسمى "التذييل والتكميل" (ت745هــ).

3ــ شرح التسهيل لابن أم قاسم المرادي (ت749هــ).

4ــ شرح الدماميني المسمى "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد" (ت763هــ).

5ــ شرح ابن عقيل المسمى "المساعد على تسهيل الفوائد" (ت769هــ).

6ــ شرح السلسيلي المسمى "شفاء العليل في إيضاح التسهيل" (ت770هــ).

7ــ شرح ناظر الجيش المسمى "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" (ت778هــ).

8ــ شرح المرابط الدّلائي المسمى "نتائج التحصيل" (ت1089هــ).

ويضاف إلى ذلك شرح خالد الأزهري (ت905هــ) المسمى "موصل النبيل إلى نحو التسهيل" [1]، وشرح التسهيل لابن عطاء التّنّسي (ت801هــ) [2].

لقد تأثرت هذه الشروح بمنهج كتاب التسهيل، فهو خلاصة منهج ابن مالك في الكافية، وخلاصتها (الألفية)، إذاً هو خلاصة الخلاصة، ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية، كهمع الهوامع للسيوطي، وكتب ابن عقيل، وابن هشام، والأزهري والأشموني، والصّبان، ومن خلفوهم في دراسة النحو، ولا نكاد نجد كتاباً في النحو يخلو من التأثر بالألفية والتسهيل[3]، إلا أن شرّاح التسهيل لم يكتفوا بالمتن، بل أصبح شرح ابن مالك للتسهيل مقصداً لهم، وخير مؤيد لهذا الرأي شرح ناظر

---

(1)حققته الباحثة ثريا عبد السميع في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية، جامعة أم القــرى، سنة 1998م.

(2)حققته الباحثة فريدة حسن معاجيني في رسالة دكتوراه في كلية اللغــة العربيــة، جامعــة أم القرى، سنة 1993م.

(3)انظر: بركات، **مقدمة كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ص100.

الجيش الذي جمع شرحين كبيرين هما: شرح التسهيل لأبي حيان، وشرحه لابن مالك، ووازن بينهما منتصراً لصاحب المتن والشرح.

2.1 مصادر نتائج التحصيل:

يُعدّ هذا الكتاب موسوعة شاملة تضمنت شروح التسهيل، فهو شرحٌ مع ذِكر خلاصة لأهم هذه الشروح، كشرح ابن مالك، وشرح أبي حيان، وشرح المرادي، وشرح ابن عقيل، وشرح الدماميني، بالإضافة لكونه جامعاً للمباحث النحوية من أكثر من مائة وسبعين مرجعاً، أذكر منها: كتاب سيبويه، والكشاف للزّمخشري، ومغني اللبيب لابن هشام، وشرح الكافية لابن الحاجب، وشرحها للرضي، وغير ذلك من الكتب التي تنوعت بتنوع الأبحاث، وكان من الصعب على الباحث ذِكر هذه المصنفات وإثبات النصوص بالأمثلة، فقد تحتاج إلى دراسة متخصصة.

ولما كان هذا الكتاب دراسةً نحويةً في "كتاب التسهيل"، وخلاصةً لأهم الشروح جاء محشواً بالآراء، والمذاهب، والخلافات، التي توارثها العلماء على مر الزمن، وبفضل تلك الجهود التي بذلها شرّاح التسهيل على مدى أربعة قرون في دراسة كتاب التسهيل توافرت للشارح مادة غزيرة أسهمت في إغناء الشرح، فيقول: " ولقد امتن الله عليّ بشرح هذا الكتاب، فأظهرتُ فيه القشر من اللباب، وانتقدت عليه جميع ذلك، ودفعت عامة ما هنالك، ثم يقول: بعد الإمعان في الفن وتطلّبه، والفحص عن تصانيفه وكتبه، فلم أترك في تحصيله سبيلاً إلا نهجته، ولا غادرت في إدراكه باباً إلا ولجته، حتى وضح لي باديه وخافيه، وانكشف لي أقاويل الأئمة فيه"[1].

نفهم من كلام المؤلف بأنه نصب نفسه ناقداً لهذه الشروح وحكماً فيما بينها، مما يجيز لنا أن نصف الكتاب بأنه كتاب في النقد النحوي الذي يهتم بالخلافات، والاعتراضات، والرّد، والمناقشات النحوية، ويصنَّف مثل هذا الكتاب ما بين كتب التأليف التفسيري حسب منهج النحو العربي الذي اتسم بسمتين رئيستين: الأولى أنه

---

(1)المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص92.

منهجٌ تعليميّ في أكثره، والثانية أنه تفسيريّ[1]، أي: الأصول النحوية التي تركها النحاة لتفسير ظواهر اللغة، والكشف عن نظرية النحو، كالحديث عن القياس، والعلل والعامل، والخلاف النحوي، وغيره من قضايا النحو؛ ومن هنا تعددت مصادر هذا الكتاب في النحو، والصرف، واللغة، والقراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والبلاغة والتاريخ، وكتب الطبقات، والسير، والتراجم.

إنّ كثرة هذه المصادر على اختلاف مباحثها أنتجت مادة نحوية غزيرة في بابها حيث احتوى الكتاب على تسع مائة وست وعشرين آية من القرآن، ومائة وستة عشر حديثاً، وأكثر من ألف وثلاثمائة وخمسين بيتاً من الشواهد الشعرية، وقد اقتصر الكتاب على القسم النحوي، حيث يبدأ بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به، وينتهي بباب أفعال المقاربة، وهو في ظاهره يتوافق مع منهج ابن مالك في تقسيماته للأبواب والفصول التي جمع فيها بين طريقتي سيبويه والزّمخشري[2].

---

(1)انظر: الميعان، وضحه عبد الكريم: 2007م، **التأليف النحوي بين التعليم والتفسير**، ط1، مكتبة العروبة، الكويت، ص391. إن النحو العربي لا يقف عند حدود وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد لها تفسيراً، وإنما يحاول أن يفسرها في ضوء العلاقات المتشابكة مع غيرها من الظواهر، بغية الوصول إلى القانون الكلي الذي تندرج تحته هذه الظاهرة، والتعامل مع الظاهرة اللغوية بهذا المنهج التفسيري يعني النظر إليها على أنها ظاهرة إنسانية وجزء من نشاط العقل.

وللتفريق ما بين المنهج الوصفي التقريري، والوصفي التفسيري، انظر: عبابنة، يحيى: 2005م، **علم اللغة المعاصر**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص67-74.

(2)قسم سيبويه مسائل النحو في كتابه إلى أبواب، وقسمها الزمخشري في المفصل إلى فصول، وجعل ابن مالك رؤوس المسائل الكبرى أبواباً، وفروعها فصولاً. ينظر: الراجحي، شرف الدين علي: 2003م، **منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري**، دار المعرفة الجامعية، ص 25. لقد فتح ابن مالك الباب على مصراعيه للمنهج الهرمي، وتوظيف الحديث الشريف في ميادين النحو، على أن رائد المنهج الهرمي هو الخليل بن احمد الفراهيدي(ت175ه)، فقد وزع العناوين الفرعية على مجموعات متمايزة تحت عناوين أصلية كوجوه النصب، ووجوه الرفع، ووجوه الخفض، وجمل الجزم، وجمل الألفات، وجمل اللامات، وتحت كل عنوان عام عناوين فرعية، فتحت

وبما أنّ الكتاب خُلاصة شروح التسهيل في المادة والمنهج؛ سأتحدث عنها حسب أهميتها، وكثرة النقول عنها، مكتفياً بالمصادر الأساسية لنتائج التحصيل التي ذكرها الشارح، ونص عليها، ومنها:

1.2.1 شرح التسهيل لابن مالك:

بعد أن ألّف ابن مالك كتاب "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" طلب إليه بعض الفضلاء –كما يقول في مقدمة شرحه– أن يشفع كتابه بما يوضّح غامضه، ويحل معقده[1]، فكان هذا الكتاب الذي عُرف بهذا الاسم " شرح التسهيل"، وقد وصل فيه إلى مصادر الفعل غير الثلاثي، ثم أكمله ابنه بدر الدين ابن الناظم [2].

وجوه الخفض مثلاً ثمانية عناوين، هذا منهجه في تصنيف كتاب الجمل، أمّا كتاب العين فواضح الهرمية ولعل ظهور المنهج الهرمي على يديه في مجالي اللغة والنحو، مصدره الفقهاء وعلماء الأصول، فأخذ عنهم أساليبهم في التفكير والمنهجية والبحث، وهم الذين ابتكروا الهيكلية الهرمية للتأليف، ثم جاء الزمخشري (ت538ه) فوزع مواد المفصل على أربعة عناوين رئيسة، وتحت كل قسم أصناف، وتحت كل قسم فصول، ثم جاء ابن مالك (ت672ه) فخطا الخطوة النهائية، وجعل النحو في أبواب عامة، يضم كل منها ما يحتاجه من الفصول أما سيبويه (ت180ه) الذي لازم الخليل، فلم يستقِ منه منهجه في التأليف، وسار على الخط الأفقي، بعيداً عما حققه علماء الحديث والأصول في عصره فقد وزع مواد الكتاب على أكثر من 500 باب متوالية، وهو طابع المنهجية في التصنيف لدى أكثر المؤلفين العرب، سار عليه جمهورهم حتى نهاية القرن السابع. ينظر: قباوة فخر الدين: 1997م **تحليل النص النحوي منهج ونموذج**، ط1، دار الفكر، دمشق، ص 36–41.

(1)ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت 672): 2001م، **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص11.

(2)تشير بعض الروايات إلى أن ابن مالك أكمل الشرح قبل وفاته، وفي نتائج التحصيل ينكر المؤلف هذه الرواية حيث قال: " ومن أغربها أيضاً ما صرح به الصفدي من تكملة المصنف لشرح هذا الكتاب، وكان بيد الشهاب الشاغوري أبي بكر بن يعقوب أحد تلامذته فلما توفي المصنف، وخرجت عنه الوظيفة، وكان متطلعاً إليها تألم فتوجه به إلى اليمن

لقد اتسم منهج ابن مالك في هذا الشرح بعدة سمات، منها:

1- يذكر المحترزات بعد التعريف، ويستقصي ذلك، ويردّ على ما يمكن أن يوجه إليه من اعتراض.

2- يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والنثر.

3- يعقب على الآراء التي يذكرها إما بالتأييد والإثبات، وإما بالنقض والتفنيد[1].

4- إحاطته بالموضوع، وسهولة عرضه للموضوعات التي يعالجها.

5- الأمانة العلمية في النقل.

6- نحوه أكثر اتصالاً بنحو البصريين[2].

إنّ أبرز السمات في منهج ابن مالك توسّعه في الاستشهاد بالحديث حتى أصبح من مميزات مذهبه النحوي.

لقد أثّر شرح التسهيل لابن مالك في الشروح اللاحقة، ونجد تشابهاً كبيراً بين هذه الشروح في المادة والمنهج، والسبب في ذلك أنها تنقل المادة العلمية من المتن والشرح، وهذا ما كان عليه كتاب نتائج التحصيل.

فقد نقل صاحب النتائج باللفظ والمعنى، وبالمعنى وحده، وهذه النقولات لا تحتاج إلى دليل أو تمثيل، فهي منتشرة في ثنايا هذا الكتاب، لأن المؤلف وقف منتصراً لابن مالك ضدّ معارضيه.

غضباً على أهل دمشق، وترك الناس محرومين منه."،ج1، ص98. وينظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص 473.

(1)انظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت672ه):1990م، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ج1، ص7،75،80،81،93،94 . وينظر دراسة المحقق لمنهج ابن مالك في مقدمة التحقيق، وفيها العديد من السمات مع الأمثلة، ص32-45.

(2)انظر: الينبعاوي، غنيم غانم: 1418ه، **الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة**، جامعة أم القرى، ص167-195. بالإضافة إلى السمات المذكورة.

2.2.1 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:

وهو المصدر الثاني من مصادر نتائج التحصيل، ويعرف بشرح التسهيل لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي أثير الدين الأندلسي الغرناطيّ النفزيّ (ت745هـ) كانت حياته حافلةً بالدرس، والتدريس، والتصنيف، وخلّف تراثاً ضخماً في النحو والتصريف، واللغة، والتفسير، والحديث، والفقه، والقراءات، والتاريخ، والتراجم، والنقد والبلاغة، والشعر، كالبحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، وارتشاف الضّرب من لسان العرب، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، والتذكرة[1].

شرح أبو حيان التسهيل شرحاً مفصلاً، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لمن جاء بعده، وكان قد التزم أن لا يقرئ أحداً إلاّ في كتاب سيبويه، أو التسهيل، أو مصنفاته، فقد قال القدماء عن هذا الشرح ومختصره " ارتشاف الضرب" إنه لم يؤلف في العربية أعظم منهما، ولا أحصى للخلاف والأحوال[2].

وقال صاحب النتائج عن أبي حيان في شرحه:" بأنه عميد من خاض غمار هاتيك اللّجج، وغاص في قعر تيّار ذلك الثّبج[3]، لاستخراج فرائده المكنونة، واحتياز فوائده المصونة، فإنه المُسّهل لما وعُر من مسالكه، وعسُر على سالكه"[1].

---

(1)انظر: الحديثي، خديجة: 1966م، **أبو حيان النحوي**، ط1، مكتبة النهضة، بغداد، ص29. وينظر: ابن قاضي شهبة ، **طبقات النحاة واللغويين**، ص289. السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج1، ص281. ابن العماد، شهاب الدين الحنبلي (ت 1089ه):1988م، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق، ج8، ص251. الشّوكاني، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، ج2، ص 288. فروخ، عمر: 1983م، **تاريخ الأدب العربي**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، ج6، ص426.

(2)انظر: السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص282. الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص113.

(3)الثبج: علو وسط البحر إذا تلاقت أمواجه.

ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم (ت711ه): 1998م، **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت، ج3، ص42.

ومما يسترعي النظر قول أبي حيان في مقدمة شرحه أثناء حديثه عن كتاب التسهيل ومصنفه: "وكان -رحمه الله- كثيراً ما يُعنى بتحريره، ويولعُ بتهذيبه وتغييره، فيزيد ويُنْقِص، وينقِّح ويُلخِّص، فنُســـِـخت من هذا الكتاب نُسَخ تنافر مبناها، واختلف لفظها ومعناها، إلى أن عرض له - رحمه الله - أن يشرحه، ويُفسّــره، ويُوضّحه، فغيَّر أكثر ما شرحه، ونظر إليه بعين العناية وتصفّحه، وانتهى في شرحه إلى باب "مصدر غير الثلاثي"، وذلك أَشَفُّ من نصفه، وعاقه عن إكماله محتوم حتفه"[2].

فإذا كانت نسخ التسهيل قد تنافرت في المبنى، واختلفت في اللفظ والمعنى، وإذا كان الشرح قد تغير، فهذا دليل على اختلاف آراء ابن مالك، وربما كان بحاجة إلى مراجعة منهجه في التسهيل وشرحه، ويرى الباحثون أن منهج ابن مالك امتاز بالترابط بين أبواب الكتاب وفصوله[3].

والناظر في شروح التسهيل يجدها كثيراً ما تشير إلى السابق، وتؤجل الحديث عن بعض القضايا النحوية إلى اللاحق، ومردُّ ذلك إلى الطريقة التي انتهجها ابن مالك في ترتيب الأبواب والفصول، فالباب الثاني إعراب الصحيح الآخر، والثالث إعراب المعتل الآخر، والرابع إعراب المثنى والجموع على حدِّه، والباب العشرون اشتغال الفاعل عن الاسم السابق بضميره أو مُلابسه، والثاني والعشرون تنازع العاملين فصاعداً معمولاً واحداً، والرابع والستون إعراب الفعل وعوامله، والخامس والستون عوامل الجزم، كما ذكر باب أبنية الأفعال ومعانيها في تسعة فصول ضمن بحوث النحو، ثم باب همزة الوصل، فباب مصادر الفعل الثلاثي، فباب مصادر غير الثلاثي، فباب ما زيدت الميم في أوله لغير ما تقدم وليس بصفة، ثم يعود لأبواب النحو فيذكر باب أسماء الأفعال وباب نوني التوكيد، وباب منع الصرف.

---

(1)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص90.

(2)أبو حيان، محمد بن يوسف (ت 745ه): **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**. تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ج1، ص6.

(3)انظر: بركات، **مقدمة كتاب التسهيل**، ص44.

أما عن منهج أبي حيان في شرحه، فيتلخّص بأنه كان يذكر كلام ابن مالك في التسهيل، ويمثل له ذاكراً كلام ابن مالك في الشرح، وابنه بدر الدين في الأبواب التي شرحها، ثم يبدأ بالتعليق، والتفسير، والتوضيح، ذاكراً الآراء والمذاهب النحوية المختلفة، مستشهداً بكثير من أساليب العرب، وتراه في معظم الأحيان يبتعد عن الخوض في المسائل التي لا ينبغي عليها اختلاف في اللفظ، أو تغيير في المعنى، وقد اعتمد أبو حيان على كتب سابقيه، وشيوخه، ومعاصريه، حتى اتسم كتاب "التذييل والتكميل" بغزارة المادة العلمية، واستقصاء الأوجه الواردة في المسألة، وتتبع كل ما قيل فيها[1].

وكان لهذا المصدر، ومنهج أبي حيان فيه عظيم الأثر في كتاب نتائج التحصيل من حيث المادة العلمية المنقولة باللفظ والمعنى، أو بتصرف المؤلف فيها في بعض الأحيان، وهي لا تحتاج إلى دليل أو تمثيل، ومنصوص عليها في معظم صفحات الكتاب، ومن حيث الأسلوب في تناول المادة العلمية، والمناقشات النحوية في المسائل والأحكام.

وقد أخذ المرابط الدّلائيّ على عاتقه التصدي لأبي حيان انتصاراً لابن مالك، فقد أثنى على أبي حيان في شرحه، ثم وجه له الانتقاد قائلاً: " لولا أنه لا يتحامى الحشو والتطويل، ولا مرذول اللفظ في مدراج البحث، ومجال التأويل، بل يورد الألفاظ باردة التراكيب، متنافرة الأساليب، اعتماداً على إصابة المعنى، وجنوحاً إلى إصابة المبنى غير حافل بتزويرها، ولا كارث بتحريرها، بل ربما أوقع الأشياء غير موقعها وحرّفها عن مواضعها، لأمور اعتمدها واهية، وأشياء إذ تأملت متلاشية، قد نبذها من بعده بالعراء، واطّرحوها اطراح واصل للراء[2]، فصارت لذلك أنوار

---

(1)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، مقدمة التحقيق، ج1، ص11. وينظر: الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص120.

(2)واصل: هو أبو حذيفة واصل بن عطاء (ت 131ه)، كان رأس المعتزلة ومن أئمة البلغاء والمتكلمين، وكان يلثغ بالراء فيجعلها عيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك. ينظر:الذهبي، محمد بن أحمد(ت748ه):2004م، **سير أعلام النبلاء**، رتبه واعتنى به:حسان عبد المنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ج3، ص4116، رقم(6551). ابن

شرحه غير متبلّجة وأزهار تصنيفه غير متأرّجة"[1]. وهو بهذه العبارات والألفاظ يأخذ عن أبي حيان ما قاله في وصف كتاب التسهيل في مقدمة كتابه "التذييل والتكميل"[2] بنفس الطريقة والأسلوب.

3.2.1 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:

عُرف هذا الكتاب بشرح التسهيل للدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر المخزومي (ت827ه) [3]، ومن أهم مؤلفاته: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، والمزج على المغني .

اعتمد الدماميني في شرح التسهيل على شرح المرادي، ونقل عنه آراء ابن مالك وأبي حيان في شرحيهما على التسهيل، ولكنّ بعض الباحثين يرى أن

العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج2، ص137. الزركلي، **الأعلام**، ج8، ص108.

(1) الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص90.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص6. يقول أبو حيان: " ولمـّا كان مفرط الإيجاز، غريب الاصطلاح، حاشداً لنوادر المسائل، عرض فيه الاستعجام، ما أدّى إلى التأخّر عنه والإحجام، فنبذه الناس بالعراء، واطّرحُوه اطّراحَ واصل للراء، وأصبح حالِيه عُطْلاً، ومَعْلَمُه غُفْلاً، وأنواره لا تتبلّج، وأزهاره لا تتأرّج، ولاستعصائه قلّما قرأه أحد على مؤلّفه ولا تجاسر على إقرائه نحويٌّ بعد موت مصنّفه".

(3)انظر: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن: 1992م، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ط1، دار الجبل، بيروت، ج7، ص184.

التنبكتي، أحمد بابا (ت 1036ه): 1989م، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبدالله، ط1، كلية الدعوة الإسلامية، ص488.

الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250ه): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص 150.

السيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص66. البغدادي، **هدية العارفين**، ج2، ص185. الزركلي، **الأعلام**، ج6، ص57.

الدماميني عرف شرح التسهيل لابن مالك، واطّلع عليه، ولم يذكره في شرحه، وفيه نظر: فقد ذكر المحققان عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون في مقدمة شرح التسهيل لابن مالك ما نصه:

"ومما يسترعي النظر أن الدماميني المتوفى سنة 837هـ، لم يذكر شرح التسهيل ضمن مؤلفات ابن مالك، على الرغم من أنه ذكر مصنفاته، ووقف وقفة خاصة عند التسهيل،.... وقد جاء في شرحه: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الذي شرح به كتاب التسهيل ما يدل على أنه عرفه واطلع عليه، ففي باب المعرفة والنكرة يذكر ما ذكره ابن مالك في التسهيل: " فالمعرفة مضمر وعلم، ... والنكرة ما سوى المعرفة" ثم يقول: سلك في تبيين المعرفة والنكرة هذه الطريقة، فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها، وذلك أنه رأى تمييزها بالتعريف عسرا، فقال في الشرح ما حاصله: من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه، لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، إلى آخر النص المنقول، وهو قوله: "فأحسن ما بيّن به أن تذكر أقسام المعرفة ثم تقول: وما سوى ذلك نكرة"[1].

وعند العودة إلى هذا النّص في شرح التسهيل للدماميني، وفي الهامش أسفل الصفحة أحال محققه على كتاب التسهيل، والنصّ ليس في الكتاب بل في الشرح[2].

كما أن هذا النص منقول من شرح التسهيل للمرادي[3]، الذي نقله عن شرح التسهيل لابن مالك، وقد صرَّح الدماميني بأنه اعتمد في شرحه على شرح المرادي وهذا نصُّ الدماميني الذي يكشف عن جوانب من منهجه، حيثُ قال: " فاعتذرت

---

(1)ابن مالك، **شرح التسهيل**، طبعة هجر، مقدمة التحقيق، ج1، ص17-18، والمرجع نفسه، ج1، ص115،116.

وينظر: الدماميني، محمد بن أبي بكر (ت 827ه):1983م، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن المفدى، بيروت، ج2، ص11.

(2)انظر: المصادر السابقة، وينظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** (كتاب التسهيل) ص21.

(3)انظر: المرادي، الحسن بن قاسم (ت749ه):2006م، **شرح التسهيل (القسم النحوي)** تحقيق: محمد عبد النبي، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة، ص137.

أولاً بأني لست من رجال هذه الصناعة،... وثانياً بأن هموم الحوادث والغربة قد أجلبت عليَّ بخيلها ورجِلِها[1]،... وثالثاً بفقدان الشروح في هذه البلاد،... حتى لقد وقفت على نسخة من شرح ابن قاسم،..... فقلت لعلي أذود بها عن مقاصد الكتاب ..... وأستعين بما فيها –وإن كان يسيراً –... وأرجعت النّظر فإذا المُرام الذي تخيّلت مما تقصر عنه يد المتطاول، لما في هذه النسخة من اختلال لا يرى معه الناظر لمقدمات القصد إنتاجاً، وسقم لا يجد له طبيب الفهم دواءً، ولا يستطيع له علاجاً"[2].

لقد أوضح الدماميني منهجه في التأليف، ومقصده، ومصدره، والصعوبات التي أحاطت به، وعلينا أن نستصحب أقوال الأئمة العدول الثقات، وقد جاء في "نتائج التحصيل" ما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه، حيث نقل المؤلف النص السابق[3]عن شرح التسهيل لابن مالك، واعترض على نقل الدماميني في أكثر من موضع في باب المعرفة والنكرة، قائلاً: "وهو تحريف للنقل عنه لفظاً ومعنى"[4] ، ثم قال: "وفي شرح الدماميني إثر نقله عن ابن قاسم قصور"[5] ، وأيضا قال: " ثم هذا إغارة على قول الرضي"[6] .

فقد نقل ابن قاسم المرادي أقوال ابن مالك عن شرح التسهيل لأبي حيان، ثم نقل عنه الدماميني في شرحه لهذا النصّ، وغيره من النصوص، فهو عندما يقول: "قال الشارح"، ويقصد ابن مالك إنما ينقل قول المرادي.

---

(1)اقتبست من الآية: **{ وَاسْتَفْزِزْ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدْهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا }** الآية64، سورة الإسراء.

(2)انظر: الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص20. أسقطتُ بعض الجمل للاختصار.

(3)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص520.

(4)المرجع نفسه، ج2، ص514.

(5)المرجع نفسه، ج2، ص516.

(6)المرجع نفسه، ج2، ص516.

لقد كان شرح التسهيل للدماميني مصدراً مهماً لكتاب النتائج في المادة والمنهج، فقد تكرر ذكره في كلِّ صفحات الكتاب إلاّ ما ندر، والسبب في ذلك اعتراض المؤلف على الدماميني، وقد تتبعه من أول الشرح إلى آخره، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا ردّ عليها، ناقلاً أقوال الدماميني، ومتأثراً بمنهجه في الشرح الذي اتّسم بعدة سمات، من أهمها:

1- اتّباع الدماميني طريقة المزج بين كلامه وكلام ابن مالك، حتى صارا كالشّيء الواحد[1].

2- ترتيب الأبواب على طريقة ابن مالك في التسهيل.

3- الاعتراض على ابن مالك، وأبي حيان، و المرادي في كثير من المسائل عند مناقشته للقضايا النحوية.

4- يعقب على الآراء التي يذكرها، إمّا بالتأييد والإثبات، أو بالنقض والردّ، وقد يعرض كلام المصنف دون معارضة أو تأييد صريح.

لقد أثنى صاحب النتائج على شرح الدماميني عندما استثناه من بين الشروح التي أخذت عن شرح أبي حيان، فقال: "إنما يورد أحدُهم بعض كلام الأثير،... ويدع منه ما يزري بنثر الدُّر النظيم، ونظم الدُّر النثير، اللهمّ إلا البدر الدماميني" ثم انتقل إلى انتقاده، فقال:"غير أنه انحرف عنهم كلّ الانحراف، راكباً فيه متن الاعتساف، ناظراً إلى كلام المصنف بعين الانتقاد، محسناً فيما يورده عليه الظّن والاعتقاد، غير راكن إلى قياس صحيح، ولا إلى نقل عن الأئمة صريح، ولا مورد من حسن التقرير ما تقرّ به العين، ولا من بديع التحرير ما يرتفع به الضير، فخبط لذلك خبط عشواء، وارتكب فيه مقالات شنعاء"[2].

---

(1)انظر: مصطفى، عمر: 2001م، **الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب**، ط1، دار الينابيع، دمشق، ص46. ويرى أن الدماميني قد أجاد باستعماله هذا المنهج في شرحه المسمى تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد؛ لأنه قد مرَّ على كلِّ ما ورد من أقوال ابن مالك دون أن يغفل بعضاً منها.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص91-92.

ثم يلتمس المرابط الدّلائي العذر للدماميني، فيقول: " لضيق عطنه بنبو وطنه، ومنازحة سكنه، ومساورة شجوه هنالك وشجنه، وعدم مراجعة فكره فيه؛ لخروجه من يده قبل بسوق فننه، وانتماء غصنه"[1] ، وقد صرح الدماميني بهذه الأحوال، وخروج الشرح من بين يديه قبل مراجعة فكره فيه، واعتذر عن العجز والتقصير[2].

4.2.1 شرح التسهيل للمرادي:

يُعرف هذا الكتاب باسم صاحبه المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المعروف بابن أم قاسم المرادي (ت749ه) [3]، تتلمذ على أبي حيان الأندلسي ومن أهم مؤلفاته: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، والجنى الدّاني في حروف المعاني.

وهذا الشرح يميل إلى الاختصار والإيجاز، ويبتعد عن المناقشات النحوية التي دارت في الشروح السابقة، لخّص فيه المرادي شرح التسهيل لابن مالك عن كتاب التذييل والتكميل بإيجاز، وتأثّر بشرح أبي حيان، فأخذ عنه مادته ومصادره.

لقد تكرر ذكر هذا الشرح منسوباً إلى ابن أم قاسم في أكثر من تسعين موضعاً في نتائج التحصيل، وأغلب هذه المواضع كانت تحقيقاً لأقوال الدماميني التي نقلها عن المرادي، أو ما نقله المرادي عن أبي حيان[4].

---

(1)المرجع نفسه، ج1، ص91-92.

(2)انظر:الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص20-24.

(3)انظر: ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833ه) :2006م، **غاية النهاية في طبقات القراء**، تحقيق: ج.برجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص207. ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج8، ص 274. السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج1، ص517. البغدادي، **هدية العارفين**، ج1، ص 286. الزركلي، **الأعلام**، ج2، ص228.

(4)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص168، 176، 213، 232، 244، 247، 255، 282، 295، 306، 314، 362، 389.

وكان صاحب النتائج يشير إلى اختصار المرادي لأقوال أبي حيان، وينصّ على مواضع الزيادة إن وُجدت ومثالها: في باب إعراب المثنى والمجموع على حدِّه، وعند الحديث عن مواضع حذف النون لشبه الإضافة، يذكر قول أبي حيان بحذفها في موضعين هما: اثنا عشر واثنتا عشرة، وفي قولهم: لا غلامي لك، ثم يقول: "زاد ابن قاسم: والواقع قبل الضمير عند الأخفش وهشام في ضارباك؛ لأن الكاف عندهما في محل نصب"[1].

5.2.1 المساعد على تسهيل الفوائد:

عُرف بشرح التسهيل لابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن محمد بن عقيل (ت 769هـ)، المعروف بأسلوبه السهل، وتعبيره الواضح، الذي عرفه قرّاء العربية في شرحه للألفية أخت التسهيل، حيث جمع في كل من الشرحين خلاصة دراسته للمتنين اللذين أودع فيهما ابن مالك خلاصة دراساته النحوية[2].

وهو شرح موجز يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة، على طريقة ابن مالك في التسهيل وشرحه، فكان شرحه مختصراً واضحاً دقيق العبارة صوّر فيه آراء النحاة ومذاهبهم مع ميله لآراء البصريين.

وقد التزم ابن عقيل في منهجه للموضوعية، فلا يتهجم على ابن مالك حين يرى منه خطأ، ويكتفي بالقول: " وليس كذلك "، أو" وليس هذا بجيد" ، ثم يعرض

---

(1)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص396. وينظر: المرادي، **شرح التسهيل** ، ص108.

(2)انظر:السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج2، ص47. ابن العماد، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ج6، ص215. ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ج1، ص383. ابن تغري بردي، يوسف (ت874ه): **الدليل الشافي على المنهل الصافي**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ج1، ص386.

رأيه في المسألة[1]، فقد قال فيه أبو حيان: " ما تحت أديم السّماء أنحى من ابن عقيل"[2].

لقد ذُكر هذا الشرح في نتائج التحصيل في أربعة عشر موضوعاً، وهذه المواضع عبارة عن تحقيق لنصوص الدماميني التي نقلها، ولم يذكر مصادره فيها، أو يعزُها إلى أصحابها، ومثالها: في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به، ذكر ابن مالك من مميزات الفعل المضارع التاء للغائبتين، قال الدماميني: فيشمل الظاهر نحو: تقوم الهندان، ومثل له بعض الشروح بـــ (الهندان تقومان)، وهو سهو فإنما أسند فيه الفعل لمضمر لا لظاهر. فقال المرابط: الممثل الإمام بهاء الدين بن عقيل، كما يعرف ذلك استقراء، ولم يقع ذلك من ابن عقيل سهواً ولا غلطاً، بل قصداً وصواباً لتساوي الظاهر والمضمر[3].

هذه مصادر نتائج التحصيل من شروح التسهيل، وهي المصادر التي ذكرهـــا المرابط، واعتمد عليها في التأليف، وكان لها أثر متفاوت في منهج نتائج التحصـــيل يحدده موقف المؤلف من هذه الشروح، وموقف هذه الشروح من آراء ابن مالك في المتن والشرح.

3.1 خصائص منهج المرابط الدَّلائيّ:

1. مزْجُ المتن بالشرح، فقد اتبع المؤلف طريقة المزج بين كلامه، وكلام المصنف فيذكر جملة من المتن، أو كلمة ولو كانت حرف عطف، ويُتبعها بما يذكره في

---

(1)انظر:البقري، أحمد ماهر:1984م، **نحاة ومنـــاهج**، المكتب الجامعي الحديث، الإســكندرية، ص45.

(2)الأسعد، عبد الكريم محمـــد: 1992م، **الوســيط فـــي تـــاريخ النحـــو العربـــي**، ط1، دار الشـــــــّواف، الرياض، ص251.

(3)انظر: الدلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص220. الدماميني، **تعليق الفرائـــد علـــى تســـهيل الفوائد**، ج1، ص98. ابن عقيل، محمد بن عبدالله(ت769ه):1980م، **المســـاعد علـــى تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ج1، ص11.

شرحه، وبذلك يتفق مع منهج الدماميني في شرحه على التسهيل من حيث الأسلوب والطريقة.

2. ذكْرُ جزء من المتن دون تكراره، كما فعل ابن مالك، والمرادي، والدماميني، وابن عقيل في شروحهم على التسهيل، بخلاف أبي حيان في شرحه، فإنه يأتي بمجموعه من المتن، ثم يأتي بها مرة أخرى مقسمة على عدة أجزاء، ليشرح كلّ جزءٍ وحده .
3. الاعتراض على الدماميني، فقد أخذ الشارح على عاتقه التصدي له، ولم يترك صغيرة، ولا كبيرة إلا عارضه فيها، وصرّح بذلك في مقدمة الكتاب .
4. الانتصار لابن مالك على أبي حيان، فأبو حيان اعترض على أراء ابن مالك في كثير من المسائل، والأحكام النحوية، فتعقّبه الشارح رداً وتفنيداً.
5. الاعتماد على عدد من الخطوات المنهجية المترابطة، من مثل: تحديد الخطأ وإصدار الحكم، وتعليل الحكم، وبيان وجه الصواب، والإدلاء بمعايير النقد ومجموع هذه الخطوات المنهجية يشكل المنهج النقدي العام في نتائج التحصيل وقد أخذتْ هذه الخطوات المنحى الآتي:

أ- تحديد الخطأ والحكم عليه، وهما خطوتان متلازمتان في العمل النقدي؛ لأن تحديد الخطأ النحوي يكون عن طريق لفظ الحكم النقدي، فمتى ما وصف العالـــم رأياً بالخطأ، أو نعت قولاً بالفساد، يكون قد حكم عليه، ومن ألفاظ الرّد، والتضعيف والترجيح التي استعملها الشارح، قوله: "وهذا ساقط"، "وهووهم فاحش"، " فلا حجة فيه"، " الإعراض عنه مقتضى المقام"، "وهو خلاف ما أطبقوا عليه"، "ولو سلم فقد أطبقوا على فساد قوله"، "وهذا مردود"، " ولا يتعين" "وهو نهاية في التّمحل والاعتساف"، "ولا يعرج بحال عليه"، " وهو انتحال من غير عزو"، "وهو ممنوع" "وهذا إيهام الاختراع"، "وفيه نظر"، "وليس كذلك"، "والصحيح جوازها"، "وليس مما ابتكره"، "وأنت خبير بما في هذا الجواب من التدافع، فهو يتساوك هزلاً" "وهو معارض" "لا نسّلم عروض القبول لذلك"، "وهو مدفوع"، "وهو بالرّد وعدم التّردد أولى منه بالنظر فيه"، "وهو صحيح"، "غير جيد وليس بجيد"، "حرّف النقل"، "فلا نزاع فيه"، "والأحسن عندي"، "فظهر اختلال قوله"، "وقد

عرفت فساده"، "والصواب خلافه" "وليس من نتائج فكره"، "وهو قول مرغوب عنه"، "والذي يظهر لي"، "وهو الأجود"، "وهو سهو"، "وهو من التكلف بحيث لا يلتفت، ولا يعرج بحال عليه"[1].

لقد اعتنى المؤلف في هذه المرحلة بتوثيق النصوص؛ لأنها تهيئ النص النحوي للدراسة والنقد، وقد ألزم نفسه الوقوف عليه لإصلاحه وتقييمه، ومن أمثلة ذلك: قول المرابط معترضاً على الدماميني: " قلت: وهذا أيضاً إيهام الاختراع، وإنما أخذه من مقلده ابن قاسم على عادته أخذاً، وانتحالاً منه، وإنما أصل التعقيب لأثير الدين ولفظه: ولقائل أن يقول: لا نسّلم أن ياء زيدي، وألف أعلم ونحوها دالة وضعاً كما زعم المصنف، بل مجموع اللفظة دلّ على أن الشخص منسوب لزيد، وكذلك لفظ أعلم أتى معدّى؛ لأنه لو كان كل واحد من هذه الأبعاض لفظاً دالاً وضعاً على معنى النّسب والتعدية، لكان باقي اللفظ إمّا دالاً على معنى أولاً، ولا سبيل إلى الثاني للزوم كونه من المهملات، ولا إلى الأول للاستغناء بأحدهما عن الآخر، وليس كذلك، ولا إلى الثاني لما يلزم أن يدلّ جزءٌ من أجزائها على معناها، وهو من خصائص المركبات، فيبطل أنّ بعض الكلمة لفظٌ دالٌ على معنى، وحينئذٍ فالمجموع هو الدال"[2].

ثم يقول: والتحقيق ما عند المحقق الرضي في شرحه على الحاجبية أنّ جميع ذلك كلمتان، وعبارته: فإن قيل: فإنّ في قولك (مسلمان) و(مسلمون) و(بصري) وجميع الأفعال المضارعة جزء اللفظ في كل واحد منها يدلّ على جزء معناه، إذ

---

(1)الدلائي، **نتـــائج التحصـــيل**، ج1، ص95، 106، 109، 113، 121، 122، 128، 135، 141، 142، 145، 149، 152، 154، 158، 163، 191، 194، 197، 200، 201، 205، 211، 212، 213، 214، 217، 219، 221، 229، 235، 239، 240، 334، 347، 368، 393، 413، ج2، ص463، 490، 514، 555، 581، 688، 759، 774، 814 ، ج3، ص870، 918، 945، 1184، 1236، ج 4، ص1285، 1303، 1311ـــ

(2)انظر: المرجع نفسه، ج1، ص143. أبو حيان، **التذييل والتكميـــل**،ج1، ص18. المـــرادي، **شرح التسهيل** ، ص65. الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**،ج1، ص69.

الألف تدلّ على التثنية، والواو على الجمعية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع، وعلى حال الفاعل أيضـــاً، وكـــذا تاء التأنيث في (قائمة)، والتنوين، ولام التعريف، وألفـــا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كل واحد منهما مركباً، وكذا المعنى، فلا يكون كلمة، بل كلمتين[1].

ومثل هذه التحقيقات كثيرة في الشرح كأن يقول: أمّا الأول، فانتحال لقول الرضي في شرح الحاجبية في باب المبتدأ، وبعد أن يذكر قول الرضي يقول: وأمّا الثاني فإنما هو لأثير الدين، ثم يورد لفظ الأثير[2].

لقد تميّز هذا المنهج النقدي بأسلوب الشارح في توثيق مصادره التي ينقل عنها؛ ليجعل منها وسيلة للإقناع، وحجة قوية تؤيد ما ذهب إليه، ودليلاً لتخطئة الدماميني والتزهيد في شرحه، وفي غيره من الشروح .

ومن أسلوب الشارح أن يردّ بعض الاستشكالات، والاعتراضات بأقوال العلماء في المسألة، وفي نهاية الرّد يذكر صاحب الرأي، فيقول: "وهذا ما ظهر لي، ثم وقفت عليه لابن هشام في شرح اللمحة البدرية"[3].

وقد يذكر صاحب الرأي أولاً لرد الاعتراضات دفعة واحدة، فيقول: " والمحققون كابن الحاجب، والرضي، وابن هشام، وغيرهم من النظار على خلاف ما عليه المصنف"[4].

ب- تعليل الحكم وبيان وجه الصواب، فبيان وجه الصواب في المسألة هو بمثابة تعليل للحكم، وحيث وجد الحكم وجد التعليل، فالتعليل مرافق للحكم النحوي منذ أن وجد النحو، ولا بدَّ لكلِّ حكم نحوي من علّة تدعو إليه، فقد تكون العلة لترسيخ ظاهرة نحوية، أو لتثبيت حكم نحوي[5].

---

(1)المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل فـــي شـــرح كتـــاب التســـهيل**، ج1، ص143. وينظـــر: الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج1، ص5.

(2)انظر: الدلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص149-150.

(3)انظر: المرجع نفسه، ج1، ص154.

(4) المرجع نفسه، ج1، ص182.

(5)انظر: ضيف، شوقي:1969م، **المدارس النحوية**، ط7، دار المعارف، القاهرة، ص47.

وقد التزم الشارح بتعليل معظم الأحكام التي يصدرها، فمنها ما يخصّ أخطاء الأساليب، والحدود، وكثيراً من مسائل السماع، ومنها العلل الجدلية والنظرية الخاصة بأحكام القياس، وما يبنى عليه من مسائل، وقد تقدم الحديث عن الأحكام التي استخدمها المرابط، وهي متبوعة بالتعليل بما يغني عن الإعادة.

ج- الإدلاء بالحجة لإثبات صحة الحكم الذي ذهب إليه الشارح، فيستخدم الأدلة النقليّة والعقليّة، ويحتج بالمذاهب النحوية، فيقول: "وهو ما عليه أصحابنا"، "وهو قول مشائخ الأندلس"، "وهو مذهب المغاربة"، "وهو قول سيبويه إمام أئمة النحاة"، "وهو ما عليه الجمهور"[1] .

وبما أنه التزم في منهجه الموازنة بين شروح التسهيل ونقدها، فقد لجأ إلى استعمال أدلة التعارض والترجيح بكثرة، ومثال ذلك: قول ابن مالك: إن الفعل الماضي يقع صفة لنكرة عامة، كقوله[2]:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْ مَ وَأَسرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ

وينظر: قباوة، فخر الدين:2006م، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة، ص14.

السبيهين، محمد بن عبد الرحمن: 2005م، **اعتراض النحويين للدليل العقلي**، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص93،133.

(1)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**،ج1، ص262، 267، 282، 292، 321، 331، ج2، ص517، 518، 522، 535، 661، ج3، ص995، ج4، ص1324.

(2)قائله الأعشى ميمون من قصيدة يمدح بها الأسود بن المنذر اللخمي، والشاهد فيه: وصف النكرة بالفعل الماضي، وفيه شواهد أخرى، وهي أن "ربّ" فيه للتكثير تهكماً، وحذف جواب(ربّ)، أي: ربّ رفد مهراق ضممته إلى أسرى.

انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت1093ه): 1978م، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، ج5 ص157. يعقوب، إميل بديع: 1996م، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج6 ص377. ابن يعيش، يعيش بن علي(ت643ه): 2001م، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص483.

وتعقبه أبو حيان بأن "ربّ" عند سيبويه للتقليل، وهو ينافي العموم، فقال الشارح: قلت: المصنف لا يرى التقليل فيها إلاّ نادراً، كما صرح بذلك في باب حروف الجر من هذا الكتاب، مستدلاً على ذلك في شرحه باستقراء تراكيب العرب نثراً ونظماً، فلا يدفع قوله بما عليه سيبويه المنافي للعموم.

ثم قال أبو حيان: وأيضاً فلم يرد الشاعر إراقة كل رفد، فقال الشارح: قلت: ولا أراد إراقة قلية، لكون المقام تمديحاً، وإنما يناسبه الكثرة، وهي المراد هنا بالعموم تجوزاً؛ لكونها عنده بعد مفيد التكثير، على أن مجرور "ربّ" "وكم" الخبرية حيث ما وقع عام ظهوره، كما يعرف من مذهبه.

ثم قال أبو حيان: على أنّا لا نسّلم كون "هرقته" صفة مجرور "ربّ"، بل هو جواب يتعلق بـــ "ربَّ" على رأي من لا يشترط وصف مجرورها، كما هو الصحيح، فقال الشارح: قلت: غير أن وصفه الأصل والأكثر، وعليه أكثر المتأخرين، ومنهم الأندلسي[1].

6. التزم المؤلف بمنهج ابن مالك في الأبواب، والفصول من ناحية التقسيم الشكلي إلا أنه يختلف في التفريعات الداخلية من حيث الترتيب، والتقديم، والتأخير، ففي باب المعرفة والنكرة لم يبدأ بشرح كلام المصنف، وإنما بدأ بحدّ النكرة، وذكر أقوال العلماء فيها، فيقول في أول الباب: "أخذ في الكلام على المعرفة والنكرة، ولم يتعرّض لتعريف شيء منهما، كما سنورده عنه إن شاء الله تعالى، ثم يقول: ونحن نورد بعض ما للغويين من الحدود مؤثرين البداية بالنكرة، لا كما فعل المصنف تبويباً وتقسيماً"[2].
7. الاهتمام بالحدود، ففي باب شرح الكلمة يُعرّف الكلمة، والكلام، والقول، واللفظ والإفادة، والإسناد، والمؤتلف، ويذكر أقوال العلماء فيها، فيقول في حدِّ الكلام: "وقد حدَّ أصحابنا الكلام بحدود، فقال أبو بكر بن طاهر: هو مفيد متألف من

---

(1)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص257. أبو حيان، **التـــذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ج1، ص113.

(2)الدّلائي، نتائج التحصيل، ج2، ص 513.

الكلم والخضراوي: ما قام من مسند ومسند إليه، واستقل بمعناه، وأبو إسحاق بن ملكون[1]: ما ألف من مفرد الكلام، وأفاد معنى من المعاني التي ألف الكلام لها والجزولي وابن عصفور[2]، وهو من أجود ما حدَّ به: اللفظ المركب المفيد بالوضع"[3]، كما نبه بأن المصنف عقد الباب بشرح الكلمة لا بحدّها؛ لأن حدَّ الشيء عسير الوجود، ويجب البداية أولاً بشرح النحو وبيانه، ثم يقول: وقد أوردت عليك جملة من حدودهم فيه[4] .

8. الإكثار من الأمثلة، والشواهد من مباحث مختلفة بهدف توضيح الفكرة، والاهتمام بمعاني المفردات والإعراب، وتحقيق الشاهد الشّعري إن لزم، ومنه قوله: والكلام لغة يطلق على المعاني الكامنة في النفس، والمعبَّر عنها بالكلام الصناعي، كقـــول الأخطل، ولم يثبت في ديوان شعره[5]:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً[6]

---

(1)هو إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبلي(ت584ه).
ينظر: القفطي، علي بن يوسف (ت624ه): 1986م، **إنباه الرواة على أنباه النحـــاة**، تحقيـــق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القـــاهرة، ج4، ص196. الســـيوطي، **بغية الوعاة**، ج1، ص431.البغدادي، **هدية العارفين**، ج1، ص10.

(2)انظر:ابن عصفور،علي بن مؤمن(ت669ه):1972م، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبـــد الســـتار الجواري و عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ج1، ص45.

(3)الدلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص174.

(4)المرجع نفسه، ج1، ص139، 146، 168،179،165.
ينظر في هذه الحدود: الفاكهي، عبدالله ابن أحمد (ت972ه):1996م، **شرح الحـــدود النحويـــة**، تحقيق: محمد الطـــيّب الإبراهيم، ط1، دار النفائس، بيروت، ص48-51.

(5)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص195.

(6) المرجع نفسه، ج1، ص195، والشاهد ذكره ابن يعيش في شرح المفصل، ولـــم ينســـبه، واستشهد به ابن هشام في الشذور. ينظر: **شـــرح المفصـــل**، ج1، ص75. ابـــن هشـــام الأنصاري، عبدالله بن يوسف(ت761ه):2004م، **شرح شذور الذهب في معرفـــة كـــلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ص52.

9. يذكر الشارح الآراء المختلفة، ويعقب على الآراء التي يذكرها إما بالتأييد والإثبات وإما بالنقض و الرَّد، كما هو ظاهر في مناقشاته المبثوثة في الشرح.
10. ذِكْرُ اللغات المختلفة في اللفظ الواحد، ومن ذلك قوله: ثم اعلم أن إتباع الضمة في نحو: غُرُفات لغة حجازية وأسديّه، والإسكان لغة تميمية ولبعض قيس من العرب، وفي موضع آخر يقول: قال ابن خالويه في شواذ القراءات[1]: قرأ "ثلاث عَوَرات" بالتّحريك ابن أبي إسحاق، قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: قرأ به الأعمش، وابن مجاهد يراه لحناً، وإنما هو من قبيل الرواية، وإلاّ فله وجه في العربية صحيح، فتميم يقولون: رَوَضات، وجَوَزات، وعَوَرات، وسائرهم وهو المختار يسكن[2].
11. ظاهرة الاستطراد واضحة في هذا الشرح، حيث نلاحظ أن الشارح في حديثه عن مسألة واحدة يستطرد مسائل أخرى، ويتشعب إلى موضوعات عديدة، وقد يُشير إلى هذا الاستطراد في بعض المواضع، فيقول:" وليست المسألة من الباب وإنما ذكرت استطراداً"[3].
12. النزعة الفلسفية في المناقشات النحوية، فالشارح يغلب عليه التفكير الفلسفي وتراكيبه يعتورها بعض الغموض، كما يبدو واضحاً في الحديث عن متعلق "الباء" في "بسم الله الرحمن الرحيم"[4]، وفي الحديث عن القيد والمقيد[5]، وغيرها من القضايا[6]، التي صبَّ الشارح اهتمامه فيها على دراسة معنى الكلام

---

(1)انظر: ابن خالويه، الحسين بن محمد(ت370ه): **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عُني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة، ص103، وفيه: " قال ابن خالويه: سمعت ابن الأنباري يقول قرأ به الأعمش، وسمعت ابن مجاهد يقول هو لحن". إلى آخر النص المنقول.

(2)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص471.

(3)المرجع نفسه، ج4، ص1294.

(4)المرجع نفسه، ج1، ص103-107.

(5)المرجع نفسه، ج1، ص233.

(6)المرجع نفسه، ج2، ص449، ص652.

المنطوق، عند النظر في الأشكال والتراكيب، فالنحو يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية باعتبارها قدرة إنسانية تتصل بالفكر[1].

13. التأثر بمباحث الأصوليين، والبلاغيين، واللغويين، وقد مرَّ في ترجمة الشارح أنه من المشاركين في هذه العلوم، ويتضح هذا الأثر في الحديث عن الملفوظ وشرط الإفادة، وحديثه عن الإسناد، والنّسبة، والخصوص، والعموم، والمضي والاستقبال، والعوارض الذاتية، وفائدة التقيد، والاحتراز في باب شرح الكلمة والكلام[2]، وشدَّة العناية بالحدود، وكثرة التنبيهات في الباب الواحد، وختم الأبواب بخاتمة كما فعل السيوطي في همع الهوامع، فقد ختم كلَّ كتاب من الكتب السبعة بخاتمة، وفي ذلك يقول: "وهذا ترتيب بديع لم أُسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول"[3].

وهناك مسائل فقهية ناقشها الشارح وردَّها؛ لأنها لا تؤثر عن نحوي بتنزيل الفروع الفقهية على الأحكام النحوية، كمسألة صدور الكلام من ناطقين، وقال:" المسألة منصوصة لبعض أئمة الأصول"[4].

---

(1)انظر: الراجحي، عبده: 1979م، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، ص157. وينظر: حسان، تمّام: 2004م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، ص189.

(2)انظر هذه المفاهيم في:الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب: **التخريج عند الفقهاء والأصوليين**، مكتبة الرشد، الرياض، ص20. جمال الدين، مصطفى: **البحث النحوي عند الأصوليين**، من منشورات دار الهجرة، إيران، ص243، ص 264 –266. هارون، عبد السلام محمد: 2001م، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص25.

(3)السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت911ه): 2001م، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ج1، ص3.

(4)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص177.

14. الاستدراك على ابن مالك، والتنبيه على ما أغفله في بعض المسائل، ومنها قوله: أهمل المصنّف مما يعيّن المضارع للحال، وهو الإنشاء، كأقسم لأضْرِبَنّ عمراً، فإذا كان يصرف الماضي للحال فلأن يصرف المضارع أولى[1].
15. توضيح مذهب ابن مالك واختياراته في المسألة الواحدة، ففي مسألة إعراب الفعل المضارع يقول: وما اعتل به للمسألة هو ما عليه الكوفية، وما استضعفه من الإبهام والتخصيص، ولام الابتداء، هو ما عليه البصرية، فقد وافقهم في أصالة الإعراب في الأسماء، وخالف في العلة المقتضية إعراب المضارع[2].

4.1 نقد وتوجيه:

نخلص مما سبق إلى أن ظاهرة التعقيب والاستدراك شغلت حيزاً كبيراً من عناية أصحاب الشروح، فقد كان الشارح يحرص على إظهار ما لديه من علوم، وثقافات في أثناء شرحه لأيِّ مسألة من المسائل التي عرضها صاحب المتن، ولم يقتصر المرابط على أداء ما في المتن، والالتزام بشرحه، وإنما أسس منهجه على استقراء واسع لآراء النحويين، إلى جانب المادة العلمية الغزيرة في شروح التسهيل التي سبقت هذا الشرح فكانت الأساس الذي بُني عليه، فأصبح نموذجاً يمثل ما يمكن أن يكون قد جدَّ على الدرس النحوي بعد ابن مالك، نتيجة للظروف الزمنية، والثقافية، والعقلية.

لقد حاولت هذه الشروح كشف الغموض والتعميم في عبارات التسهيل، وقد أدرك ابن مالك هذا الغموض، وحاول أن يوضـــّح مقاصده، فوضع شرحاً على متن التسهيل إلاّ أن أبا حيان وجده ناقصاً، فأكمل بحسن الصّنعة ما كان قد نقص، وذيـــّل على نصِّ التسهيل وشرحه، بالتعقيب والاستدراك.

فتوالت الشروح فيما بعد، وسلكت طريق الانتصار والاعتراض، والموازنة والترجيح بين قولي ابن مالك وأبي حيان، أو الاختصار والإعراض عن الجدل

---

(1)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص235.

(2)المرجع نفسه، ج1، ص270.

والمناقشات النحوية، فلا يجد الباحث مناصاً من القول بأن هذه الشروح ما زادت إلاّ نقصاً، إذ أصبح استظهارها أهمَّ مما قامت عليه المتون والشروح[1]؛ لكثرة المناقشات والتعليلات والتأويلات، فالنحاة الأوائل يركزون على الأفكار التي يريدون إيصالها باللغة الواضحة المؤيدة بالتمثيل، بينما هؤلاء الشّراح يقتصدون في العبارة، ويركزون المعاني المبهمة فيها بحيث يُشغل المتلقي بحل معانيها قبل انشغاله بمدلولاتها[2]، وهذا ربما يلتقي مع ما تمثلوه من ثقافتهم[3]، فانشغل الدرس النحوي بالبحث عن المقاصد، لنجد أن كلَّ شرح يعني ما كان ظاهراً في سابقه لإكثاره من التعريفات، وإقحام المعاني بعضها فوق بعض، وتداخل المعلومات، والمصطلحات، والانتقال من فكرة إلى فكرة، حتى أصبح الإبهام والتعقيد في العرض من السمات المميزة لأساليب النحاة في مؤلفاتهم.

لقد تميز أسلوب الشارح بكثرة المصادر التي نقل عنها، والتي تدل دلالة واضحة على غزارة علمه؛ لأنه استطاع أن يأخذ منها، ويقتبس نصوصها، ما ساعده على إنجاز نتائج التحصيل بهذا المستوى الذي لا يختلف عن طابع الشروح السابقة عليه على أن المرابط لم يكن بدعاً في هذا النقل، فإن كان نقل عن مائة وسبعين مرجعاً فهو يتساوى مع السيوطي بعدد المصادر التي نقل عنها في المزهر، وقد أوضح السيوطي هذا النقل بقوله: وإنما لنا فيه اختصار مبسوط، أو بسط مختصر، أو شرح مشكل، أو جمع متفرق[4].

---

(1)انظر: العبيدي، شعبان عوض: 1989م، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قاريونس، ص309.

(2)انظر: الياسري، علي مزهر: 2003م، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجـــه**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت،، ص296.

(3)انظر: عمايرة، حليمة أحمد: 2006م، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية فـــي ضوء المناهج المعاصرة**، ط1، دار وائل، عمان، ص106.

(4)انظر: مكرم، عبد العال سالم،1989م، **جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغويـــة**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص333.

ومن الغريب أنّ الشارح لم يذكر مؤلفات السيوطي من بين المؤلفات التي نقل عنها ولم يذكر آراء السيوطي رغم ذيوع صيته، وشهرة مؤلفاته، والتقارب الزمني بين المؤلفينِ[1].

وكذلك شرح الأشموني على الألفية، وهو ألصق شروح الألفية بكتاب التسهيل فلم يذكره المرابط في شرحه، رغم أهميته في دراسة كتاب التسهيل، فقد حقق الأشموني أكثر من خمسين موضوعاً من قواعد النحو، وأحكام التصريف، التي زادت فيها مادة التسهيل على مادة الألفية، على الرغم مما تميز به التسهيل من التلخيص والتركيز[2].

وقد اتجه المرابط الدَّلائيّ إلى تأييد مذهب ابن مالك، والإجابة عن اعتراضات أبي حيان، فهو لا يبتعد كثيراً عن منهج ناظر الجيش الذي ترسّم منهجاً واضحاً بالانتصار لابن مالك، فكان يسرد كلام ابن مالك في الشرح واعتراض أبي حيان عليه، ثم يدافع عن ابن مالك ويحاول إنصافه معتمداً على توجيه النصوص لبيان المقاصد، ومع ذلك فقد نقل عن أبي حيان مادته النحوية، فهذه المصادر والآراء والمذاهب المختلفة التي حشي بها هذا الشرح الموسوعي ما هي إلّا نقول

---

(1)إنّ موقف السيوطي من التعامل مع المصادر، يمكن أن يعد ثورة على منهج معاصريه في البحث، وهذا الموقف يظهر في دعوته الصريحة إلى الرجوع إلى مصادر المتقدمين والأخذ منها مباشرة دون التعويل على مصنفات المتأخرين، ويعلل ذلك بأن الكتب الأصول تبسط فيها العبارة بسطاً لا يبقى معه إشكال على قاصري الفهم، والكتب المأخوذة منها تُلفُّ فيها العبارة اتكالا على فهم الفطن.

انظر: الدروبي، سمير: 2005م، **ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطي**، ط1، المؤلف، جامعة مؤتة، ص29-30.

(2)انظر: ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، مقدمة التحقيق، ص85، فقد ذكر المحقق محمد كامل بركات أرقام الصفحات لمواضع هذه الزيادات في شرح الأشموني، ومنها زيادة الذات في حدِّ الكلام. انظر: الأشموني، علي بن محمد(ت929ه): **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ج1، ص24.

عن كتاب التذييل والتكميل، ولكن تميز منهج ناظر الجيش بالتقسيم والتنظيم في عرض المسائل، وجودة الأسلوب وحسن العبارة وسلامتها، ولم يذكر المرابط هذا الشرح في نتائج التحصيل، مع وجود بعض الشبه في المنهج، فكلاهما ينتصر لابن مالك، ويأخذ بمبدأ الموازنة والترجيح، وإن كان الفرق واضحاً في الأسلوب والطريقة، فناظر الجيش لا يمزج، ولا يخلط الشروح السابقة في شرحه.

ونذكر أنّ ابن مالك خالف اختياراته النحوية في عدد من المسائل، بسبب تطور آرائه النحوية حسب التسلسل الزمني لتصنيف مؤلفاته، بدءاً من الكافية، وتليها خلاصتها الألفية، ثم التسهيل وشرحه.

ولاحظ هذه الظاهرة لديه كثير من العلماء الذين تناولوا مصنفاته بالشرح، ومنهم الشاطبي الذي اعتذر عن ابن مالك، بأنه لا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان[1].

(1)انظر: الشاعر، حسن موسى: 1994م، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصـــاري**، ط1، دار البشير، عمان، ص8.

الفصل الثاني
الأصول النحوية في نتائج التحصيل

أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وأصوله[1]، فهو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل[2] ، فقد اعتمد النحاة العرب منذ أنّ بدأ الدرس النحوي على أدلة بنوا عليها قواعدهم، وعززوا بها الأحكام النحوية، واستدلوا بها في إبانة أصول المفردات والتراكيب، قال ابن فارس: " إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولاً تتفرع منها فروع"[3].

إنّ مباحث أصول النحو جاءت مواكبة لولادة النحو العربي في القرن الهجري الأول، إذ إنّ الروايات التي تحدثت عن وضع النحو تشير إلى أنّ وضعه كان قائماً على التعليل، والتحليل، والمقايسة، والسماع، وهذا جزء من أبحاث أصول النحو ثم إنّ ابن أبي إسحاق (ت117ه) فتح باباً واسعاً للقياس، وحمل ما لم يُسمع عن العرب على ما سمع عنهم بعلة تجمع ما بين المسموع وغيره، فكان أول من بعج النحو، ومدّ القياس، وشرح العلل[4].

---

(1)ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد(ت 577ه): 1957م، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ص80.

(2)السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911ه): 1998م، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص13.

(3)ابن فارس، أحمد بن فارس (ت395ه): 1999م، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص3.

وينظر: ابن فارس: 1997م، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص12.

(4)الجمحي، محمد بن سلام (ت231ه): 1974م، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ص14.

وعلى الرغم من عناية العلماء القدماء بالبحث في تاريخ النحو ونشأته، نجد أنّ عنايتهم بالحديث عن أصول النحو من الناحية التاريخية لا تخلو من غموض؛ لذلك كانت مؤلفاتهم التي تتناول أصول النحو قليلة يسهل حصرها، ويمكن القول بأنّ كتاب (الخصائص) لابن جني (ت392ه) أهمُّ كتاب عني بتسجيل الأصول النحوية، فقد تناول معظم أصول النحو بالدراسة والتحليل، حيث تعرّض للسماع، والقياس، والتعليل وذكَر الاطـــّراد والشذوذ، وتحدّث عن الإعراب وأثره، وعن العامل وعمله، وتكلـــّم في الاستحسان والإجماع، وفي التعارض والترجيح، والاحتجاج[1].

وقد جعل ابن جني أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس[2]، وهي عند ابن الأنباري: النقل، والقياس، واستصحاب الحال[3]، حيث زاد استصحاب الحال، ولم يذكر الإجماع .

وجمع السيوطي بين أدلة ابن جني، وأدلة ابن الأنباري، فجعلها أربعة: السماع والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وقد اعتمد صاحب نتائج التحصيل على هذه الأدلة في بيان الأحكام النحوية، وعرْض آراء النحاة وأقوالهم، وتبيان الخلاف الوارد بينهم، وفيما يأتي بحث مفصل لهذه الأدلة التي اجتمعت عليها كتب النحاة[4].

---

(1)انظر: السامرائي، فاضل صالح: 1969م، **ابن جني النحوي**، دار النذير وجامعـــة بغـــداد، ص142. وينظر: حســـّان، تمـــّام، 2000م: **الأصول دراسة إبتســـتيمولوجية للفكـــر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة، ص11.

الشاوي، يحيى بن محمد (ت1096ه): 2010م، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي**، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ط2، دار سعد الدين، دمشق، ص22.

(2)ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392ه):1999م، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج1، ص34.

(3)ابن الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص81.

(4)انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص13.

1.2 السَّماع:

السَّماع لغة: هو اسم ما استلذّت الأذن من صوت حسن، وهو أيضاً ما سمعت به فشاع، وتكلم به الناس[1]، ويختص بالمنطوق من الكلام، فهو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها[2].

وفي الاصطلاح: هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولـــدّين، نظماً ونثراً[3].

والسماع طريق مهم اعتمد عليه النحويون، وجعلوه أساساً استندوا إليه في وضع القواعد والأحكام، وكان وثيق الصلة بالنص وقراءته، والحديث النبوي الشريف، وما روي من كلام العرب شعره ونثره، ومن مظاهر اهتمام العلماء بالسماع عدّه وسيلةً لاستقراء اللغـــة وجمع شواهدها؛ لذلك وضعوا أُسساً دقيقةً يستندون إليها في نقد مصادر المادة اللغوية التي جمعوها لتصفية المسموع والمروي.

ومن أهم هذه الأسس تحديد القبائل التي يحتج بكلامها، حيث تتفاوت القبائل العربية في فصاحتها، وسلامة لغتها، فقد ذهب البصريون إلى تحديدها بالقبائل التي سكنت أواسط الجزيرة العربية دون غيرها من القبائل التي سكنت أطراف الجزيرة العربية، والتي فسدت لغاتها بمخالطة غيرها من الأمم الأعجمية، كما جعلوا للمنقول عصراً زمنياً لا يتجاوزونه، وهو ما سمّوه بعصر الاستشهاد، وينتهي بنهاية القرن الثاني الهجري[4].

---

(1)انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (سمع)، ج8، ص165.

(2)انظر: أبو المكارم، علي: 2006م، **أصول التفكير النحـــوي**، ط1، دار غريـــب، القـــاهرة، ص33.

(3)السيوطي: **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص24.

(4)انظر: آل ياسين، محمد حسين: 1979م، **الدراسات اللغوية عن العرب إلى نهايـــة القـــرن الرابع الهجري**، مكتبة الحياة، بيروت، ص329.

وينظر: حسّان، **الأصول**، ص94. أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص34.

1.1.2 القرآن الكريم:

إن النصَّ القرآني أرقى النصوص اللغوية العربية، وأعلاها فصاحةً، وأسماها بلاغةً، وأكثرها دقةً وضبطاً، فهو النص العربي الفصيح المتواتر المجمع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها الأداء والحركات والسكنات، فلم تعنَ أمة بنصٍ ما اعتنى المسلمون بنص قرآنهم[1].

فالقرآن الكريم أعرب، وأقوى في الحجة من الشعر[2]، لذلك اتفقت كلمة علماء العربية وأئمتها على أنّ القرآن هو المعين الذي لا ينضب للشواهد الصحيحة، والأدلة الفصيحة، ومما يدل على أهميته في الاستشهاد احتجاج علماء المدارس النحوية في البصرة، والكوفة، وبغداد، وغيرها بآياته على المسائل النحوية، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً[3].

كان لابن مالك منهج خاص في الدراسات النحوية، ألزم نفسه به ولم يحاول أن يخرج عنه في كل آرائه واتجاهاته، فهو يستمد شواهده أولاً من القرآن الكريم، فإن لم يجد فيه شاهداً عدل إلى الحديث الشريف، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم، وقد ترك هذا المنهج أثراً بارزاً في شروح التسهيل من بعد.

والشواهد القرآنية هي الأصل الأول من أصول الاستشهاد في نتائج التحصيل؛ لأنها منقولة عن شرح التسهيل لابن مالك، وشروح التسهيل الأخرى، بالإضافة إلى شواهد النحويين البصريين، والكوفيين، والبغداديين، والمغاربة التي نقلها الشارح عند ذكر آرائهم.

ومن أمثلة الاستشهاد بالقرآن الكريم، ما استدل به على تقييد الفعل بأحد الزمانين المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، بقوله[4]: قال ابن مالك، وأبو حيان،

---

(1)انظر: الأفغاني، سعيد: 1987م، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت، ص28.

(2)الفراء، يحيى بن زياد(ت207ه): 1983م، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت، ج1، ص24.

(3)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص24.

(4) انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص255.

وغيرهما من عامة الشروح: فإن اقترن الفعل بعد "أم" بلم تعين المضي، كما في قوله تعالى:{ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ }[1] ، فالثاني ماض معنى، فوجب مضي الأول، لمعادلته إياه، وإن كان المعادل جملة اسمية بقي الاحتمال، كما في قوله تعالى: { سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ }[2].

لقد أخذ الشاهد القرآني الحظ الأوفر بين الشواهد الأخرى، وكثيراً ما تفرّد الشاهد القرآني في الاستدلالات النحوية، ومنها:

زيادة الباء في الخبر المنفي بليس، كقوله تعالى: { أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ }[3] كذلك في "ما" الحجازية في قوله تعالى: { وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ }[4] ، وقوله تعالى: {وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ }[5] ، وإنما جعلت فيها حجازية، لعدم ورود الخبر في التنزيل مجرداً من الباء إلاّ منصوباً، كقوله تعالى: { مَا هَذَا بَشَرًا }[6]، وقوله تعالى: { مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ }[7] ، وقضية تخصيص ابن مالك (ما) دون (لا)؛ لأن الباء لا تزاد بعدها[8] ، ولم يُسمع في خبر (لا)، فلا يقاس على خبر (ما)، وإنْ كان الخبر موجباً، فإنّه لا يجوز: ليس زيدٌ إلاّ بقائم، ولا: ما زيدٌ إلا بخارج، فلو زيدت "كان" بين اسم (ما) وخبرها نحو: ما زيدٌ كان بقائم، لم يجز دخول الباء عند الفراء، وأجازه البصريون، والكسائي[9].

---

(1) سورة البقرة، الآية 6.

(2) سورة الأعراف، الآية 193.

(3) سورة الزمر، الآية 36.

(4) سورة فصلت، الآية 46.

(5) سورة الأنعام، الآية 132، سورة هود، الآية، 123، سورة النمل، الآية، 93.

(6) سورة يوسف، الآية 31.

(7) سورة المجادلة، الآية 47.

(8)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1284.

(9)المرجع نفسه، ج4، ص1284. وينظر:أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص307.

ولو كان الخبر ظرفاً، أو كاف تشبيه، أو مِثْلاً، أجاز البصريون، وهشام الضرير دخول الباء في الظروف التي يسوغ استعمالها أسماء نحو: ما هذا المكان بمكان شر، ولا هذا اليوم بيوم حزن، وفي "مثل" نحو: ما زيد بمثلك، ووافقهم الكسائي فيها، وفي الكاف، حاكياً: ليس بكذلك، ومنعه هشام فيهما، واضطرب رأي الفراء، فمنع مرةً وأجاز أخرى.

وأطلق ابن مالك في خبر ليس، وكان ينبغي أن يقيد، فيقول: إلا الواقع في الاستثناء، نحو: قام القوم ليس زيداً، فلا يجوز: ليس بزيد، وقيده أبو حيان بهذا القيد[1].

وجاء كذلك الشاهد القرآني متفــّرداً، وبني عليه حكماً نحوياً بجواز تقديم معمول الخبر على كان وأخواتها، فيقول: نقل بعض أصحابنا أن تقديم معمول الخبر وحده على كان وأخواتها ممنوع، ظرفاً كان أو غيره؛ لكثرة الفصل، والصحيح جوازه مطلقاً[2] قال تعالى: { **أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ** }[3].

ويرى ابن السراج أنّ جميع ما جاز في باب الابتداء من التقديم والتأخير، جائز في باب كان إلاّ أن يفصل بينها ومعمولها بما لم تعمل فيه[4].

وأما تقديم معمول هذه الأفعال الجائز تقديم أخبارها عليها إذا كان غير ظرف نحو: زيداً كان عمرو ضارباً، وغلامَه كان زيدٌ يضرب، فقيل ممنوع للفصل بــين العامل والمعمول بجملة أجنبية، وإن كانت محتاجة إلى خبر غير أنها في الصــورة كالفعل من الفاعل، وفيه نظر، لقوله تعالى: { **أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَــانُوا يَعْبُــدُونَ** }[5] وفــي

---

(1)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1284؛ وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص308.

(2)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص1236.

(3)سورة سبأ، الآية 40.

(4)ابن السراج، محمد بن سهل(ت316ه): 1999م، **الأصول في النحو**، تحقيق، عبد الحســين الفتلي، ط4، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص97.

(5)سورة سبأ، الآية 40.

الظرف والمجرور قوله تعالى: { أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ }[1] ، وقوله تعالى: { قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ }[2] ، ونصّ العلماء عليه، ولا تراعى الصور، وإنما المطموح إليه المعاني[3].

إنّ المتصفح لهذا الكتاب يجد آيات القرآن الكريم منبثة في كل صفحاته، يعتمد عليها، ويستشهد بها في قواعده وأحكامه، ففي الموضع الواحد يستدل بأكثر من آية، يقول في "من" و"ما" موصولتين، أو شرطيتين، أو استفهاميتين: "من" و"ما" في اللفظ مفردان مذكران، فإن عني بهما غيرُ ذلك، فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما أولى من مراعاة المعنى، كما في قوله تعالى: { أَفَمَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ }[4] ، وقوله تعالى:{ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ }[5] ، وقوله تعالى: { وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِ وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِالْمُفْسِدِينَ }[6] ، وقوله تعالى: { وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْيَ وَلَو كَانُوا لَا يُبْصِرُونَ }[7] ، وقوله تعالى: { لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ }[8] ، وقوله تعالى:{ أَو تَقُولُوا لَو أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ

---

(1)سورة هود، الآية 8.

(2)سورة التوبة، الآية 65.

(3)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص 1236.

(4)سورة آل عمران، الآية 162.

(5)سورة الأنعام، الآية 25.

(6)سورة يونس، الآية 40.

(7)سورة يونس، الآية 42.

(8)سورة الحديد، الآية 23.

اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِي الَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصْدِفُونَ }[1] ، وقوله تعالى: { **وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ}**[2].

ومن مراعاة المعنى، قوله تعالى: { **وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَو كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ}**[3] ، وقوله تعالى:{ **وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ }**[4].

واستدرك الشارح على ابن مالك تخصيص الحكم بـ "من" و"ما"، ونقل رأي أبي حيان، فيقول: فتخصيص الحكم بهما غير جيد، فالأحسن لو قال: ما كان من الأسماء الموصولة مفرداً مذكراً لفظاً، مخالفاً معناه للفظه، وهو"من" و"ما" في الاستفهام و"أي" في الأفصح، و"ذو" و"ذات" في الأفصح، و"ذا" تالية "من" أو"ما" الاستفهاميتين، و"أل" قاله أثير الدين[5].

2.1.2 القراءات القرآنية:

القراءات القرآنية: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور – في كتبه– في الحروف أو كيفيتها من تخفيف، وتثقيل، وغيرهما[6]، وقد شغلت القراءات القرآنية أذهان النحاة منذ النشأة الأولى للنحو، ونحن نعلم أن النحاة الأوائل الذين ترعرع

---

(1)سورة الأنعام، الآية 157.

(2)سورة الزخرف، الآية 63.

(3)سورة يونس، الآية 42.

(4)سورة الأنبياء، الآية 42.

(5)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص773ـــــ775. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص107.

(6)الزركشي، محمد بن عبد الله (ت794ه): 2006م، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة، ج1، ص318.

وينظر: السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن (ت911ه): 1967م، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، ج1، ص222.

النحو ونما على أيديهم كانوا قرّاء، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل الفراهيدي، وغيرهم ممن كان لهم أثر واضح في وضع النحو.

اتّجه النحاة إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنيـــة بعد أن تم تقعيد النحو، واستقرت قواعده، وظهرت المدرستان البصرية والكوفية، فأخذوا منها ما يؤيد وجهة نظرهم، ويساير قواعدهم ومنهجهم[1]، إلاّ أنّ قسماً منهم حاول أن يخضع القرآن الكريم وقراءاته لأقيستهم، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به ووصفوه بالشذوذ[2] ؛ لذلك ردّوا قسماً من القراءات القرآنية التي أتتْ على وجه خارج عن القواعد القياسية التي استنبطوها من كلام العرب، فحكموا عليها بالتضعيف، والشذوذ، واللحن[3].

فقد بذل القراء جهدهم لتمييز السند الصحيح من غيره، وقسّموا القراءات إلى متواترة، وآحاد، وشاذة، وفق أصول محددة دقيقة، فالمفروض أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة لا أمامها، وخصوصاً في القرآن الكريم، والقراءات المعتمدة الموثقة[4]، وقد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّـــا في غير القرآن، لا خلاف في ذلك[5]، ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن

---

(1)انظر: شلبي،عبد الفتاح إسماعيل: 1989م، **أبوعلي الفارسي حياته ومكانتـــه بـــين أئمـــة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، ط3، دار المطبوعـــات الحديثـــة، جـــدة، ص154.

(2)المخزومي، مهدي: 1986م، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراســـة اللغـــة والنحـــو**، ط3، بيروت، ص337.

(3)انظر: الأنصاري، أحمد مكي: 1973م، "**دراسات في النحو والقراءات**"، مجلة مجمع اللغـــة العربية القاهرة، ج(31)، عدد(1)، ص122.

(4)انظر: السامرائي، فاضل صالح: 2005م، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشـــري**، ط1، دار عمار، عمان، ص41.

(5)السيوطي، جلال الدين: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المـــولى، ط3، دار التراث، القاهرة، ج1، ص213.

مصدر القراءات الصحيحة، إنما هو الوحي، وليس للاجتهاد والرأي فيها مجال[1]، وكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءٌ أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه[2].

اعتمد شرّاح التسهيل على القراءات القرآنية في دعم ما يقررون من قواعد، أو ما يرجحون من آراء، أو ما يثبتون به لغة من لغات العرب، أو تسويغ وجه من وجوه العربية، أو ردّ قاعدة نحوية، فوضعوها في مكانها اللائق بين الأدلة النحوية، وكان الغالب عندهم نسبة القراءة إلى أصحابها؛ لسعة اطلاعهم، ومعرفتهم الواسعة بكلِّ القراءات، ووجوهها.

ولم تخرج شروح التسهيل عن هذا المسلك، إلا أنّ أبا حيان وقف موقفاً وسطاً في قبول ما خالف الأقيسة والقواعد التي بناها النحاة، فلم يتشدّد تشدّد البصريين، فيرفض كلَّ ما خالف القواعد والأقيسة التي بنوها، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك، فيعتمد على الشاذ منها، وعلى ما تفرّد بقراءته شخص لا يعرف من القراءة الصحيحة شيئا[3].

وقد أسهمت القراءات القرآنية في الاختيارات، وترجيح الآراء النحوية في نتائج التحصيل، ويمكن بيان ذلك في الأمور الآتية:

1. ضمير الفصل بين الحال وصاحبِها:

حكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها، فيقول:

---

(1)الداني، عثمان بن سعيد (ت444ه): 1985م، **التيسير في القراءات السبع**، عُني بتصحيحه: أوتويرتزل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 19.

(2)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص24.

(3)انظر: الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص 416. وينظر: الحديثي، خديجة، 1974م، **الشـــاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة الكويت، ص49.

ضربت زيداً هو ضاحكاً، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: { **هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ** } بنصب (أطهرَ) [1] .

وأجاز عيسى بن عمر، هذا زيدٌ هو خيراً منك، وقرأ (أطهرَ) بالنّصب، وهذا لحن عند أبي عمرو، والخليل، وسيبويه[2].

يقول صاحب نتائج التحصيل: نقل الأخفش في الأوسط أنَّ من العرب من يفصِل بهذه الضمائر بين الحال وصاحبها، ولم يذكر القراءة بالنصب، فإن اتُفِق أن ينقل مررت بزيدٍ هو ضاحكاً، كان قاطعاً بما ذهب إليه، وعلى أنه لم يأخذ ذلك من القراءة فهو ثقة، وينبغي أن يُحمل كلامه؛ لأنه من العلم بمكان لا يُجهل في الإحاطة بأساليب كلام العرب، وإن لم يحفظ ذلك الخليل، وسيبويه[3].

أمّا ما ذكره سيبويه، فقد قال: زعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان في هذه في اللحن. يقولُ: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: "هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم" فنصب، ثم يذكر قول الخليل: والله إنه لعظيمٌ جعلُ أهل المدينة هذا فصلاً[4]، فلا أرى في هذا النص أن سيبويه يُضعّف القراءة رأساً، أو يصفها باللحن، وإنما نقل زعم يونسَ عن أبي

---

(1)سورة هود، الآية 78. نسبت هذه القراءة إلى محمد بن مروان، وأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، والحسن، وابن أبي إسحاق، وزيد بن علي.
انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص396. الأخفش، **معاني القرآن**، ج1، ص386. النحاس، **إعراب القرآن**، ج2، ص295. ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص325. الزمخشري، **الكشاف**، ج2، ص283. أبو حيان، **البحر المحيط**، ج5، ص247.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص656. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص164. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ج2، ص295. المرادي، **شرح التسهيل**، ص 173. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص121. الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج2، ص131.

(3)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص656.

(4)سيبويه، عمرو بن عثمان (ت180ه): 2006م، **الكتاب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ج2، ص396-397.

عمرو، إلا أن ابن جني يرى أن ما ذهب إليه سيبويه فاسد[1]، ويقول المبرد: أمّا قراءة أهلَ المدينة فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية[2].

وقد وُجِّهت هذه القراءة على أن يكون (هُنَّ) مبتدأ، و(لَكُم) هو الخبر، و(أَطهرَ) منصوب على الحال، والعامل فيها معنوي، وهو المجرور، وقد تقدمت على العامل، أو تكون (هؤلاء بناتي) جملة، و(هُنَّ) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ ولكم الخبر[3].

ويرى ابن هشام أن (بناتي) جامدٌ غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم[4].

ورفض الزمخشري أن يكون العامل ما في هؤلاء من معنى الفعل، أو يُنصب هؤلاء بفعل مضمر[5]، إلا أنّ ما في شروح التسهيل يُجيز تقديم العامل، وتأويل

---

(1)انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت392ه): 1999م، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ج1، ص326.

(2)المبرد، محمد بن يزيد (ت285ه): 1979م، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ج4، ص105.

(3)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص656. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص295.

(4)انظر: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف (ت761ه): 2010م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص568.

(5)انظر: الزمخشري، محمود بن عمر (ت538ه): 1997م، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ج2، ص283.

(بناتي)، إذ هو في معنى: مولوداتي، فيكون في معنى المشتق، فيتحمل الضمير، وهو إجراء التخريج على القانون البصري[1].

2. إعمال (إِنْ) النافية عمل (ما):

ذكر صاحب النتائج الخلاف بين النحاة في إعمال (إِنْ) النافية عمل (ما)، وأَنَّ مذهب جمهور الكوفية فيها الإعمال، وأَنَّ الأكثرين يزعمون أن مذهب سيبويه فيها الإهمال، وأكثر المغاربة على أَن (إِنْ) لا تعمل[2].

وصرّح أبو العباس المبرد بإعمال (إِنْ) عمل ليس، وتابعه أبوعلي الفارسي، وابن جني، وقد قرر أَن سيبويه يُهملها، وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس كما فعل ذلك في (ما) [3].

ويقول الشارح: والصحيح إعمالها قياساً وسماعاً.

أمَّا القياس: فإنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة والنكرة، وفي نفي الحال، وعلى الظرف والجار والمجرور، وعلى المخبر عنه بمحصور فيقال: إِنْ زيدٌ فيها، وإِنْ زيدٌ إلاّ فيها.

وأَمّـــا السّماع: فقول العرب في سعة كلامها نثراً ونظماً، وقد حكى الكسائي عن أهل العالية: "إِنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك"، و"إِنْ أحدٌ خيراً من أَحدٍ إلاّ بالعافية"[4].

ومن كلامهم: (إِنَّا) قائماً، أي إِنْ أَنا قائماً، فتُركت الهمزة وأدغمت النون في النون كقوله تعالى: "ولكنَّا هو اللهُ ربي"، وذكر قراءة سعيد بن جبير: { إِنِ الَّذِينَ

---

(1)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص657. وينظر: الدماميني، **تعليق الفرائـــد علـــى تسهيل الفوائد**، ج2، ص131.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1263.

(3)انظر: المبرد، **المقتضب**، ج2، ص362. ابن جني، **المحتسب**، ج1، ص270.

(4)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1264. وينظر: ابن مالك، **شرح التســـهيل**، ج1، ص375. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص277.

تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ }[1]، على أَنَّ (إِنْ) نافية، والذين اسمها، وعباداً خبرها، وأمثالكم صفة، أي ما الأصنام أمثالَكم بل أنقصُ منكم فكيف تعبدونها، والجمهور على تشديد النون، و(عبادٌ) خبر إِنَّ، و(أَمثالُكم): نعتٌ له، ويقرأ: (عباداً) وهو حال من العائد المحذوف، و(أَمثالُكم) الخبر[2].

ويرى أبو حيان أنه لا يتعين تخريجها على أَنَّ (إِنْ) نافية، بل يحتمل أن تكون (إِنْ) هي المخففة، وتكون قد أعملت، ونُصب الخبر بها، ويرى أن هذا التخريج أَحسن بل يتعين لتوافق القراءتين، وأمّا تخريج أبي الفتح، ففيه تنافي القراءتين على حدِّ قوله[3].

ولا يستقيم هذا التخريج؛ لأنَّ (إِنَّ) الثقيلة لم يثبت لها نصب الجزأين فكيف يثبت للمخففة، والحق أَنها في هذه القراءة نافية كما قال ابن جني، ولا تنافي بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأَن المعنى على قراءة التشديد: أَنهم عباد أَمثالهم في العبودية فكيف يعبد العبد عبداً آخر؟ والمعنى على القراءة الشاذة: ليس هؤلاء المعبودون من دون الله مماثلين فيما اتصفتم به من الإنسانية، إذ هم جماد، وأنتم عقلاء، فكيف تعبدونهم وتتخذوهم آلهةً، وهم دونكم؟[4].

---

(1)سورة الأعراف، الآية 194، وهي قراءة سعيد بن جبير كما نسبها الشارح. ينظر: ابن جني، **المحتسب**، ج4، ص270. النحـــاس، **إعـــراب القـــرآن**، ج2، ص168. الزمخشـــري، **الكشاف**، ج2، ص138. أبو حيان، **البحر المحيط**، ج4، ص444.

(2)انظر: **نتائج التحصيل**، ج4، ص1264. وينظر: العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616ه): 1996م، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتـــب، بيروت، ج1، ص579. و**التبيان في إعراب القرآن**، ص608.

(3)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص278.

(4)انظر: الدلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1265.

وينظر: الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج3، ص254.

وينظر: ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت778ه):2007م، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد** تحقيق: علي محمد فاخر و[آخرون]، ط1، دار السلام، القاهرة،ج3، ص1218.

أمّـــا عن قول الكسائي، فقد وقفت على شيء منه في معاني القرآن، حيث قال:" إِنَّ (إِنْ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلّا أنْ يكون بعدها إيجاب"[1] ، وقد كُسرت (إنِ) لالتقاء الساكنين.

3. لغة العرب في (الذي):

ذكر صاحب النتائج لغات العرب في الذي والتي إذا لحقت بهما علامات التثنية، كقام اللّذان واللّتان، ورأيت اللّذَيْن واللّتَيْن، ومررت باللّذَيْن واللّتَيْن، ويرى أَنهما معربان، والبعض يراهما صيغتين مرتجلتين للتثنية[2].

وقد أجاز تشديد نون التثنية مع الألف والياء، وهي لغة قيس وتميم، وزاد ابن عقيل التخفيف، وهي لغة الحجازيين وبني أسد[3]، قال الدّلائي: منع البصريون التشديد مع الياء، وليس كذلك؛ لقراءة ابن كثير: { رَبَّنَا أَرِنَا **اللَّذَيْنِّ** أَضَلَّانَا }[4] بتشديد النون، والأصل (اللذيَيْن) حذفت الياء وجعل التشديد عوضاً، ثم يقول: ويجوز حذف النون، وهي لغة بني الحارث بن كعب، وبعض بني ربيعة استطالة للموصول بالصلة[5].

ثم يذكر لغة في الذي، وهي(اللَّذُون) على المشهور في لغة طيِّئ إجراء له مجرى ما جمع بالواو والنون رفعاً، وبالياء والنون جراً ونصباً، مراعاةً للتشاكل الصّوري، وهي لغة هذيل، وعقيل أيضاً[6].

---

(1)الكسائي، علي بن حمزة (ت189ه): 1998م، **معاني القرآن**، تحقيق: عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، ص150.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص150.

(3)انظر: ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**،ج1، ص140.

(4)سورة فصلت، الآية 29. انظر هذه القراءة: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمـــد: 1997م، **حُجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغـــاني، ط5، مؤسســـة الرســـالة، بيـــروت، ص636.

(5)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**،ج2، ص718.

(6)انظر: المرجع نفسه، ج2، ص721-722. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائـــد**، ج1، ص142.

كما ذكر لغةً أُخرى، وهي حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، فيقال: لَذِي ولَذَان، ولَذِينَ، ولَتِي، ولَتَانِ، ولاَتِي، وقال: بهذه اللغة قرأ بعض الأعراب قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام:{صِرَاطَ لَذِينَ}[1] ، وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبد السلام السلامي المقرئ: قرأ أبي بن كعب، وابن السميع، وأبو الرجاء بتخفيف اللام حيث وقع (الذي)، جمعاً أو مفرداً[2].

لقد اعتمد الشارح على القراءات الشاذة في معظم ما ذكره من قواعد[3]، مما يكشف عن استقرار الاحتجاج بها في الدرس النحوي عند المغاربة، ولأنها السبيل الوحيد للتجديد، والتوسع في الدراسات النحوية، مثلما كان الحديث النبوي الشريف عند ابن مالك.

3.1.2 الحديث النبوي الشريف:

من المعروف أن النحاة احتجوا بالقرآن الكريم وقراءاته، واحتجوا بكلام العرب الفصحاء، شعره ونثره، في تقعيد القواعد النحوية، أما الحديث النبوي الشريف فالمفروض أن يعدّ الأصل الثاني من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو بعد القرآن الكريم.

ويذهب علي أبو المكارم إلى أن الحديث كان مسكوتاً عن الاستشهاد به في المراحل الأولى للتقعيد النحوي، ويعلل ذلك بأن النحاة استغنَوا بالبادية، وهي مصدر

---

(1)سورة الفاتحة، الآية 7. انظر هذه القراءة: ابن خالويه، **مختصر في شواذ القرآن**، ص1. العكبري، عبد الله بن الحسين (ت616ه): 1976م، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ص9. و**إعراب القراءات الشواذ**، ج1، ص99.

(2)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص722–723. وينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص191. أبو حيان: **التذييل والتكميل**، ج3، ص27.

(3)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص395، 396، 398، 399، ج2، ص478، 488، 656، 761، 848، 861، 862.

غنيّ بالمادة اللغوية، عن مصادر ظنّوا أنها قد تأثرت ولو على نطاق محدود بلهجات الحضر، ومن بينها الحديث الشريف[1].

ولكن ما ورد من أحاديث شريفة في كتاب سيبويه، وغيره من المصادر النحوية القديمة، ينفي أن يكون النحاة الأوائل قد امتنعوا تماماً عن الاحتجاج بالحديث[2]، فإذا كان سيبويه يذكرها تقوية لشواهد سبقت من القرآن الكريم، أو ليبيّن نوعاً من التعبير يجوز فيه الحمل على أوجه متعددة من الإعراب تبعاً للمعاني المختلفة[3]، فهو دليل على الاحتجاج بالحديث وإنْ جرى في حدود ضيقة.

كما استشهد بالحديث نحاة الكوفة الأوائل: الكسائي، والفراء، وثعلب، وأيضاً احتج بالحديث ابن جني متابعاً لشيخه أبي على الفارسي[4]، ولكن لم يصدر عن أحدهم أنهم منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، أو أجازوه[5].

إنّ هؤلاء القدماء الذين نسب إليهم رفضهم للاستشهاد بالحديث لم يثيروا هذه المسألة، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، ولم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنّما هو استنتاج المتأخرين الذين لاحظوا –خطأ– أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به، ثم حاولوا تعليل ذلك[6].

---

(1)انظر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص38– 39.

(2)انظر: الشاعر، حسن موسى: 1980م، **النحاة والحديث النبوي**، ط1، وزارة الثقافة والشباب، عمان، ص93.

(3)انظر: نحلة، محمود أحمد: 1987م، **أصول النحو العربي**، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، ص48. وينظر: الحديثي، خديجة: 1981م، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد، ص14.

(4)الأنصاري، أحمد مكي: 1964م، **أبو زكرياء الفراء ومذهبه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ص394

(5)انظر: محمود، محمود حسني:1979م، "**احتجاج النحويين بالحديث**"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الثاني، الجزء 3–4، ص42.

(6)عمر، أحمد مختار: 1988م، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط6، عالم الكتب، القاهرة، ص35.

أمّا ما يسود الدراسات النحوية اليوم من أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشيء من الحديث، فهي قضية تمتد جذورها، ومنابعها الحقيقية إلى أبي حيان الأندلسي (ت745ه)، ومن قبله ابن الضائع الأندلسي (ت680ه)، فقد وقفا لابن مالك (ت672ه)، جراء اعتماده الحديث أصلاً من أصول اللغة والنحو، وقفة المعارضة والخصومة.

وحجتهم في منع الاستشهاد بالحديث الشريف أن جانباً منه نُقل بالمعنى، وأَن بعض رواته كانوا من الأَعاجم[1]، وهذا ليس سبباً وجيهاً لرفض الاستشهاد به؛ لأَن هؤلاءِ الرواة كانوا ممن يحتج بلغتهم[2]، كما أن كثيراً ممن دونوا الحديث النبوي الشريف كانوا صحابة وتابعين، ولاشتراطهم في الراوي بالمعنى شروطاً صارمة، من بينها أن يكون الراوي عارفاً بمواضع الكلمات ومعانيها[3].

انقسم النحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة أقسام: الأول أَجاز الاحتجاج به ويمثل هذا الاتجاه ابن مالك(ت 672ه)، والرضي(ت 686ه)، والثاني منع الاحتجاج به، ويمثل هذا الاتجاه ابن الضائع (ت680ه)، وأبو حيان الأندلسي (ت745ه)، أمّا الثالث فتوسط بين الاتجاهين، ويمثله الشّاطبيّ (ت790ه)، وقد قسم الحديث إلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة، كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحة النبي –صلى الله عليه وسلم – فهذا يصحُّ الاستشهاد به في أحكام اللسان العربي[4]،

---

(1)الأفغاني، سعيد: 1957م، **في أصول النحو**، ط2، دمشق، ص51.

(2)عبد التواب، رمضان: 1980م، **فصول في فقه اللغة العربي**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص97.

(3)خليفة، سهير: 1982م، **قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني**، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة، ص114.

(4)انظر: الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت790ه): 2007م، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عيّاد الثُّبيتي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ج3، ص401–402. وينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر(ت 1093ه): 1997م، **خزانة الأدب ولب**

ويرفض الباحث عزمي عيال سلمان هذه المقولة، فقد درس هذه القضية، وخرج بنتيجة مؤدّاها: أنّ الشاطبيّ ينتظم في سلك النحاة المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف[1].

ومما هو جديرٌ بأن يُنوه إليه، أن الشيخ محمد الخضر حسين بنى موقفه من حُجيّة الحديث على أَساس تقسيم الشّاطبي، وأضاف قسماً آخر، وهو الحديث الذي يصحُّ أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه، وما هو إلاّ تفصيل لما أَجمل الشّاطبي، ولكنّه صدر في ذلك عن دراسة داخلية للحديث الشريف ولغته، تفضي إلى أن الأحاديث التي تتعدد طرقها، ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد بها متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براوٍ يُحتج بعبارته في الأحكام اللغوية[2].

ويبدو أَن مجمع اللغة العربية استفاد مما تبناه الخضر حسين، فقد جاءت معاييره للاستشهاد بالحديث شبه مطابقة لما ذهب إليه، كما أن الطرفين استندا إلى معايير محافظة لا تقبل اللبس، وتُعوِّل على الجنس العربي الخالص في رواية الحديث، كما تُقرّ القول بفساد اللغة في فترة معينة[3].

لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص9-15.

(1)انظر: عيال سلمان، عزمي محمد: 2010م، **جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي** (رسالة دكتوراه)، جامعة مؤتة، ص85-86. يقول: "لست أوافق بعض الباحثين المعاصرين الذين يرَون أنّ الشاطبي قد اتخذ موقفاً وسطاً في هذه المسألة، فما ذهب إليه لا يبتعد كثيراً عما قاله ابن الضائع، وأبو حيان، فجميعهم يرفضون الاستشهاد بالحديث المنقول بالمعنى". ينظر هذه الآراء: محمود، **احتجاج النحويين بالحديث**، ص43-44. الحديثي، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، ص25. الشاعر، **النحاة والحديث النبوي**، ص 55-57. نحلة، **أصول النحو العربي**، ص 53-55.

(2)انظر: حسين، محمد الخضر: 1983م، **القياس في اللغة العربية**، ط1، دار الحداثة، بيروت، ص35.

(3)انظر: الحمزاوي، محمد رشاد: 1988م، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص192.

ويلاحظ أن الاحتجاج بالحديث الشريف بدأ على نطاق ضيّــق في العصور الأولى للتقعيد النحوي، ولكنّه أخذ يتعاظم إلى أن أخذ به معظم المتأخرين من النحاة وحتى الذين لم يأخذوا بهذا التوجيه من المتأخرين استشهدوا بالحديث في مجال النحو، على أن يكون واضحاً أنّ استشهاد النحاة الأوائل به على نطاق ضيــّق ليس حجة على الذين احتجوا به على نطاق واسع من المتأخرين، وهو ما أكــّده البغدادي بقوله: "لا يلزم من عدم استدلالهم بالحديث عدم صحة الاستدلال به"[1].

لقد أكثر ابن مالك من الاستدلال بالحديث في شرح التسهيل، وتبعه كثير من النحاة المتأخرين حتى أصبح الاستشهاد بالحديث من سمات الدرس النحوي عند المغاربة.

أمّا قضية الاستشهاد بالحديث، والخلاف الذي ظهر بين النحاة، فقد بدأت في شروح التسهيل، فمنهم من أنكر على ابن مالك هذا المنهج، كأبي حيان، ومنهم من انتصف لابن مالك، وتصدى لأبي حيان كما فعل البدر الدماميني، والمرابط الدّلائي وناظر الجيش، وهو أسبقهم إلى ذلك، إلا أن الدراسات الحديثة لا تذكر إلّا ردَّ الدماميني نقلاً عن صاحب الخزانة[2]، وما ذكره السيوطي في الاقتراح[3]؛ لذلك من الجيد أن نعرض رأي ناظر الجيش بنية إحقاق الحق، وتقرير الصواب.

قال أبو حيان[4]: "فأمّا استدلاله بالأثر، فنقول: قد لهج هذا المصنف في تصنيفاته كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلّية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين، ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل قال: وإنّما تنكــَّب العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وذلك أن الرّواة جوّزوا النقل بالمعنى، قال: وقد وقع اللحن كثيراً فيما روي في الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب

---

(1)البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص9.

(2)انظر: المرجع نفسه، ج1، ص14.

(3)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص29.

(4)ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج7، ص4408. وينظر: أبــو حيــان، **التذييل والتكميل**، ج6، ص898. نقلاً عن المرجع السابق في هامش التحقيق.

بالطبع، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم، وهم لا يعلمون. وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال: إنّ المصنف يستدل بالآثار متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب مَن له التمييز في هذا الفن، والاستبحار، والإمامة؛ ولذلك تضعف استنباطاته من كلام سيبويه، وينسب إليه مذاهب، ويفهم من كلامه مفاهيم لم يذهب سيبويه إليها، ولا أرادها"... إلى آخر النص.

ويقول ناظر الجيش رداً على شيخه أبي حيان: "أمّا إنكاره على المصنف الاستدلالات بما ورد من الأحاديث الشريفة معتلاً لذلك بأن الرواة جوَّزوا النقل بالمعنى، فيقال فيه: لا شك أنّ الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سُمع من الرسول صلى الله عليه وسلم، والرواية بالمعنى وإن جازت، فإنما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه معنى، إذا لو جوّزنا ذلك في كل ما يروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنها هي بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، وهذا أمر لا يجوز توهمه فضلاً عن أن يعتقد وقوعه، ثم إنّ المصنف إذا استدل على مسألة بحديث لا يقتصر على ما في الحديث الشريف، بل يستدل بكلام العرب من نثر ونظم يردف ذلك بما في الحديث، إما تقويةً لما ذكره من كلام العرب وإما استدلالاً على أن المستدَل عليه لا يختصُّ جوازه بالشعر، بل يجوز في الاختيار أيضاً"[1].. إلى آخر النص.

ويُعدُّ ناظرُ الجيش أول من ناقش هذه القضية بهذا التفصيل والتعليل، وقد تمثلت باقي الشروح هذا المذهب، ومن أمثلة الاستشهاد بالحديث في نتائج التحصيل ما يلي:

---

(1)ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج7، ص4410.

وينظر ردّ الدماميني ما ذكره أبو حيان: الخوّام، رياض بن حسن، 1998م، **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين بدر الدين الدماميني المتوفّى سنة(827ه) وسراج الدين البلقيني المتوفّى سنة(805ه)**، ط1، عالم الكتب، بيروت، ص8.

1- جواز حذف نون الرفع دون أن يتقدمها ناصب أَو جازم:

تبع الشارح ابن مالك بأن النون تحذف في النثر، كقراءة أبي عمرو في قوله تعالى: { قالوا ساحران تظّاهرا }[1]، بتشديد الظاء، أي: تتظاهران، فحُذف المبتدأ، وهو ضمير الغائبين، وأدغمت التاء في الظاء، وحُذفت نون الرفع، ثم يقول: وفي الحديث: ((والذي نفس محمد بيده، لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا)) [2] أي: لا تدخلون، ولا تؤمنون، وفي صحيح مسلم ابن الحجاج في قتلى بدر حين قام عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، فناداهم – الحديث- فسمع عمر قول الرسول صلى الله عليه وسلم، فقال: ((يا رسول الله! كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا)) [3] "يريد أنتنوا، يقال: جافت تجيف، وجيفت، واجتافت، أي: أنتنت قاله في القاموس"[4] .

ثم يذكر قول أبي حيان، فيقول: " قال أثير الدين: والحق أنّ ذلك مخصوص بالشعر إجراء لها مجرى الضمة في ذلك"[5] .

---

(1)سورة القصص، الآية 48، نسبت ليحيي الذماري في: **مختصر شواذ القراءات**، ص113. قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي(سِحْرانِ) وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر (ساحران) ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى(ت324ه):1972م، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص495.

(2)النيسابوري، مسلم بن حجاج (261ه): **صحيح مسلم**، مكتبة الإيمان، كتاب الإيمان، ص51 الباب 22. وذكره ابن مالك في شواهده، ينظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672ه): 1413ه، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** تحقيق: طه محسن ط2، مكتبة ابن تيمية، بغداد، ص229.

(3)**صحيح مسلم**، كتاب الجنة، ص1418، رقم2874.

(4)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص326. تصرف الشارح في الحديث وأسقط كثيراً من الألفاظ إن لم يكن من عمل المحقق، فقد أثبت النون في "يسمعوا" و"يجيبوا" ولا يمكن أن يغفل الشارح عن ذلك.

(5)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص326. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص196.

2- المضاف إلى المثنى:

ذكر ابن مالك أَنه إذا أُضيف جزآن إلى ما يتضمنهما من مثنى المعنى، وإن لم يكن مثنى اللفظ، فإنه يجوز في لفظ المضافين ثلاثة أَوجه: الجمعُ، والإفراد والتثنية[1].

قال الشارح: " قال المصنف: وكان الإفراد أولى من التثنية، لأخفيته مع حصول المراد به، إذ لا يذهب وهم في نحو: أكلت رأس الكبشين، إلى قصد معنى الإفراد، ومن ثم أورد في الفصيح كما في الحديث في وصف وضوء النبي، صلى الله عليه وسلم: ((ومسح أُذُنَيهِ ظاهِرَهُما وباطِنَهُما)) [2] ، ولم ترد التثنية إلا ضرورة، أوفي نادر من الكلام؛ لقول سيبويه: زعم أنهم يقولون: ضربت رأسيهما زاعماً سماع ذلك من رؤبة أيضاً[3].

ويقول: قال أثير الدين: وما ذهب إليه من أرجحية الإفراد على التثنية، هو خلاف ما ذهب إليه أصحابنا إلى أن الأفصح الجمع ثم التثنية، وأمّا الإفراد فقال أستاذنا ابن الضائع: لم يرد إلا في الضرورات، أو نادر كلام، ثم يقول: وأمّا دعوى المصنف وروده في الفصيح، فله طريقه في الاستدلال بما في الحديث، وقد نازعه أثير الدين في الاستدلال بما مرّت منازعته هو في غير مقام[4] .

وقد ذكر ابن مالك أَن المختار إذا فُرِّق المتضمِّنان الإفراد، كما في حديث زيد بن ثابت:((حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكرٍ وعُمر، رضي الله عنهما)) [5] .

أورد الشارح هذا الحديث، ثم ذكر أنه لا ينقاس وضع المفرد موضع التثنية مع الإضافة إلى التثنية، وإذا كان لا ينقاس في ذلك، فالأحرى أن لا ينقاسَ مع عدم

---

(1)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص105.

(2)انظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص115.

(3)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص487.

(4)انظر: المرجع نفسه، ج1، ص487.

(5)البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256ه): 2004م، **صحيح البخاري**، تقديم: أحمد محمد شاكر، ط1، دار ابن الهيثم، القاهرة، كتاب تفسير القرآن، ص552، (65- 4679) .

الإضافة إلى التثنية؛ إذ موجب اجتماع تثنيتين قد زال بتفريق المتضمِّنين، فإن جاء في كلام الإفراد، أو الجمع اقتصر على مورد السماع، ولا ينقاس[1] .

فقد ظهر لنا مما تقدم أنّ الشارح يذكر رأي ابن مالك، ويستشهد بالأحاديث التي أوردها، ولكنّه حملها على الضرورة ، خلافاً لابن مالك الذي جعلها دون ضرورة ثم يستدرك على ابن مالك لعدم القياس، والوقوف على السماع، وقد أخذ بآراء أبي حيان وتعقيباته، ورجّح آراء ابن عصفور، وابن الضائع في هذه المسألة، أمّا قول سيبويه فليس في شرح ابن مالك، وإنّما نقله عن شرح أبي حيان[2] .

لذلك وقف الشارح موقفاً وسطاً، فقد تبع ابن مالك الذي نبه على كثير من أخطاء النحويين عن طريق اعتماد الحديث مصدراً من مصادر الدرس النحوي، كما أَخذ بأقوال أبي حيان في بعض المسائل التي استدركها على ابن مالك.

4.1.2 كلام العرب المنظوم والمنثور:

هو المصدر الثالث من المادة اللغوية المسموعة، ويقصد به: كل ما جاء عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده حتى فسدت الألسنة، وقد اهتم علماء اللغة بالرحلة إلى البادية؛ لإدراكهم أنها منبع الفصاحة والنقاء، وأن الحاضرة قد تطرّق إليها الفساد اللغوي، مما جعلهم يذهبون إلى التفريق بين لغة البادية ولغة الحاضرة، ولم يكتفوا بذلك، بل منعوا الأخذ عن قبائل أطراف البادية لمجاورتهم الأمم الأخرى؛ ولهذا توالت رحلات العلماء إلى البادية، كأبي عمرو الشيباني، والخليل بن أحمد، والنضر بن شميل، وغيرهم[3].

لقد قصر النحاة السماع على البادية في أثناء جمع اللغة، للاستعانة بنقاء هذه اللغة، وصفائها في تفسير ما يُشكل من ألفاظ القرآن الكريم، وهو ما أشار إليه ابن

---

(1)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص492.

(2)انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج3، ص622. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص107. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص69-75.

(3)انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص33. نحلة، **أصول النحو العربي**، ص57.

عباس حين نصح المسلمين بالاستعانة بشعر العرب عندما يعترضهم مشكل لغوي في القرآن الكريم[1] ، فالسبب إذن ليس التحرز الديني وحده، بل أيضاً لأن المطلوب من عملية جمع اللغة تحصينه من الخارج، الشيء الذي يقتضي إيجاد لغة تكون إطاراً مرجعياً له سواء على مستوى اللفظ، أم التعبير، أم المعنى[2]؛ لذلك نستطيع القول بأن الدوافع إلى الدرس النحوي لم تكن دينية خالصة، إلى جانب أنها لم تكن لغوية خالصة.

ومن ثم وضع النحاة معايير أَرسوا عليها دعائم منهجهم في استنباط القواعد والأحكام من المادة اللغوية، وهي الأسس التي حققت لهم لغة علمية مضبوطة، وتمثلت في المعيارين الآتيين:

1. حدّدوا قبائل معينة للأخذ عنها، وهذه القبائل، هي: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه، وعليهم أُتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، وكانت هذه القبائل متباعدة في أماكن إقامتها، ومتمايزة في لهجاتها[3].
2. حدّدوا مدّة زمنية للاستشهاد بالشعر بنحو ثلاثمائة سنة، منها مائة وخمسون قبل الإسلام، ومائة وخمسون بعده[4]، وهناك من يرى أنّ كثيراً من التراكيب والأساليب التي استخدمها القراء والكتاب، بعد هذه الحقبة، سليم البيان قويم اللسان، ويصلح أن يحتج به في مجال التقعيد النحوي؛ لأنه صبّ على قوالب العرب الأوائل، وأساليبهم في التعبير[5].

---

(1)انظر: القيرواني، الحسن بن رشيق (ت456ه): 1981م، **العمدة في صناعة الشعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت، ج1، ص30.

(2)الموسى، نهاد: 2003م، **الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة**، ط1، دار الشروق، عمان، ص148.

(3)انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص33.

(4)انظر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص42.

(5)انظر: حسن، عباس: 1971م، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص25.

ويقرر حلمي خليل أن هذا التحديد للبعدين الزماني والمكاني مبدأ وصفي يتناسب والهدف الذي قام البحث اللغوي لأجله، ذلك إنّ دراستهم اللغة لم تكن دراسة من أجل اللغة ذاتها، وإنما الهدف فهم النص القرآني، وتيسير قراءته، وفهمه للعرب، والأعاجم على السواء[1].

على أن تحديد مصادر المادة اللغوية لا يعني سلامتها التامة، فوضعوا ضوابط لضمان ذلك، وقسّموا المادة اللغوية إلى متواتر وآحاد، ووضعوا شروطاً لناقل اللغة، واعتدوا بمبدأ الشيوع في استخراج الظاهرة النحوية من المادة اللغوية، فوضعوا على أساس منها القواعد، وقرروا الأحكام[2].

ولعل أهم ما يأخذه الباحثون على منهج النحاة، هو القصور في جمع المادة اللغوية، وذهبوا إلى أنه خلط بين مستويات الأداء اللغوي، وكان ينبغي التفرقة بين مستويين: مستوى اللغة الفصحى، ثم مستوى اللهجات، لكنهم عدلوا عن ذلك إلى الجمع بينهما، ويعلل علي أبو المكارم سبب هذا الخلط بالتفسير الخاطئ للسليقة عند النحاة، فقد ظنوا أنه ما دامت اللغة سليقة عند العرب، فمن الطبيعي أن يكون كل الكلام لكل عربي خالص العروبة عربياً صحيحاً فصيحاً، هذا التفسير الذي يربطون فيه بينها وبين الدم والجنس، ويردّونها إليهما لا إلى الدربة والمران[3].

ومن الباحثين من يذهب إلى أن البصريين قد جانبهم الصواب في مسألة البعد المكاني، إذ ليس من السهولة أن تستقري ما في اللغة من تراكيب، وأساليب من خلال عدد محدد من القبائل، أمّا الكوفيون، فكانوا أوسع رواية، وأقل ضبطاً، ولذا

---

(1)خليل، حلمي: 1996م، **العربية وعلم اللغة دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص189.

(2)انظر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص67.

(3)انظر: أبو المكارم، علي: 1975م، **تقويم الفكر النحوي**، ط1، دار الثقافة، بيروت، ص157-159.

وينظر: حسّان، تمّام: 2001م، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط4، عالم الكتب، القاهرة، ص27.

قالوا: "الشعر بالكوفة أكثر، وأجمع منه بالبصرة، ولكنّ أكثره مصنوع، أو منسوب إلى من لم يقله، وذلك بيــّن في دواوينهم"[1].

ومن مآخذ المحدثين على هذا المنهج أنّ النحاة حين اتّكأوا على قبائل معينة اعتقدوا أنّ هناك هوة بين اللغة الفصحى ولغات القبائل الأخرى، فأهملوها، في حين كان عليهم أَخذ كلّ اللغات في الحسبان؛ لأنها من مصدر واحد، وتدرجت في النشأة على نحو متقــارب حتى نهاية عصر الجاهلية[2].

1.4.1.2 الشعر:

اعتنى علماء العربية بالشعر عنايةً كبيرة، فأولوه اهتماماً خاصاً، حيث اتخذوه مادة يحتجون بها في مباحثهم، ودراساتهم اللغوية والنحوية، فالشعر ديوان العرب، وبه حُفظت الأنساب، وعُرفت المآثر، وهو حجة فيما أُشكل من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه، وغريب حديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– وصحابته والتابعين[3]، كما أنه أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته[4].

فقد رجع إليه الباحثون في دراسة اللغة، وتفسير القرآن الكريم، وشرح الحديث النبوي الشريف، واستعان به الفقهاء، وعلماء الشريعة في تفسير الكلمات، وبيان الدلالات اللغوية، أو الوقوف على الأصول اللغوية لكثير من الألفاظ، وبيان

---

(1)انظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علــي (ت351ه): 1955م، **مراتــب النحــويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة، ص74.

(2)انظر: حجازي، محمود فهمي: 1973م، **علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، وكالة المطبوعات، الكويت، ص224.

(3)ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية**، ص 467.

(4)ابن رشيق القيرواني، **العمدة في صناعة الشعر**، ج1، ص16.

اشتقاقاتها، ورجعوا إليه في وضع القواعد وتوجيهها، فكان للشعر من شواهد النحويين النصيب الأكبر بين الكلام المحتج به لعدة دوافع، منها[1]:

1. المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.
2. قلة النثر الذي وصل النحاة من العصر الجاهلي الذي تطمئن إليه نفوسهم.
3. موقف النحاة من الشعراء الذين يُعتد برواية شعرهم، ولا يجوز أن يتصور أحد صدور الخطأ عن أولئك الشعراء، فكل ما يقولونه حجة.

وكان أول جهد للعلماء في تنقية الشعر، هو تحديد طبقات للشعراء تكون أساساً لصحة الاستشهاد، فقسموا الشعراء إلى أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم الذين لم يدركوا الإسلام، ومنهم: امرؤ القيس وزهير، وطرفة، والنابغة.

الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، ومنهم: الأعشى ميمون، وحسان بن ثابت.

الطبقة الثالثة: الشعراء المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق.

الطبقة الرابعة: الشعراء المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم مَن جاءوا من بعد الطبقة الثالثة إلى زماننا هذا، كبشار بن برد، وأبي نواس، والمتنبي.

وقد أجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولى والثانية، وأمّا الطبقة الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بشعرهم، وأمّا شعراء الطبقة الرابعة، فقد أجمعوا على أنه لا يستشهد بشعرهم مطلقاً[2].

أمّا صاحب النتائج، فقد استشهد بشعر من تلك الطبقات على اختلافها، وأورد مجموعة كبيرة من الشواهد التي استشهد بها ابن مالك، وأبو حيان، واحتجّ بها في

---

(1)انظر: النايلة، عبد الجبار: 1976م، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ط1، مطبعة الزهراء، بغداد، ص29-35.

(2)انظر: السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج2، ص489. و**الاقتراح في علم أصول النحو**، ص42. البغدادي، **خزانة الأدب**، ج1، ص5-6.

نصرته لبعض مذاهب النحاة، أو ردّه لمذاهب أخرى، وكان موقفه من تلك الشواهد كالآتي:

1. الإشارة غالباً إلى الشاهد في البيت الذي يورده في أكثر الأبيات المستشهد بها.
2. توضيح معاني بعض مفردات البيت.
3. ذِكرُ قائل البيت إذا ذكره ابن مالك، أو أبو حيان.
4. الاكتفاء بذكر شطر واحد أحياناً إذا كان فيه الشاهد.
5. تصحيح رواية الشاهد إن كان فيه خلاف.
6. ذكر الروايات المتعددة، والاعتماد عليها في ترجيح الآراء.

ويمكن ذكر بعض المسائل لتوضيح هذا الموقف:

1. إعمال (لا) في المعرفة عمل ليس:

ذكر الشارح رأي ابن مالك في جواز عمل لا في الاسم المعرفة، كقول النابغة الجعدي[1]:

وَحَلَّت سَوادَ القلبِ لا أنا باغِياً سِواها ولا عن حُبِّها مُتراخِيا

وقد حذا المتنبي حذو النابغة، فقال[2]:

إذا الجُودُ لم يُرزَقْ خَلاصاً مِن الأذى فلا الحمدُ مَكسُوباً ولا المالُ باقيا

---

(1)انظر:النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله: 1998م، ديوان النابغة الجعدي، تحقيق: واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت. وينظر: يعقوب، إميل بديع:1996م، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج8، ص322. وهو من شواهد: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص377. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص286. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1221. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1269.

(2)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص377. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص286. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1221. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1269. يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ج8، ص341.

قال ابن مالك: والقياس على هذا سائغ عندي، ذكر الشارح هذا القول ثم أضاف: وقد أجاز ابن الشَّجري، وابن جنّي إعمال لا في المعرفة، وهو خلاف منعه الجمهور.

ويلاحظ أن الشارح حكى رأي ابن مالك الذي استشهد بشعر المتنبي، وهو من الطبقة الرابعة الذين لا يحتج بشعرهم، كما ذكر جواز القياس عليه، ثم ذكر المنع عن الجمهور.

أمّا ما ذكره عن جواز الإعمال عند ابن الشَّجري، فقد قال في الأمالي: وجاء في شعر أبي الطيب المتنبي إعمال (لا) في المعرفة، وأَنشد الشاهد، ثم قال: ووجدت أبا الفتح عثمان ابن جِنّي غير منكرٍ لذلك في تفسيره لشعر المتنبي، ولكنّه قال بعد إيراد البيت: سبَّه (لا) بليس، فنصب بها الخبر.

ثم علَّق على ذلك بقوله: إنّ مجيء مرفوع (لا) منكوراً في الشعر القديم، هو الأَعرف، إلاّ أَنّ خبرها كأنهم ألزموه الحذف[1].

أمّا المنع عن الجمهور، فقد قال ابن هشام في المغني[2]: أنها لا تعمل إلّا في النكرات، خلافاً لابن جني، وابن الشجري، ثم قال: وغلِط كثير من الناس.

أمّا في شرح قطر الندى، فيقول[3]: ولهذا غُلِّط المتنبي في قوله.

وقد تأولوا الشاهد في بيت النابغة على أنّ الأصل: ولا أُرى باغيًا، فلما حذف الفعل انفصل الضمير، وهو مفعول لم يُسمَّ فاعله، و(باغيًا) حال.

ويجوز أن يُجعل (أنا) مبتدأ، والفعل المقدر بعده خبرًا ناصبًا باغيًا على الحال، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل، لدلالته عليه[4].

---

(1)انظر: ابن الشجريّ: هبة الله بن علي (ت542ه): **أمالي ابن الشَّجريّ**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ص431.

(2)ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج1، ص267.

(3)ابن هشام، عبد الله بن يوسف(ت761ه): 1963م، **شرح قطر الندى وبلُّ الصدّى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مكتبة السعادة، مصر، ص145.

(4)انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت672ه):1982م، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، ج1، ص441.

وعلّق عليه الصبّان، فقال: تقدم أنّ هذا شاذ فلا يناسب التنظير به، ووجه الشذوذ النصب مع صلاحية الحال للخبرية[1].

وبهذا يكون ابن مالك قد أحدث قولين في المسألة: الإعمال، ومنعه جمهور النحاة، والتأويل، وعليه معظمهم.

2. وصل (أل) بالفعل المضارع:

ذكر الدّلائي رأي ابن مالك بأن الألف واللام توصل بالفعل المضارع اختياراً، كقول الشاعر[2]:

ما أَنت بالحكَمِ التُرضَى حُكُومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرّأي والجَدلِ

وقول الآخر[3]:

يَقُولُ الخنَا وأَبْغَضُ الْعُجْم نَاطِقاً إلى رَبِّها صَوتُ الحمار الْيجَدَّعُ

وقول الآخر[4]:

ما كالْيرُوحُ ويَغْدُو لَاهِياً فَرِحاً مُشَمِّراً يَسْتَدِيمُ الْحَزْم ذَا رَشَدِ

---

(1)الصبّان، محمد بن علي (ت1206ه): **حاشية الصــبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبدالرَّؤف سعد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص264.

(2)نُسب البيت للفرزدق قاله يهجو به إعرابياً. انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمــر (ت774ه): **البداية والنهاية**، تحقيق: محمد بيومي وعبد الله المنشاوي ومحمد رضوان مهنّا، مكتبــة الإيمان، المنصورة، ج9، ص264. وهو من شواهد شروح التسهيل، انظر: ابن مالــك، **شرح التسهيل**، ج1، ص201. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص66. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج2، ص688. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص745.

(3)نُسب لذي الخِرَق الطّهوي، دينار بن هلال، شاعرٌ جاهلي، انظر: البغدادي، **خزانــة الأدب**، ج1، ص42. وهو من شواهد شروح التسهيل السابقة، و**المعجم المفصــل فــي شــواهد العربية**، ج4، ص278.

(4)لم يعرف قائله، والبيت من شواهد شروح التسهيل، انظر: ابن مالك، **شرح التســهيل**، ج1، ص201. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص66. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص688. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص745. وينظر: يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد العربية**، ج2، ص400.

وقول الآخر[1]:

لَيْسَ الْيَرى لِلْخلِّ دُونَ الذِي يَرى لَهُ الْخِلُّ أَهْلاً أَنْ يُعَدَّ خَلِيلاً

هذه الأبيات من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل، نقلها الشارح ليناقش رأي ابن مالك، كغيره من أصحاب الشروح، وأضاف شاهدين آخرين نقلاً عن شرح التسهيل لأبي حيان، أعرضت عن ذكرهما للاختصار.

ذكر ابن مالك أن ابن برهان عبد الواحد بن علي العكبري (ت456ه) استدل على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل، ويرى بأَن استدلاله قويّ؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم، كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل، فكما لا يدخل حرف التنفيس على اسم لا يدخل حرف التعريف على فعل، لذلك جزم بأن الألف واللام في (الْتُرضَى)، و(اليُجَدَّع)، و(الْيرُوح)، و(الْيَرى) أَسماء بمعنى الذي، لا حرف التعريف[2].

ويرى أَن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قائل الأول من أن يقول: المرضيُّ حكومته، وقائل الثاني من أن يقول: صوتُ حمار يُجدَّعُ، والثالث من أن يقول: ما مَنْ يَرُوحُ، والرابع من أن يقول: وما مَنْ يرى لِلخِلِّ، ويوضح ما ذهب إليه بأنهم إذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته، ففي ذلك إشعار بالاختيار، وعدم الاضطرار[3].

وهذا الذي ذكره مبني على تفسير الضرورة بأنها ما يضطرّ إليه الشاعر، أمّا ما لا يضطّر إليه فلا ضرورة فيه، ولا خلافَ أنّ وصل (أَل) بالمضارع لا يختص

---

(1)لم يعرف قائله، والبيت من شواهد شروح التسهيل، انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص201. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص66. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص688. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص745. وينظر: يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد العربية** ج6، ص139.

(2)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص202.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص202.

بالشعر؛ لأن الضرورة عند جمهور النحاة ما جاء في الشعر، وليس في الكلام سواء اضطرّ إليه الشاعر أم لا[1].

أمّا صاحب النتائج فقد عارض رأي ابن مالك بقوله: وحاصله كما قال أثير الدين، وغيره: أن الضرورة عنده ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وليس بجيد، إذ لا يلتزم الشاعر تخير جميع العبارات الممكن أداء المقصود بها، فقد لا يحضره وقت النظم إلا عبارة واحدة في تحصيل الغرض، فيكتفي بها، ولو فتح هذا الباب لاتسع الخرق، ويمكن للشاعر أن يقول غير عبارة معيناً تركيباً يتم به الوزن، وهذا أسهل على مَن يتعاطى النظم وتقريض الشعر، بل لا يكاد يعوزه في عامة الأشعار، وهي طريقة كما تراها، وإنما المعول عليه في تفسير الضرورة ما لا يوجد إلا في الشعر[2].

والصحيح أن الضرورة الشعرية خروج عن القواعد النحوية والصرفية، وبابها الشعر، لقول السيرافي: من أَقبح الضرورات جعل الألف واللام بمعنى الذي مع الفعل وقال في (الْيُجدَّع): أراد الذي يجدّع، ولو قال: (المجدَّع) للزمه أن يخفض فيُقوي؛ لأن القصيدة مرفوعة، ففر من الإقواء إلى ما هو أَقبح[3].

3. تقديم خبر (ما) على اسمها:

---

(1)انظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669): 1999م، **ضرائر الشعر**، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص224.

وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص65. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص688. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص294. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص746.

(2)الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج2، ص747. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج3، ص65. البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج1، ص31.

(3)السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت 368ه): 1985م، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص 165- 166.

أجاز ابن مالك نصب خبر (ما) إذا تقدم على اسمها، وفي ذلك يقول الدّلائي: نحو: ما قائماً زيدٌ، حكاه الجرمي لغة، حاكياً: ما مسيئاً مَن أعتب، ولم يحفظ ذلك سيبويه إلاّ في قول الفرزدق[1]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

ثم يقول: وقد اختُلِف في توجيه البيت، ولو كان ثابتاً في الكلام لم يلتمسوا له توجيهاً، وقال سيبويه: وزعموا أنّ بعضهم قال: وأنشد قول الفرزدق، وأنكر ذلك عليه أصحابه، ولم يجيزوا نصب خبر (ما) مقدماً، ورُدّ الاستشهاد بالبيت من أوجه[2]:

الأول: أن الفرزدق تميمي، فاستعمل لغة غيره، فغلط؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير.

ورُدّ بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته فيؤدي ذلك إلى فسادها.

الثاني: وهو للمازني، والمبرد، والفارسي، أنّ (بشرٌ) رفع بالابتداء، و(مثلَهم) نصب على الحالية، والخبر محذوف تقديره: وإذ ما مثلَهم في الوجود بشر، وهو العامل في الحال.

---

(1)الفرزدق، همّام بن غالب(ت114ه): 1987م، ديوان الفرزدق،تحقيق: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص167.

وينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص60. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص373، أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص266، ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1202. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص1255. يعقوب، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ج3، ص258.

(2)ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص60. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص373. أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص266. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1202. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص1255.

ورُدَّ بأن حذف خبر (ما) لا يحفظ من كلامهم، وكأن المانع من ذلك أنها محمولة في العمل على ليس، وحذف الخبر في باب ليس قبيح، فهو قبيح أيضاً في باب ما.

الثالث: وهو للأعلم الشنتمري، أنه نُصِب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم، لأنك إذا قلت: ما مثلُك أحداً، فنفيت الأحديّة، احتمل أن يكون مدحاً وذمّاً، فإذا نصبت (مثلُك) ورفعت (أحداً)، كان الكلام مدحاً؛ فلذلك نُصب (مثلَهم) في البيت، وهذا باطل لأَن ما قبله، وما بعده يدلّ على أنه قُصِد المدح.

الرابع: ما عليه الكوفية، أن مثلَهم هنا ظرف، وحكى القالي في أماليه: هو نحوَك بالنصب على الظرفية، أي: مثلَك.

الخامس: ما ذهب إليه بعض النحويين، أنّ مثلاً هنا ظرف صفة في الأصل لظرف والتقدير: وإذ ما مكاناً مثلَ مكانهم، فحُذف الموصوف والمضاف، وأُقيمت الصفة والمضاف إليه مقامهما، ورُدَّ بأنه لم يتقدم ما يدل على المحذوف.

السادس: أنّ (ما) لم تعمل شيئاً، و(مثلَهم) في موضع رفع، وهو مبنى لإضافته إلى مبني، كيومَئذٍ وحينَئذٍ، وصححه ابن عصفور.

هذه الأوجه التي ذكرها الشارح، هي بنصِّـــها كما في شرح التسهيل لأبي حيان الذي اعترض على ابن مالك في هذه المسألة، حيث قال: والصحيح الذي عليه عامة النحوييـــــن أنه لا يجوز نصب خبر (ما) إذا توسط، بل يجب الرفع[1].

أمّا عن نسبة جواز نصب الخبر مع توسطه إلى سيبويه، فهذا نص كلام سيبويه وهو صريح في رفع الخبر إذا تقدم، يقول: "فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُالله، أو ما مسيءٌ مَن أَعتبَ، رفعت، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثلَه مؤخّراً، كما أنّه لا يجوز أَن تقول: إنّ أخوك عبدَالله على حدّ قولك: إِنّ عبدَالله أخوك، لأنها ليست

---

(1)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص268.الـدّلائي، **نتـــائج التحصـــيل**، ج4، ص 1255- 1257.

وينظر هذه الأوجه: المبرد، **المقتضب**، ج4، ص192. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج2، ص113.

بفعل"[1]، أمّا البيت المستشهد به فقد قال فيه: "وزعموا أَنّ بعضهم قال وهو الفرزدق، ثم ذكر البيت، وقال: "وهذا لا يكادُ يُعرف"[2].

أمّا ما ذكره الأعلم فقد قال: "حكى سيبويه أنّ بعض الناس نصب (مثلَهم)، وجعله على وجه الخبر في هذا البيت ثم استبعده"[3].

وقد ذكر ابن عصفور هذه الأوجه أيضاً، وذهب إلى بطلانها؛ لأن (ما) لم تعمل ولا شذوذ في البيت، وذلك أنها أُضيفت إلى مبني، فبنيت على الفتح[4].

2.4.1.2 الأمثال:

الأمثال مصدر مهم من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي، وهي مسموعة عن الأعراب رواية، وقد رأى النحاة فيها مرتكزاً حياً يعتمدون عليه في استنباط القواعد بجانب الشواهد الأخرى، فهي النموذج النثري الوحيد الذي اطمأنوا إليه في صحة الاستشهاد، ويمكن أن تُعدّ من بقايا أقدم النثر العربي، ومن آداب العرب الهامة؛ لأنها تجري على ألسنتهم مجرى الشعر، وقد ساعد في احتفاظ الحكم والأمثال بصيغتها الأصلية إيجاز اللفظ مع وفاء الدلالة[5].

وقد استشهد شرّاح التسهيل بطائفة من الأمثال التي كثُر دورانها في كتب النحويين، ومن الأمثال التي استدل بها ابن مالك، وتبعه الدّلائي في الاستدلال ما حكاه ابن مالك في باب الأفعال الرّافعة الاسم النَّاصبة الخبر، حيث قال: جرت عادة النحويين بإطلاق القول في كون هذه الأفعال تدخل على المبتدأ، فلا يبينون امتناع بعض المبتدآت من دخولها عليها، فمن ذلك: اللازم الابتدائية لمصحوب معنوي،

---

(1)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص59.

(2)المرجع نفسه، ج1، ص60.

(3)الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت476ه): 2005م، **النكت في تفسير كتاب سيبويه** تحقيق: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص71.

(4)ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669ه): 1998م، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشّعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص56-57.

(5)انظر: النايلة، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ص31.

وهو ما جرى مثلاً، نحو قولهم: (الكلابَ على البقر) [1]، و(العاشيةُ تَهيجُ الآبيةَ) [2] و(الإيناسُ قبل الإبساس)[3]، فهذه من المبتدآت التي وردت أمثالاً لا تفارقها الابتدائية[4].

ومن أهم القواعد التي قرّرها ابن مالك، أو رجّحها مستدلاً بصحة ما ذهب إليه بالأمثال: تقديم الضمير على العامل والمفسر معاً، وقد تابعه صاحب النتائج حاكياً ما قاله ابن مالك في هذه المسألة، بأنه يجوز تأخير المفسر كثيراً إذا كان الضمير مكملاً معمول فعل، ورتبة ذلك المعمول التأخير عن المفسّر المؤخّر في اللفظ، ومثال ما يُقدَّم كثيراً: غُلاَمَهُ ضَربَ زيدٌ، ومثله قول العرب: (في بيتهِ يُؤتى الحَكمُ) [5]، و(شَتَّى تؤُوبُ الحَلبَةُ) [1]، فإن (في بيته) في موضع نصب بـ (يؤتى)،

---

(1)ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت224ه): **كتاب الأمثال**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، 1980م، ص248.

وينظر: الميداني، أحمد بن محمد (ت518ه): 1955م، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ج2، ص142. ويضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة، يعني لا ضرر عليك فخلِّهم، ونصب (الكلابَ) على معنى أرسل الكلاب.

(2)ابن سلام، **كتاب الأمثال**، ص394. الميداني، **مجمع الأمثال**، ج2، ص9. أي: إنّ الإبل التي تتعشّى إذا رأتها التي لا تشتهي العشاء اشتهت فأكلت معها.

(3)الميداني، **مجمع الأمثال**، ج1، ص59، ويضرب في المداراة عند الطلب، والإبساس: الرفق بالناقة عند الحلب، وهو أن يقال: بس بس.

(4)انظر: **نتائج التحصيل**، ج3، ص1145. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص337. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص129.

(5)ابن سلام، **كتاب الأمثال**، ص54. الميداني، **مجمع الأمثال**، ج2، ص72. وهو مثل من أمثال العرب حكوه على لسان الحيوان، ويزعمون أن أرنباً وثعلباً احتكما إلى ضبّ، وهو في جحره، فطلبا منه الخروج إليهما، فقال المثل، ويضرب لمَن يريد شيئاً، فالواجب أن يذهب إليه.

و(الهاء) عائدة على الحكم، وقد تقدما على العامل والمفسر، و(شتّى) حال من (الحلبة)، وفيها ضمير عائد عليهم، وقد تقدم على العامل والمفسر[2].

ويقول ابن مالك: " والكوفيّون لا يجيزون مثل هذا، وسماعه من فصحاء العرب صحيح، فهو حجة عليهم"[3].

3.4.1.2 لغات العرب:

تُعدّ لغات القبائل العربية من الشواهد النحوية المهمة التي اعتمد عليها النحاة في كتبهم، للتدليل على المسائل النحوية وتوجيهها، أو لتصحيح مذاهب النحاة، فقد اهتم النحاة المتأخرون بجمع كل المعلومات اللهجية التي وقعت عليها أيديهم، ويبدو أَن ابن مالك كان له بعض الاهتمام باللهجات في حدِّ ذاتها، وكان يذكرها كثيراً في كتاب التسهيل، وربما تحولت في ذلك الوقت إلى نمط من إظهار الخبرة في النوادر اللغوية[4].

فالمصادر القديمة لم تكن تُعنى كثيراً بتدقيق المصطلحات التي تدلُّ بها على الجماعات اللغوية، وكثيراً ما كانت تسمي الجزء باسم الكلّ، أو العكس، فتنسب اللغة إلى قيس، أو تميم، أو أهل الحجاز، أو ربيعة، أو قضاعة، ولا تُريد ما تدلُّ عليه هذه الأسماء؛ لأنها تشمل طوائف كثيرة تنتشر في أصقاع متفرقة من الجزيرة، وليس من

---

(1)ابن سلام، **كتاب الأمثال**، ص133. الميداني، **مجمع الأمثال**، ج1، ص358. وهو مثل يضرب في اختلاف الناس وتفرّقهم في الأخلاق، والمعنى أن الحلبة يوردون إبلهم، وهم مجتمعون، فإذا صدّروا تفرقوا.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص630. وينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص160. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص259، ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص548.

(3)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص160.

(4)انظر: رابين، تشيم: 2002م، **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمة: عبدالكريم مجاهد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص43.

الممكن أن تكون كلُّها متفقة في جميع الخصائص اللغوية، وهذا ما استدركه النحاة المتأخرون، فسمّوا كلَّ لغة باسمها الصريح، ونسبوها إلى قبيلة بعينها[1].

إنَّ شروح التسهيل من المصادر المهمة في هذا الشأن؛ لأنها حفظت لنا كثيراً من المعلومات اللهجية من المصنفات الضائعة، ولعل شرح أبي حيان أوفى هذه الشروح، فقد أَخذ كلّ ما في شرح ابن مالك، واستدرك ما فاته، أمّا باقي الشروح فتأخذ عنه وربما اختصرت بعض ما فيه.

وقد احتج أصحاب هذه الشروح بهذا الدليل في كثير من القواعد، واستفادوا منها في نقض حجج الخصم، وتخريج ما يراه بعضهم شاذاً، أو قليلاً، ومن أمثلة ذلك:

1. الضمير المنفصل (أنا):

ذكر ابن مالك الخلاف في أصل الضمير (أنا)، فذهب البصريون إلى أنّ أصله الهمزة والنون، وأَنّ الألف فيه زائدة يؤتى بها للوقف، كما يؤتى بهاء السّكت، بدليل حذفها في الوصل، وبأنّ الهاء تعاقبها، وذهب الكوفيون إلى أنّ الألف أَصل، والضمير مجموع الثلاثة.

قال ابن مالك: " والصحيحُ أَنّ (أنا) بثبوت الألف وصلاً ووقفاً، هو الأصل، وهي لغة بني تميم"[2] ، فقد اختار مذهب الكوفيين، وهو اختيار أبي حيان أيضا[3].

أمّا صاحب النتائج، فقد فصّل في هذه الأقوال، وذكر في الضمير (أنا) خمس لغات[4]:

1. أَنا، بإثبات الألف في الوقف والوصل، وهي لغة تميمية.
2. أَنَ، بحذف الألف في الوصل عند غير تميم، وهي لغة الحجاز، وبعض قيس وربيعة.

---

(1)انظر: الغوث، مختار: 1997م، **لغة قريش**، ط1، دار المعراج الدولية للنشـــر، الريـــاض، ص19.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص141.

(3)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص195.

(4)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص581-584.

3. هنا، بإبدال همزتها (هاء) كما قالوا في إيّاك هيّاك.
4. آنَ، ذكر الشارح أن الفراء قال: من العرب من يطيل الألف، فيقول: (آنَا)، ويحذف الأخيرة، وهي لغة قضاعة، ولا ينبغي أن يكون المدّ من الإشباع، وإنّما هي مقلوبة.
5. أَنْ، بهمزة فنون ساكنة، حكاها قطرب.

وقد ذكر ابن عصفور إبدال الألف من (أَنا) في الوقف هاء، فتقول: (أَنَه)، وهي لغة محكية[1]، أمّا ابن مالك، فقد ذكر أَنها هاء السّكت تلحق (أَنَ)، وهي حجة البصريين[2]، بينما تذهب الدراسات الحديثة، ومنها الصوتية، إلى القول بأَنه ليس إبدالاً وإنما ميلُ اللغة إلى إغلاق المقاطع المفتوحة بصامت، ليتشكل في هذه الصيغة مقطع متوسط مغلق بصامت، وهو شكل من أشكال التطور في البنية الصوتية للكلمة العربية.

2. نون المثنّى:

إنّ الشائع في هذه النون الكسر في المثنّى، والفتح في الجمع، وإنمّا حُركت لالتقاء الساكنين، وخُولف بينهما للفرق، وخصّ كلٌّ بما فيه؛ لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخفة الفتح، فعودل بينهما[3]، وذكر النحاة في نون المثنى عدّة لغات:

أ- فتْحُ النون[4]: ومذهب البصريين أنه لا يجوز فيها إلاّ الكسر، وعليه كلام العرب، وجاء به القرآن.

---

(1)انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج2، ص111.
(2)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص141.
(3)انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص18. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص164.
(4)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص62. أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج1 ص238. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد** ج1، ص39. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص361.

وأجاز الكسائي، والفراء فتح نون المثنى في حالة النصب والخفض، فذهب الكسائي إلى أن فتحها مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، وكان لا أحد يزيد عليهم فصاحة، وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أَسد[1].

وقال ابن جني: وفتَحها بعضهم في الثلاثة حملاً للواحد على الحالتين؛ لأنهما أكثر[2].

ب- ضمُّ النون[3]: ذكر ابن جني أَن من العرب مَن يضم النون في المثنى، وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وحكى الشّيباني[4]عن العرب: هما خليلانُ، وضمُّ نون التثنية لغة، وعقّب عليه أبو حيان مقيداً لها بالألف، أَمّا إذا كانت بالياء فلا يجوز الضم.

أمّا صاحب النتائج، فقد خالف أبا حيان، وجعل الضمّ مطلقاً، اعتماداً على رأي ابن جني، وبأَن ضمّ نون التثنية واقع في الكلام، مستشهداً بنصّ الشّيباني، وبالحديث والشعر[5].

---

(1)انظر: المصادر السابقة.

(2)ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392): 1993م، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق، ص489.

(3)انظر: ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ص489. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص65. أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص241. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص40. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص314. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص363.

(4)الشيباني: هو إسحاق بن مرار الكوفي، وكنيته أبو عمرو، كان واسع العلم باللغة، والشعر عالماً بكلام العرب، من مصنفاته: كتاب الجيم، والنوادر، والخيل، وغير ذلك، عمَّر طويلاً حيث ولد سنة (94ه)، ومات سنة (206ه).

انظر ترجمته في: السيوطي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ج1، ص439. الزركلي، **الأعلام**، ج1، ص289.

(5)انظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص363.

ج- حذف النون[1]: تسقط النون للإضافة، أو للضرورة، أو لتقصير الصلة، أمّا الكسائي، فإنه يجوز عنده حذف النون، كقام الزّيدا، بغير نون، ويشهد لمذهب الكسائي ما جاء من كلام العرب مما عُزي إلى الحَجَلة تخاطب القطا: " قطا قطا بيضُكِ ثِنتا وبيضي مائتا".

وتحذف النون من تثنية الذي والتي، وهي لغة لبني الحارث، وبعض ربيعة والإثبات لغة الحجاز وأَسد.

ولزوم الألف لغة حارثية، نسبة لبني الحارث بن كعب، وهي أيضاً لغة زُبيد وخثعم، وهمدان، وكنانة، وبني العنبر، وبني الهُجَيم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل وبني عدوة، فهذه طوائف من العرب الفصحاء وافقوا بني الحارث بن كعب في هذه اللغة، وهي حجة على مَن أنكرها[2].

قال أبو حيان: ذهب المبرد إلى إنكار هذه اللغة، ولا يجيز مثلها في كلام، ولا شعر، وهو محجوج بنقل النحاة الثقات عن هؤلاء الطوائف من العرب[3].

---

(1)انظر هذه اللغات في: الفراء، **معاني القرآن**، ج1، ص184. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص62. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 241-248. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص40. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص316. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص166- 168. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص 364-371.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 241-248. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص40. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص316. السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص166- 168. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص 364-371.

(3)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 245.

وينظر: المبّرد، **المقتضب**، ج4، ص145.

2.2 القياس:

القياس لغة: التقدير، وقِست الشيء بالشيء: قدرته على مثاله، وهو مصدرٌ قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياساً، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، والقياس اصطلاحاً: حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، أو هو حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وهناك حدود أخرى للقياس ذكرها القدماء والمحدثون، وهي متقاربة، ولم تخرج عن هذا النطاق[1].

يُعدّ القياس الركيزة الثانية من ركائز النظرية النحوية العربية، وقد ظهر منذ عهود النحو الأولى كمعيار يميز الخطأ من الصواب بالنظر إلى المطرد من كلام العرب؛ لأن النصوص المسموعة محدودة، والتعبيرات غير محدودة، فيحمل بعضها على بعض، فكان وسيلة لمحاكاة كلام العرب تقوم على الفطرة والسجية، فالإنسان يقارن بين الأشياء، ويبحث عن الأوصاف التي تلتقي فيها الأمور المتشابهة، والظواهر المتقاربة، ثم يستنبط بعد ذلك من هذه الظواهر مقاييسه وأصوله[2].

وظهر لفظ القياس مقترناً بعبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117ه) حيث كان شديد التجريد للقياس، فقياسه قياس الفطرة والطبيعة، لا قياس المنطق والجدل، ثم نضج على يد الخليل، فأصبح أصلاً من أصول النحو، كما كان الفقهاء من أهل الرأي والاجتهاد يعدونه أصلاً من أصول الفقه[3].

فالقياس شديد الاتصال بالنحو، لذلك ذهب ابن الأنباري إلى أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، فمن أنكر القياس أنكر النحو، ولا نعلم

---

(1)الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت817ه): 1995م، **القاموس المحيط**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج2، ص 389.

وينظر: ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص93. السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص59.

(2)انظر: مكرم، عبدالعال سالم: 1990م، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط2، مؤسسة الرسالة، ص254.

وينظر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص17، **وتقويم الفكر النحوي**، ص68.

(3)انظر: نحلة، **أصول النحو العربي**، ص102- 105

أحداً من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة، فلو اقتُصر على ما ورد في النقل من الاستعمال؛ لأدّى ذلك إلى أن لا يفي ما يُحصر بما لا يحصر، ويبقى كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنه لعدم النقل، فالنحو عنايته بالتركيب، وقد جعله مقيساً على ما سُمع عن العرب من تراكيب، فهو قياس يقوم على الجملة[1].

لقد استند القياس في مراحله الأولى على السماع، فالبصريون جمعوا من أساليب اللغة قدراً كبيراً، واستطاعوا أن يتخذوا من هذه الأساليب قواعد عامة لم يسمحوا لأحد أَن يحطم حواجزها، ويغيّر من أُسسها، ومن هنا تشددوا في القياس، فلم يقيسوا إلاّ على الكثير المسموع، أمّا النادر فيحفظ ولا يقاس عليه، فكانوا أكثر جرأة في التقعيد، وأشدّ التزاماً في المسموع، فالقياس لم يعد وسيلة تصنيف، أَو أساس إيضاح، وإنما أضحى خالقاً للغة[2].

أمّا الكوفيون فقد توسعوا في السماع عن العرب، وقاسوا عليه، ولم يفرقوا في جميع الأساليب اللغوية بين قبيلة وأخرى، وبين لهجة وأخرى؛ لأجل هذا أباحوا لأنفسهم أن يقيسوا على القليل النادر حتى ولو كان بيتاً واحداً من الشعر، وهذا الموقف من القياس رآه بعض البصريين مفسداً للنحو، ومن المرجح أن يكون النزاع في الدراسات النحوية بين البصريين والكوفيين يرجع في حقيقته إلى اختلاف الموقف من القياس[3].

ويرى كثير من الباحثين أَن المرحلة التالية من مراحل تطور القياس تبدأ بعهد ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، ففي هذه المرحلة أصبح القياس يدل على العملية التي يتم فيها إلحاق بعض الظواهر، أو النصوص ببعض كما اتخذ طابعاً شكلياً أقرب ما يكون إلى المفهوم المنطقي، ولم يكن هذا التحول

---

(1)ابن الأنباري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، ص95.

(2)انظر: عيد، محمد: 1978م، **أصول النحو العربي**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص83. نحلة **أصول النحو العربي**، ص110. حسّان، **الأصول**، ص166.

(3)انظر: مكرم، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجـــرة**، ص256

فجأة، بل هناك من النحاة مَن أنكره، ولم يسلم به، وتشبث بما درج عليه الأوائل من فهم للقياس[1].

لقد بلغ هذا المفهوم قمة نضجه، واكتماله على يد ابن الأنباري، ثم السيوطي من بعده بالاعتماد على ما كتبه ابن جني في الخصائص، وتحدّدت أركان القياس، وهي أربعة: أصل، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم قد يتنوع كما تتنوع الأحكام الفقهية، فيكون واجباً أو ممنوعاً، وعلّة جامعة بين طرفي القياس[2].

أمّا شروح التسهيل، فقد مثلت اتجاهين في القياس: اتجاه يتزعمه ابن مالك فلا يفرق بين مسموع قليل، أو مسموع كثير، فكلاهما يقيس عليه، وكان يحترم المسموع ويقيس عليه مهما كان ذلك المسموع؛ لأن الرواة لم يحيطوا بكل لهجات العرب، ولغاتهم وربما كان لهذا المسموع نظائر لم يستوعبها الرواة، واجتهد في بعض المسائل التي خالف فيها الكوفيين والبصريين.

أمّا الاتجاه الآخر فيتزعمه أبو حيان، فالقياس عنده لا يستعمل إلّا إذا توافرت أدلة كثيرة، وشواهد عديدة يمكن أن تكون أساساً للقياس الذي تبنى عليه القواعد، وتصحح به المسائل، فكان يميل إلى البصريين في الأسس التي بني عليها القياس.

وقد جمع صاحب النتائج هذين الاتجاهين في شرحه معقباً عليهما بما يراه صواباً، وسأعرض بعض الأمثلة التي توضح هذه الأقيسة:

1. تعاقب المفرد والمثنى:

ذهب ابن مالك إلى أن المفرد يقع موقع المثنى والعكس، فتقول: عيناه حسنتان وعيناه حسنة، وعينه حسنة وعينه حسنتان، وهو الأصل والأكثر، واستدل على هذا بما جاء في الشعر[3]. وعقب على ذلك صاحب النتائج بقوله: وقضية كلام المصنف اقتياس معاقبة المفرد للمثنى فيما ذكر، وهو خلاف قول بعض أصحابنا من

---

(1)انظر: أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي**، ص81. نحلة، **أصول النحو العربي**، ص110.

(2)انظر: الغزالي، محمد بن محمد (ت505ه): 2009م، **المستصفى من علم الأصول** تحقيق: ناجي السويد، المكتبة العصرية، بيروت، ج2، ص258. السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص60. السامرائي، **ابن جني النحوي**، ص150.

(3)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص109.

قصره على الضرورات مع احتمال بعض ذلك للتأويل، وذكر اعتراض أبي حيان على ابن مالك[1].

قال أبو حيان: " والذي ذهب إليه بعض أصحابنا أنه لا ينقاس شيء من هذا ألبته، وأنّ هذا إنما جاء في الشعر، مع أن بعضها يحتمل التأويل، ولا تُثبَت مثل هذه الأحكام إلاّ بنص لا يُحتمل، أو بنقل ذلك عن مستقري علم النحو عن العرب كالخليل، وسيبويه، والكسائي، وأنظارهم الذين شافهوا العرب، وأمّا متأخر جداً قد وقعت له أبيات يسيرة، تحتمل التأويل، يُريد أن يستنبط منها الأحكام، فلا يسوغ له ذلك، ولا نسمع منه هذا، مع أنّ الأصل هو الذي قرّرناه من كون كل واحد من المفرد، والمثّنى والمجموع طبق مدلوله، وقد جاءت أبيات وقع فيها المفرد موقع المثنى، وموقع الجمع، ومثّنى وقع موقع المفرد، وموقع الجمع، وجمعٌ وقع موقع المفرد وموقع المثنى، وكلّ هذا لم يقس النحويون منه شيئاً، بل اقتصروا فيه على مورد السماع"[2].

فهذا ما قاله أبو حيان في شرحه على التسهيل، نقلته كاملاً دون تصرف؛ لأنه لا يختلف في مضمونه عما قاله في اعتراضه على ابن مالك لكثرة استدلاله بالحديث، فهو يرفض القياس على المسموع الذي لا يتوافق مع القواعد التي وضعها أوائل النحاة، فيتشدد في الأصل، ولا يتسامح في تجاوز المعايير التي نشأ عليها النحو العربي، ويرى أنّ الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال.

كما أن الدّلائي اجتزأ بعض النص، وجعله تعقيباً على ابن مالك، ثم ذكر الباقي وعزاه إلى أَبي حيان بما فيه من نقد، ولسان حاله يقول ما قاله أبو حيان.

2. تثنية الممدود:

ذكر ابن مالك أنه يجوز في تثنية الممدود الذي همزته بدل من أَصل أن تقلب ياء، وقال: ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي، وأضاف الدّلائي المازني، والفراء[3].

---

(1)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص497.

(2)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص82، وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص497.

(3)انظر:المرجع نفسه، ج2، ص457. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص92.

أمّا أبو حيان فيقول: والحق القياس، لأنها لغة فزارية، وما كان لغة لقبيلة قِيس عليه[1]، والجمهور يجيز فيها القلب والتصحيح، نحو: كساءان، وكساوان، والتصحيح أولى[2].

وأشار ابن مالك إلى ما سمع عن العرب من حذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، فقالوا في تثنية خُنفُساء، وباقِلَّا، وعاشُوراء: خنفُسان، وباقِلَّان، وعاشُوران وقال: الكوفيون يقيسون على هذا، والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه، ولا يقيسون عليه لقلته[3]، ووافقه أبو حيان على عدم القياس[4].

3. السين من فروع سوف:

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل، نحو: سأفعل أَصلها سوف.

وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، ورجّح صاحب الإنصاف رأي البصريين، وردّ حجج الكوفيين[5].

استدل ابن مالك على صحة رأي الكوفيين بالسماع والقياس، فالسماع تعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد، والواقع في وقت واحد، واستشهد بالقرآن الكريم، والشعر.

وأمّا القياس، فيقول: " إنّ الماضي والمستقبل متقابلان، والماضي لا يقصد به إلاّ مطلق المضي دون تعرض لقرب الزمان وبعده، فينبغي ألّا يقصد بالمستقبل إلّا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده؛ ليجري المتقابلان على سنن

---

(1)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص28.

(2)انظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج1، ص148.

(3)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص96.

(4)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، 37.

(5)ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت577ه): 2009م، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ج2، ص180، مسألة 92.

واحد، والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل مصحح لذلك، فكان المصير إليه أَولى وهذا قياس"[1].

ويرى أن هذا القياس صريح في توافق سيفعل، وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد، وأقرّه أبو حيان، وعامة الشروح إلّا الدماميني، فقد رفض هذا القياس، وردّه الشارح بكثير من الأقوال في هذه المسألة منها[2]:

قد يفوق الفرع الأصل بكثرة الاستعمال، كنِعم وبِئس، فإنهما فرعا نَعِم وبَئِس، وهما أكثر استعمالاً، كما ردّ على الدماميني حجته: بأن ابن مالك لم يذكر الجامع بين المقيس والمقيس عليه الذي هو مناط الحكم، فلم يصحّ القياس، يقول: والجامع هو تقابل المضي والاستقبال، وكما يحمل في هذه الصناعة على النظير يحمل على الضِّد، ولا يلزم ذكر الجامع، بل متى عُلم وجوده كفى[3].

3.2 الإجماع:

الإجماع في اللغة معناه: العزم والاتفاق، فمَن جمع أمره، وأجمعه، وأجمع عليه: عزم عليه، فهو الإحكام والعزيمة على الشيء، والجماعة إذا اتفقوا يقال: أجمعوا[4].

---

(1)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص32.

(2)انظر: المرجع نفسه: ج1، ص33.

المرجع نفسه، ج1، ص33. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص101. المرادي، **شرح التسهيل**، ص78. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص14. الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص107. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**،ج1، ص202. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص240.

(3)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص242. الدماميني، **تعليق الفرائد**، ج1، ص107.

(4)انظر: الغزالي، **المستصفى من علم الأصول**، ج1، ص244. الفيروزابادي، **القاموس المحيط**، ج3، ص15.

والإجماع في الاصطلاح النحوي: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة، قال ابن جني: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألّا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص"[1]، ويلاحظ أنه قصر الإجماع على نحاة المدرستين البصرية والكوفية، ولم يشمل كلّ النحاة، وبعض الباحثين المحدثين يرى أن الإجماع يشمل كلّ النحاة سواء من البلدين، أو من غيرهما من أهل الفن، أو الصناعة النحوية[2].

ويعد الإجماع من أَدلة النحاة المعتبرة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية ويستندون إليه في ردّ آراء المعارضين والمخالفين، فالسيوطي يراه دليلاً قائماً بذاته وإن بني على السماع أو القياس، لذلك قال: " وكلٌّ من الإجماع والقياس لا بدَّ له من مستند من السماع"[3]، وهو خلاف ابن الأنباري الذي لم يذكر الإجماع من ضمن أدلة النحو، ولكنّه ذكر إجماع النحاة في بعض المسائل في كتاب الإنصاف، وهذا لن يغير من حقيقة أن الإجماع دليل عقلي يحتاجه النحوي لإثبات صحة القاعدة.

ويرى أغلب النحويين أن الخروج على الإجماع غير جائز، فخرقه ممنوع وإن تردَّد بعضهم فيه، فهذا ابن جني يفرّق بين نوعين من الإجماع: الأول في اللغة والثاني في الفقه، ويرى أن الأول غير ملزم للمخالف، والثاني ملزم، ومع ذلك فإنه لا يسمح بخرق ما أجمع عليه النحاة إلّا بعد إمعان وروية، وإتقان في علم العربية وأن لا يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص[4].

---

(1)ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص189. وينظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص55

(2)انظر: حسين، حسين رفعت: 2010م، **الإجماع في الدراسات النحوية**، ط2، عالم الكتب، القاهرة، ص19.

(3)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص13.

(4)انظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص189-191. السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص55. الشاوي، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي**، ص87.

ولا يُعدّ الخروج على إجماع المدرسة الواحدة خرقاً للإجماع، فغير واحد من النحاة أخذ بآراء الكوفة، كالأخفش، والمبرد في بعض المسائل، كما نجد الفراء نفسه خارجاً على آراء المدرسة التي هو إمامها، وهذا الموقف في طبيعة الأمور معترف به[1].

وقد ذكرتْ بعض المصادر أن المبرد أنكر جواز تقديم خبر ليس عليها، والجواز مذهب المدرستين، فكان ذلك خروجاً عن الإجماع، ذكره ابن جني، وأجازه بقوله: "ولعمري إنّ هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو له القياس ما لم يخالف نصاً"[2].

وأخشى أن يقودنا هذا الحديث للاعتقاد بضعف هذا الدليل، لأن المذهب البغدادي مرتجل من المذهبين: البصري والكوفي، ولأهل البلدين من البصريين، والكوفيين أصول مشتركة يتفق عليها الفريقان، وإِنْ لم يصرحوا بها، فهي من الأصول النحوية الداخلة في الإجماع، ولكنهم قالوا: الإجماع، هو الإجماع على حكم الحادثة قولاً، ثم لم يمنعوا إحداث قول ثالث من إجماع مستفادٍ من السكوت[3].

على أنّ القول بأن المبرد خالف الإجماع لا يستقيم؛ لأن المسألة من مسائل الخلاف، ولم ينعقد الإجماع فيها، وهذا ما ذكره ابن مالك، ومن بعده شروح التسهيل قال: "اختُلِف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه، وممن أخذ به السيرافي والفارسي، وابن برهان، والزمخشري، ومنعه الكوفيون، وأبو العباس المبرد، وابن السراج، والجرجاني"[4]، واختار ابن مالك مذهب الكوفيين في المنع.

---

(1)انظر: حسانين، عفاف: 1996م، **في أدلة النحو**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ص221.

(2)ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص192. السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص55.

(3)انظر: المرجع نفسه، ص58.

(4)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص351. وينظر: **نتائج التحصيل**، ج3، ص1187-1188.

وقد ذكر أبو حيان مذاهب النحويين في هذه المسألة على اختلافها، بما في ذلك مذهب سيبويه الذي لم يثبت عنه المنع، أو الإجازة[1].

وإذا كان ابن مالك قد أثبت الخلاف في تقديم الخبر على العامل، واختار مذهب الكوفيين في منع التقديم، فقد ذهب إلى أنّ الإجماع توسيط الخبر بين الاسم والعامل، وقد نُسب إلى ابن درستويه منع توسط خبر ليس تشبيهاً لها بما؛ ولهذا نوقش ابن مالك في قوله: إنّ توسيط خبر ليس جائز بإجماع[2]، لأن عامة النحويين على منع توسيط الخبر؛ لذلك قال أبو حيان: لم يُجمع العرب على إعمالها، ولا يعملها مَن أعملها في كل موضع[3] .

وهذا نصّ صريح من أبي حيان أَنّ الإجماع نوعان: إجماع العرب، وإجماع النحاة.

واحتج ابن مالك بإجماع الحجازيين والتميميين على تصويب قول الفرزدق[4]:

فأَصْبَحُوا قَدْ أَعادَ اللهُ نِعمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ

---

(1)انظر: الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377ه): 2008م، **كتاب الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط1، عالم الكتب، بيروت، ص117. الزمخشري، محمود بن عمر(ت538ه): 1993م، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، ص355. ابن السّراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص90. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص178-182.

(2)ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج1، ص349.

(3)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص269.

(4)انظر: قول الفرزدق من البسيط: الأزهري، خالد بن عبدالله (ت 905ه): 2000م، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،ج1، ص264-265. وينظر تحقيق الشاهد، ص82.

فالحجازيون والتميميون لم يبادروا إلى تخطئة الفرزدق عندما أنشد بتوسيط خبر (ما) وإعمالها على لغة الحجازيين، وهو تميمي[1]:

ومن الأمثلة التي تبين موقف صاحب النتائج من إجماع النحويين، ما يأتي:

1. نقل الشارح كلام ابن مالك، وأبي حيان في المسألة السابقة، وهي تقديم الخبر على ليس، وعلى الاسم، وقال: " ووَهِم المصنف تبعاً للفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، فحكى الإجماع على توسيط خبر ليس"[2].
2. يقول في باب شرح الكلمة: " وقد أجمعوا على أن أقسام الكلمة: اسم، وفعل وحرف، ومَن أثبت رابعاً، وسماه خالفة، وهو أبو جعفر بن صابر فقد خرق إجماع أهل العربية وأئمة اللغة"[3].
3. ذكر ابن مالك بأن الفعل المضارع باقٍ على صلاحيته للحال والاستقبال، وإن اقترن بلا النافية، ولا يتعين الحكم باستقباله، وهو لازم لسيبويه، وغيره من القدماء لإجماعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى إلّا زيداً فلو كان النفي يخلص المضارع للاستقبال لم تستعمل العرب لا يكون في الاستثناء لمباينته الاستقبال، ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بلا في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أتظنُّ ذلك كائناً أم لا تظنُّه، واستدل ابن مالك على صحة مذهبه بشواهد من الشعر، والقرآن الكريم[4].

---

(1)انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص60. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص356، أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص266، ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج3، ص1202. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج4، ص1255.

(2)انظر: ابن الدهّان، سعيد بن المبارك (ت569ه): 2010م، **شرح الدروس في النحو**، تحقيق: جزاء محمد المصاروة، ط1، دار أسامة، عمان، ص151. وينظر: الفارسي، **كتاب الإيضاح**، ص117. ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص377-380. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص1180.

(3) المرجع نفسه، ج1، ص159.

(4)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص18. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص228.

وقال أبو حيان: لا حجّةَ في شيء مما أورده المصنف؛ لأن كلّ مثال من الأمثلة التي ذكرها، اقترنت به قرينة صرفته عن الاستقبال إلى الحال[1].

4. في باب إعراب الصحيح الآخر، ردّ ابن مالك حجة القائلين بأن الشيء لا يضاف إلى نفسه، فيقول: " وهذا قول صادر عمن لا تأمل له؛ لأن إضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنى، أو تقاربهما واقع في كلامهم بإجماع"[2].

واعترض أبو حيان بأن قال: وليس كما ذكر، ولا أجمع النحويون على جواز الإضافة، بل المنقول عن البصريين أنّ ذلك لا يجوز، وإنْ اختلف اللفظان، وقال الكوفيون: يجوز ذلك إذا اختلف اللفظان، وهي مسألة خلاف[3].

أمّا صاحب النتائج، فقد أورد هذه الأقوال، ثم انتصر لابن مالك، بقوله: إنما تمسّك المصنف بإجماع أهل البلدين على الوقوع، ولا شك فيه، ولا يُدفع قوله بمنع البصرية إياه؛ لعدم إنكارهم وروده، بل اقتياسه، فيؤولون الوارد منه، والمصنف لا يدفع التأويل[4].

4.2 الاستصحاب:

وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل أو استمرار الحكم، وبقاء ما كان على ما كان، إلّا إذا جاء ما يزيل الحكم كاستصحاب حال الأصل في الأفعال، وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب[5].

واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة، حيث المستدلّ من المسائل بالأصل كثير جداً، لأن التمسّك بالأصل، هو تمسك باستصحاب الحال، ولكنّه أضعف الأدلة

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص89. وينظر:الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص229.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص34.

(3)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص119. وينظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**،ج2، ص11، مسألة 61.

(4)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص 264.

(5)انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص101. الشاوي، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي**، ص137.

لتقدّم السماع، والقياس، والإجماع عليه، ولا يجوز التمسّك به إن وجد دليل راجح عليه، لقوة الدليل الآخر[1].

ورد في بعض الدراسات الحديثة أن البصريين هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال، أما الكوفيون فلم يرد عنهم الاستدلال به على مسألة من المسائل؛ لقلة الاعتماد عليه قياساً بغيره من الأدلة، إذ لم يُستدل به في مسائل الخلاف إلا في سبعة مواضع[2].

ويرى تمّام حسان أن هذا الدليل لم يُعطه المؤلفون حقه من العناية عند عرضهم لأصول النحو، فجعله متوسطاً بين السماع، والقياس، لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع، ويعرف المطرد من الشاذ[3].

وأعتقد أن النحاة لم يعولوا عليه كثيراً، وإنما ذكروا الأصل والفرع في حال العدول عن الصورة الأصلية، فهو لا يختلف عن علة الأصل التي تندرج تحت باب القياس، ومن الأمثلة على استخدام هذا الدليل ما يأتي:

1. ذهب ابن مالك إلى أن (كان) وأخواتها تدل على الحدث والزمان معاً، واحتج باستصحاب الحال على من زعم أنها تدل على زمن وقوع الحدث، ولا تدل على الحدث، فقال: إنّ قائلاً ذلك معترف بأن الأصل في كلّ فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة بما زعم إخراج لها عن الأصل فلا يقبل إلّا بدليل، ثم يقول: إن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأنّ دلالته على الحدث لا تتغير بقرائن، ودلالته على الزمان تتغير بقرائن، فدلالته على الحدث أولى بالبقاء من دلالته على الزمان، ووافقه أصحاب الشروح على ذلك[4].

---

(1)انظر: ابن الأنباري، **لمع الأدلة في أصول النحو**، ص142، و**الإغراب في جدل الإعراب**، ص46. السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص101-102.

(2)انظر: حسانين، **في أدلة النحو**، ص229.

(3)انظر: حسّان، **الأصول**، ص122.

(4)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص320-323. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص133. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص252. ناظر الجيش، **تمهيد**

2. القياس في خبر كاد أن يكون جملة فعلية من الفعل المضارع، ويرى ابن مالك أنّ الخبر يأتي اسماً مفرداً منصوباً، واستدل بالأصل المرفوض الاستعمال فيقول: من عادة العرب في بعض ما له أصل متروك، وقد استمر الاستعمال بخلافه، أن ينبهوا على ذلك الأصل؛ لئلا يجهل، فمن ذلك جعل بعض العرب خبر كاد وعسى مفرداً منصوباً، كقول الشاعر[1]:

فأُبْتُ إلى فَهْم وما كِدْتُ آئِباً وكمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ

فبقوله: ما كدت آئِباً، علم أن أصل: { كادوا يكونون }[2] ، كادوا كائنين، كما علم بالقَوَد، واستحوذ، أن أصل: قال، واستعاد، قوَلَ، واستَعْوَد، ويرى أن عسى لا تخرج عن أصلها، وأَنْ تجعل ناقصة أبداً[3].

القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ج3، ص1085. الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج3، ص170. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج3، ص1151.

(1)انظر: الشنقيطي، أحمد بن الأَمين (ت 1331ه): 1999م، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص272. والبيت لتأبط شراً . يقول الشنقيطي: قال ابن جني: إن أصل خبر (كاد) أن يكون اسماً مفرداً كما في البيت، والشاعر استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، ولذلك ارتفع المضارع أي: لوقوعه موقع الاسم، فأخرجه عن أصله المرفوض، كما يضطر الشاعر إلى مراجعة الأصول عن مستعمل الفروع. وينظر: ابن جني، **الخصائص**، ج1، ص391. ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج1، ص302. **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ج1، ص325.

(2)سورة الجن، الآية 19.

(3)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص379. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4 ص343. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج3، ص1266. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4 ص1215.

الفصل الثالث

الآراء النحوية والاختيارات

1.3 المذهب الأندلسي المغربي:

دخل النحو الأندلس بعد أن استقرت مختلف العلوم العربية على أيدي علماء رحلوا من المشرق إليها، وآخرين رحلوا منها إلى المشرق، واكتسبوا خلالها علوم العربية، ثم عادوا إلى موطنهم لنشر ما تعلموه، فكان لهم إسهام كبير في النهضة العلمية في بلاد الأندلس والمغرب.

وكانت الدراسات النحوية في بداية أمرها متأثرة بمذهب الكوفيين، ومردُّ ذلك إلى أن أقدم نحاة الأندلس، وهو جودي بن عثمان (ت 198هـ) كان قد رحل إلى المشرق ولقي الكسائي، والفراء، وغيرهما من النحاة، وعند عودته إلى الأندلس حمل معه كتاب الكسائي، وأخذ يدرسه إلى طلابه، ثم تتابعت رحلة الأندلسيين إلى المشرق ينهلون من منابعه، ويتابعون نشاطه العلمي[1].

وينشط بعض النحاة لدراسة مذهب البصريين، ومنهم محمد بن موسى الأندلسي الملقب بالأفشنيق (ت 307هـ) الذي رحل إلى المشرق، فأخذ بمصر عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه وانتسخه، كما لقي المازني بالبصرة وأخذ عنه، ثم عاد إلى الأندلس ومعه كتاب سيبويه، وعلى الأرجح إنه أَول من أدخل هذا الكتاب بلاد الأندلس[2].

كذلك فعل محمد بن يحيى الرباحيّ (ت 353هـ)، وكان قد رحل إلى المشرق ولقي في مصر أبا جعفر النحاس، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وعندما رجع

---

(1)انظر: الزبيدي، محمد بن الحسن (ت 379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، ص256.

(2)انظر: الطنطاوي، محمد: **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص225. وفي طبقات الزبيدي (الأقشتين)، ص281. وفي طبقات ابن قاضي شهبه، (الأفشين)، ص266.

إلى قرطبة عكف على قراءته لطلابه، فأخذ يشرح مسائله، ويغوص وراء معانيه، وقد ساعد على ذلك دقة نظره، وعمق ثقافته، وقدرته الفائقة على الاستنباط والتحليل، وهكذا ظل يواصل جهوده مع طلابه حتى نهج لهم سبيل النظر، وأعلمهم بما عليه أهل هذا الشأن في الشرق من استقصاء الفن بوجوهه، واستيفائه على حدوده[1].

ومن الراحلين إلى بلاد الأندلس أبوعلي القالي البغدادي (ت 356هـ)، فقد شارك في هذه الحركة العلمية، وبذل جهوداً موفقة في النهوض بعلم النحو، واللغة، إذ عكف على قراءة ما حمله معه إلى الأندلس من ذخائر الأدب، واللغة، والنحو، وكان مما حمله معه كتاب سيبويه، ومن ثم كان يميل في آرائه التي تمثلت في شرح هذا الكتاب ومدارسته إلى مذهب البصريين[2].

ويتضح من ذلك أن كتاب سيبويه كانت له مكانة مقدمة عندهم، وللنحو البصري الأثر الكبير في نحاة الأندلس، وإن تأَخر في الظهور عن النحو الكوفي الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري.

وبذلك أصبح النحو في الأندلس ذا اتجاهين: أحدهما بصري، والآخر كوفي، وبقي الأمر هكذا إلى أوائل القرن الخامس الهجري عندما وصل إليها النحو البغدادي الذي كان له أكبر الأثر في الدراسات النحوية، فإننا لا نصل إلى ابن سيدة(ت 458هـ) حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي، بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي[3].

---

(1)انظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص310-311. ابن قاضي شهبة، تقي الدين (ت 851هـ): 1974م، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن غياض، جامعة بغداد ومطبعة النعمان، ص277.

(2)انظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص185-188. وطبقات ابن قاضي شهبة، **طبقات النحاة واللغويين**، ص356.

(3)انظر: ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ط7، دار المعارف، ص292.

وينظر: السنجرجي، مصطفى عبد العزيز:1986م، **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط1، المكتبة الفيصلية، ص83.

وقد أخذت دراسة النحو تزدهر في تلك البلاد منذ عصر ملـوك الطوائـف، فنجد نحاتها يخالطون النحاة السابقين من بصريين، وكوفيين، وبغداديين، وينتهجـون نهج البغداديين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة، والبصرة، ويضيفون إلـى ذلـك اختيارات من آراء البغداديين، ولا يكتفون بذلك، بل يسيرون في اتجاههم من كثـرة التعليلات، والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنماء، ويكون ذلك إيـذاناً بـأن تتضـح شخصـيتهم فـي النحـو، ودراساته[1].

وبذلك استحدث الأندلسيون، والمغاربة في النحو مذهباً رابعـاً إلـى جانـب مذاهب البصريين، والكوفيين، والبغداديين، وكانت دعامة هذا المذهب الجديد الآراء النحوية التي أبداها علماؤهم في بعض المسائل والفروع، وهي منتشرة فـي كتـب النحو في المباحث التي ترتبط بها، كما أشار إلى هذه المباحث بعض الباحثين فـي دراستهم لهذا المذهب[2].

وبعد أن تأصلت مسائل مذهبهم، وذاعت قواعده، وكثُرت فروعه، وامتـدت حياته طويلاً شرع المشارقة في أخذه عن علمائهم، ولا سيما أولئك الذين نزحوا إلى المشرق للإقامة، ومعهم مؤلفاتهم التي درّسوها في مساجد المشرق، ومدارسه كـابن مالك الذي تصدّر للتدريس في حلب، ودمشق، حيث توفي سنة 672هـ، وأبي حيان الذي استقر به المطاف في القاهرة، حيث توفي سنة 745هـ[3].

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن للنحو الأندلسي سمات مميزة تقـوم علـى كثرة الاستشهاد بالحديث، والاتجاه إلى التقليل من استخدام العلل النحوية، والميل إلى

---

(1)انظر: ضيف، **المدارس النحوية**، ص293.

(2)انظر: الحديثي، خديجة:2001م، **المدارس النحوية**، دار الأمـل، اربـد، ص230-235. وينظر: ضيف، **المدارس النحوية**، ص293 وما بعدها.

(3)انظر: الأسعد،عبد الكريم محمد:1992م، **الوسيط فـي تـاريخ النحـو العربـي**، ط1، دار الشوّاف، الرياض، ص144.

التيسير في التقعيد النحوي[1]، والحقيقة أن في هذا الرأي كثيراً من التجوز؛ لأن ذلك لم يكن الطابع العام للدراسات النحوية عند المغاربة، وإنما استندوا في رأيهم على موقف بعض النحاة من هذه الظواهر النحوية، كثورة ابن مضاء على العلل، والعوامل النحوية، والمواقف المتضادة بين أبي حيان، وابن مالك، ومثل هذه النزعات الفردية لا تبنى عليها الأحكام العامة، وإن مثلت جانباً من جوانب الدرس النحوي.

إن المتتبع للمؤلفات النحوية عند المغاربة يجد أن السمة الواضحة فيها كثرة التعليل والتأويل، والولع الشديد بالجدل، والمناقشات النحوية، والاهتمام بالعامل النحوي ومسائل الخلاف، ومباحثهم أبعد ما تكون عن السهولة، والتيسير، فهي مطولات نحوية جامعة لأقوال النحاة السابقين، التي عكفوا على دراستها بالتأييد، أو الردّ، أو الترجيح فاضطروا إلى تعليل اختياراتهم، وآرائهم الاجتهادية، وكانت عنايتهم بمسائل التركيب وتفسير ما يقررون من أحكام نحوية.

وإذا كنا متفقين على أن المرحلة الدقيقة لظهور المدرسة الأندلسية المغربية تبدأ بترسُّم نهج المدرسة البغدادية عند ابن سيده، فكلام ابن سيده في المحكم يؤيد ما ذهبت إليه من أن السِّمة الواضحة لهذه المدرسة الاهتمام بالتعليل، فقد ذكر في أوله أنه ضمنه: " جميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلَّلة العجيبة، ثم يقول: مع ما أضفته إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه معلَّلة "[2].

---

(1)انظر: الهيتي، عبد القادر رحيم: 1993م، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، ص10. وينظر: حفيظة، يحياوي: 2011م، **إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين**، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص154، 159.

(2)ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت 458ه): 1958م، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: مصطفى السّقا وحسين نصار، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ج1، ص15.

كما ذكر كتب النحويين التي أفاد منها في معالجة مسائل النحو، وقد عُرفت هذه الكتب عند الباحثين بأنها تهتم بالعلل، فقال: "وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين، المتضمنة لتعليل اللغة، فكُتُب أبي علي الفارسي: الحلبيات، والبغداديات والأهوازيّات، والتّذكرة، والحّجة، والأغفال، والإيضاح، وكتاب الشعر، وكُتُب أبي الحسن بن الرُّماني، كالجامع، والأغراض، وكُتُب أبي الفتح عثمان بن جني، كالمغرِب والتمَّام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسرّ الصناعة، والتعاقب، والمحتَسب"[1].

وذهب كثير من الباحثين المحدثين إلى إنكار أن يكون هناك مدرسة أندلسية مغربية، وحجتهم في ذلك أن الاستشهاد بالحديث، والمناداة بإبطال القياس والعلل لا يقف دليلاً على وجود المذهب، ومنهم من ذهب إلى أن الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة لا يخرج عن كونه نسخة مكررة لنحو بغداد القائم على الانتقاء، والاختيار، والمزج، وفي رأيهم أنه لا يشّكل منهجاً خاصاً في النحو، وقالوا بأنه ليس في النحو العربي إلّا مدرستان: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة[2].

على أن عدداً من الباحثين أنكروا وجود مدارس نحوية في النحو العربي، لأن هذه التقسيمات تقوم على أساس جغرافي، ومنهم من أنكر أن تكون هناك مدارس نحوية على أساس الاختلاف في الأصول النظرية، أو منهج التفكير، وطريقة تحليل الظواهر النحوية، واللغوية، وأنّ الاختلاف كان في تطبيق الأصول، والتعليل لها، إلّا أن بعضهم اعترف بوجود المدرسة البصرية فقط[3].

---

(1)ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج1، ص15.

(2)انظر: الخثران، عبدالله بن حمد: 1993م، **مراحل تطور الدرس النحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص160. الأفغاني، سعيد: 1960م، " **هل في النحو مذهب أندلسي**"، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد، المجلد السابع والثامن، ص83. المخزومي، مهدي: 1987م، **الدرس النحوي في بغداد**، ط2، دار الرائد العربي، بيروت، ص190.

(3)انظر: السامرائي، إبراهيم: 1987م، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ط1، دار الفكر، عمان، ص 12، 173. الأفغاني، سعيد: 1978م، **من تاريخ النحو**، ط2، دار الفكر،

وهناك من ذهب إلى أنه ليس في تاريخ النحو من مدرسة نحوية إلّا المدرسة البصرية، والمدرسة الكوفية، والمدرسة القرطبية، وبأنه لا يمكن القول بمدرسة أندلسية غير المدرسة القرطبية، التي وضع أصولها ابن مضاء القرطبي (ت 592ه)، لأن فيها اتجاهات جديدة في دراسة العربية[1].

إن هذا القول لا يخلو من المبالغة، لأن ابن مضاء لم يأتِ بأصول جديدة تخدم نظرية النحو العربي، بل دعا إلى التخلص من تلك الأصول، وهدم نظرية العامل التي هي أساس النحو العربي، ولا يمكن أن تشكل هذه النزعة الفردية، والدعوة الثائرة مدرسة نحوية إلى جانب المدارس النحوية التي اهتمت ببناء الأصول، ومناهج البحث والتفكير.

ونستطيع القول بأن الدراسات النحوية عند المغاربة تميزت في اهتمام النحويين بنظرية العامل ومقتضياتها، واهتمامهم بالحدود النحوية، ثم في طريقة تناولهم القضايا والمسائل النحوية بالتعليل والاستدلال، وكانت لهم جهود واضحة أسهمت في تطوّر الدرس النحوي، ظهر ذلك في اختياراتهم آراء النحاة السابقين، وفي الآراء الجديدة التي تفردوا بها، ومن هذه الاختيارات والآراء:

1. دخول الباء في خبر (ما) التميمية:

ذهب ابن مالك إلى أن الباء تدخل في خبر (ما) التميمية، خلافاً لأبي علي الفارسي، والزمخشري، ووافقه أبو حيان في الرأي، وقال: والصحيح خلاف ما ذهبا إليه للسماع، والقياس، والإجماع[2].

بيروت، ص104–106. بشر، كمال محمد: 1973م، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، ص54. خليل، حلمي: 1996م، **العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص30.

(1)انظر: أمين، عبد الأمير محمد: 1997م، **المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير**، ط1، المكتبة العصرية، بغداد، ص37–38.

(2)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج4، ص1287. ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص383، أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج4، ص311، 312.

أمّا السماع: فكثرة وجوده في أشعار تميم، ونثرهم.

وأمّا القياس: فلأن الباء دخلت الخبر لكونه منفياً لا لكونه منصوباً، بدليل أنها تدخل الخبر بعد (ما) المكفوفة، وبعد (هل).

وأمّا الإجماع: فنقله أبو جعفر الصفار، قال: أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع، والمنصوب، فنقول: ما زيدٌ بمنطلقٍ.

فقد جمع بين السماع، والقياس، والإجماع دليلاً على هذه المسألة، لإبطال الآراء السابقة التي جعلت دخول الباء على الخبر مخصوصا بلغة أهل الحجاز، قال الزّمخشري: دخول الباء في الخبر، إنما يصحُّ على لغة أَهل الحجاز؛ لأنك لا تقول زيدٌ بمنطلق[1].

2. ترتيب المعارف:

ذكر أبو حيان الخلاف في أَعرف المعارف، وقال: منهم من ذهب إلى أن المضمر أَعرفها، وهو مذهب سيبويه، والجمهور، ومنهم من ذهب إلى أن العلم أَعرفها، وهو قول الصّيمري، وعُزي إلى الكوفيين، ومنهم من ذهب إلى أن اسم الإشارة أَعرفها، ونسب لابن السراج، ومنهم من ذهب إلى أن المُعرّف بـ (أل) أَعرفها، وأمّا المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أَعرف المعارف[2].

وفي ترتيب هذه المعارف يقول: والذي تلقيناه من الشيوخ أن أعرف المعارف هو الضمير، ويليه العلم، ويليه اسم الإشارة، ويليه ذو الألف واللام، وأمّا

---

(1)الزّمخشري، محمود بن عمر (ت538ه): 1993م، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت، ص112. وينظر: أبو علي الفارسي، كتاب الإيضاح، ص121.

(2)أبو حيان، التذييل والتكميل، ج2، ص112-113.

وينظر: ابن السراج، محمد بن سهل (ت316ه): 1996م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص149. رتّب ابن السراج المعارف على النحو التالي: الاسم المكنى، والمبهم، والعلم، وما فيه الألف واللام، وما أُضيف إليهن.

المضاف فإنه في رتبة المضاف إليه إلّا المضاف إلى الضمير، فإنه في رتبة العلم هذا الذي اتفق عليه شيوخنا وقرروه[1].

ثم ذكر رأياً آخر منسوباً إلى سيبويه: بأن الأعلام أَعرفها، ثم المضمرات، ثم المعرّف بأل، ثم أَسماء الإشارة[2].

واختار أبو حيان[3] العلم، ثم الضمير، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف بأل، أما ابن مالك فقدم الضمير على العلم[4].

إنّ هذا النص يؤكد اهتمام النحاة المغاربة بالخلاف النحوي، وأصحاب هذا التفصيل، هم الأندلسيون، قال صاحب النتائج، وهو ينقل نصّ أبي حيان السابق: "قال أَثير الدين: والذي تلقيناه من مشايخ الأندلس"[5] ، وهذا يؤيد مذهب الأندلسيين النحوي والذي يقوم على الاختيارات، وبعض الآراء الجديدة كما هو الحال عند المدرسة البغدادية.

3. الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال:

وافق ابن مالك البصريين في أن الإعراب أصل في الاسم، فرع في الفعل، وخالفهم في التعليل، فلم يجعل فرعية الفعل من جهة المشابهة للاسم، كما وافق الكوفيين في التعليل بقبول المعاني المختلفة، ولم يوافقهم في الحكم بأصالة الإعراب في الفعل[6].

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص113.

(2)انظر: المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص518. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص113.

(3)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص112-113.

(4)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص117.

(5)المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص518.

(6)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص34-34. أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص124. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص233. المرادي، **شرح التسهيل**، ص93. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**،ج1، ص270.

وقد تبيّن أنه وافق البصريين في الحكم، والكوفيين في التعليل، فكان اختياره مركباً من المذهبين؛ لذلك قال أبو حيان: والذي يظهر أن المعاني التي تعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما، فكما دخل الإعراب الاسم، كذلك دخل الفعل[1].

وشبّه السيوطي تركيب هذه المذاهب بتداخل اللغات، ونقل عن ابن جني قوله: وذلك أن تضمّ بعض المذاهب إلى بعض، وتنتحل بين ذلك مذهباً ثالثاً[2].

2.3 في العامل النّحويّ:

يُعدّ العامل المحور الأساسي الذي دارت حوله معظم المؤلفات النحوية، فالإعراب هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فهو من المصطلحات الأصلية في الدرس النحوي عند القدماء، وما زال أساس النحو العربي، ولا يمكن فهم هذا النحو، والتوصل إلى قضاياه، والإلمام بموضوعاته دونما اعتبار للعامل؛ لذلك فإن الهجوم الذي تعرض له على يد ابن مضاء لم يصادفه القبول والنجاح عند النحويين؛ لأن حذف هذه النظرية من النحو العربي سيؤدي إلى انهيار النحو بأكمله، على أن مواقف المحدثين تباينت في القول بأصالة العامل في بناء نظرية النحو العربي[3].

والعامل: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص، من رفع، أو نصب أو خفض، أو جزم [4].

---

(1)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص126.

(2)انظر: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص57.

(3)انظر: ياقوت، محمود سليمان: 1994م، **النحو العربي: تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص364.

الياسري، علي مزهر: 2003م، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ص231.

(4)ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد (ت1392ه): 1988م، **حاشية الأجروميّة**، ط4، ص22.

وإن فُسِّر العامل بما فسّره به ابن الحاجب، وهو ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب[1]، لأخذ الإعراب في تعريف العامل، وأخذ العامل في تعريف الإعراب، إلاّ أن يجعل التعريف لفظياً[2].

وفي نتائج التحصيل: العامل ما أثَّر في آخر الكلمة أَثراً له تعلق بالمعنى التركيبي، فخرج مثال التقاء الساكنين المؤثر للحركة، نحو: مَنِ ابنُك، ومِنَ اللهِ، فإنه وإن أثَّر الكسرة في آخر الأول، والفتحة في آخر الثاني، فليس لهذا الأثر علاقة بالمعنى الحاصل من تركيب اسم الاستفهام مع تاليه، والحرف مع مجروره، وإنّما هو أمر مرجعه مجرد اللفظ[3].

ونلاحظ أن هذه التعريفات ما هي إلا محاولة لتفسير ظاهرة الإعراب؛ لأن وضع الكلمة، أو نظمها مع غيرها في الجملة له أثره في أن تكون على حال معينة من الرفع، أو النصب، أو الجر، أو الجزم، ومن ثم كان موقع الكلمة، أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامة على أنها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً، وقد فصّل النحاة أمر الكلمات وأحوالها، كما فسروا أمر هذه الأدوات التي يكون وجودها علامة على ما يصحبها من أنواع الإعراب، ولكنّهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل؛ لأنها أوجبت ذلك، فكانت سبباً لأن يستجيب لها المتكلم[4].

وإلى هذا المفهوم ذهب صاحب النتائج، حيث قال: " لا عامل في الحقيقة إلاّ المتكلم، فإنه الرافع، والناصب، والخافض، والجازم، والمتبع ما شاء، والقاطع ما

---

(1)ابن جماعة، محمد بن إبراهيم (ت733ه): 2011، **شرح كافية ابن الحاجب في النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، كتاب- ناشرون، بيروت، لبنان، ص30.

(2)الصبّان، محمد بن علي(ت1206ه): **حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرَّؤُف سعد، المكتبة التوفيقية، ج1، ص97.

(3)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص260.

(4)انظر: البنّا، محمد إبراهيم: 1985م، **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي**، ط1، دار البيان العربي، جدة، ص300.

السامرائي، فاضل صالح: 1971م، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النذير، بغداد، ص64.

شاء والمتصرف كيف شاء، غير أن العمل أُضيف إلى العامل، لما فيه من بيان المعاني إذ صَرفَ كلّ مرفوع، ومنصوب، ومخفوض، ومجزوم إلى ما يتعلق، وهو من تمامه فلو أن كلاً منهما أضيف إلى المتكلم لم يَعلم المتعلم معنى بيت وآية، ولا مسألة أبدا"[1].

فالموجد لهذه المعاني، هو المتكلم، والآلة العامل، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني، هو المتكلم، ولكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها؛ فلهذا سميت الآلات عوامل[2].

قسم النحاة العوامل إلى قسمين[3]:

1. العوامل اللفظية: وهذه تنقسم إلى قسمين: سماعية وقياسية:

فالسماعية ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها، كحروف الجر، والحروف المشبهة، وغيرها من العوامل اللفظية ثابتة العمل .

أمّا اللفظية القياسية، فهي ما سمع عن العرب من ألفاظ تعمل، ويقاس عليها غيرها، كالفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرها .

2. العوامل المعنوية: وهي العوامل التي يدل عليها معنى في الذهن، وليس لفظاً من الألفاظ، وحصر النحاة العوامل المعنوية في عاملين اثنين، هما: العامل في المبتدأ والخبر، وعامل الرفع في الفعل المضارع، وهذا أمر معنوي يعرف بالجنان، ولا يلفظ باللسان.

لقد أَصبحت نظرية العامل محور الدراسات اللسانية المعاصرة، وظهرت بعض المفهومات القريبة من مفهوم العامل في النحو العربي عند علماء اللغة الغربيين، فقد استخدم تشومسكي مصطلح المجال، وذلك أن تقع مجموعة من

---

(1)انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص279.

(2)الأستراباذي، محمد بن الحسن (ت686ه): 1996م، **شرحُ الرّضيّ على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، ج1، ص64.

(3)انظر: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت905ه): 1988م، **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني المتوفى سنة 471ه**، تحقيق: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص87.

الكلمات في مجال كلمة ما ذات أهمية خاصة، فتصبح في مجالها، ويقول عبده الرّاجحي عن فكرة العامل: وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي[1].

وظهر عند فيلمور من تلامذة تشومسكي مفهوم قريب من مفهوم العامل في نظرية الحالة النحوية Case Grammar، وهو مصطلح governs، وقد ترجمه حلمي خليل بـ (يعمل)، ويقول جون ليونز: "يحتل الفعل في هذه النظرية مركزاً هاماً وحيوياً في الجملة، حيث نجد أن كل فعل يعمل governs في مجموعة من الحالات النحوية داخل التركيب العميق سواء كانت هذه الحالات إجبارية Obligatory أو اختيارية Optional أو إجبارية واختيارية في آن واحد، حيث يظهر أَثر هذا العمل على التركيب السطحي في شكل كلمات، أو عبارات تعمل عمل الفاعل، أو المفعول، أَو غيرهما من الوظائف"[2]، ومفهوم العمل عند فيلمور يتم تصنيفه على مستوى التركيب العميق للجملة التي تؤثر في الجمل المشتقة منها على مستوى التراكيب السطحية.

إن احتفاء العلماء العرب القدامى بالعامل في دراساتهم النحوية، إنما يتفق مع ما توصلت إليه النظريات الحديثة من ضرورة الاعتماد على متطلباته ومعطياته، في كشف اللثام عن حقيقة الربط والترابط بين مكونات التراكيب اللغوية، والوقوف على صور التمثيل الدلالي، من خلال الأبنية السطحية[3].

---

(1)الراجحي، عبده: 1979م، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت، ص148.

(2)ليونز، جون: 1985م، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 172-173.

(3)انظر: البهنساوي، حسام: 2004م، **نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ص63.

وذكر غيرُ واحد من الباحثين المحدثين في الغرب أن ما حققته الدراسات اللغوية المعاصرة لفت الأنظار إلى أهمية كثير من منجزات الدرس النحوي العربي، التي لم يكن ليُلتفت إليها من قبل، ومن أهم هذه المنجزات نظرية العامل النحوي[1].

لقد ورث النحاة المتأخرون نظرية العامل، وأفادوا منها، وبنوا عليها كثيراً من اختياراتهم، ومن أمثلة ذلك:

1. عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء، والمبتدأ معاً، وقال آخرون يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[2].

وفي عامل الرفع للمبتدأ والخبر مذاهب ثمانية، ذكرها أَصحاب الشروح[3]:

المذهب الأول: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وهو مذهب سيبويه قال: "وأمّا الذي يبنى عليه شيءٌ هو هو فإنّ المبنيّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُالله منطلق؛ ارتفع عبدُالله لأنه ذُكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لأَن المبنيّ على المبتدأ بمنزلته"[4]، ويقول سيبويه: قال جمهور

---

(1)انظر: كارتر، مايكل: 2006م، "**جذور النحو العربي**"، ترجمة: عبدالمنعم السيد، مجلة الألسن للترجمة، العدد السابع، ص16.

(2)ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج1، ص56، مسألة 5.

(3)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص259-263. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص257-269. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج2، ص853-860. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص 948-955. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص205.

(4)سيبويه، **الكتاب**، ج2، ص127.

البصريين، بأن العامل في المبتدأ الابتداء، وفي الخبر المبتدأ[1]، ورُدَّ هذا المذهب بأوجه:

1. أن المبتدأ قد رفع فاعلاً ، نحو: القائمُ أبوه ضاحك، فلو كان رافعا للخبر لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر، وذلك لا نظير له.
2. أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً، نحو: (زيد)، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجُز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه، فدلّ ذلك على أنه غير عامل فيه.
3. أَن المبتدأ قد يكون ضميراً، والضمير لا يرفع إذا كان ضمير ما يعمل، فكيف إذا كان ضمير ما لا يعمل.

وذكر أبو حيان آراء بعض النحويين المغاربة بتصحيح مذهب سيبويه، قال: هذا الذي رُدّ به على سيبويه لا يلزم[2]:

أَمّا الأول: فلأَن طلبه للفاعل يخالف طلبه للخبر، فقد اختلفت جهتا الطلب، ويجوز عمل رفعين، أو نصبين من وجهين مختلفين، أَمّا من جهة واحدة فيمتنع.

وأَمَّا الثاني: وهو أن العامل إذا لم يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله فإنما ذلك فيما كان من العوامل محمولاً على الفعل، ومشبهاً به، والمبتدأ ليس من هذا القبيل لأن عمله متأصل؛ لأنه إنما يعمل فيه لطلبه له، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له.

وأمّا الثالث: فلا يلزم إلاّ لو كان المبتدأ يعمل بالحمل على الفعل، أو بالنيابة منابه وأمّا وهو يعمل بحق الأصالة فلا فرق فيه بين الظاهر، والمضمر، والجامد،

---

(1)انظر: المبرد، **المقتضب**، ج4، ص12. يقول المبرد: "وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ كما كان المبتدأُ مرفوعاً بالابتداء"، وفي موضع آخر صرّح بأَن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والعامل في الخبر الابتداء والمبتدأ، انظر، ج2، ص49، ج4، ص126.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص258–259.

وينظر هذه الردود المنقولة عن أبي حيان في: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد**، ج2، ص854. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص949.

والمشتق وإنما يعتبر هذا الذي ذكروه بالنسبة إلى الأفعال المتصرف منهـا، وغيـر المتصرف، أو ينوب مناب الأفعال من الأسماء.

وقد اختار ابن مالك هذا المذهب، ودافع عنه، أمّا أبو حيان فلم يأخذ به، وإنّما دافع عن مذهب سيبويه بالأقوال المذكورة.

المذهب الثاني: أَن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، ذكر ابن مالـك هـذا المذهب بلا نسبة[1]، ونسبه أبو حيان إلى الأخفش، والرّماني، وابن السراج، وتبعـه في ذلك أصحاب الشروح[2]، وما قاله ابن السراج يخالف هذا المذهب، يقـول فـي الحديث عن المبتدأ والخبر: "وهما مرفوعان أبداً فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما نحو، قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا"[3].

ويرى ابن مالك أن هذا المذهب لا يصحّ لأربعة أوجه[4]:

1. أَن الأفعال أَقوى العوامل، وليس فيها ما يعمل رفعين دون إتباع، فـالمعنى إذا جعل عاملاً كان أَضعف العوامل، فكان أَحقّ بألّا يعمل رفعين دون إتباع.

وردّه أبو حيان بأن بعض النحويين جعل الخبر مرفوعاً بالإتباع لرفع المبتدأ فعلى هذا يكون قد عمل العامل المعنوي رفعين بالإتباع[5].

2. أن المعنى الذي ينسب إليه العامل، ويمنع وجوده دخول عامل على مصـحوبه كالتمني، والتشبيه أَقوى من الابتداء؛ لأنه لا يمنع وجوده دخـول عامـل علـى مصحوبه، والأقوى لا يعمل إلّا في شيء واحد، وهو الحال، فالابتداء الذي هـو أضعف أَحق بأن لا يعمل إلّا في شيء واحد.

---

(1)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص261.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص259. ناظر الجـيش، **تمهيـد القواعـد**، ج2، ص854. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص949.

(3)ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج1، ص58.

(4)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص261-262. وينظر: الدّلائي، **نتـائج التحصـيل**، ج3، ص949-950.

(5)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص259. وينظـر: الـدّلائي، **نتـائج التحصـيل**، ج3، ص949.

وردّه أبو حيان بأنه قد عمل في الاسم، والخبر، والحال، فهي ثلاثة، وعمل الابتداء في اثنين، فقد انحط عن العامل اللفظي درجة[1].

3. أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتُقّ منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟.

وردّه أبو حيان بأن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ والخبر معاً، لا بالأَول فقط، فلم يتقدم معمول العامل المعنوي الأضعف، وإنما تقدم أحد معمولي الابتداء على الآخر[2].

4. أَن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء، ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط، والاسم الذي تضمّنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ. وردّه أبو حيان بأنه ينبني على أن الابتداء هو معنى حلَّ بالمبتدأ فقط[3].

المذهب الثالث: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهو رأي المبرد[4]، قال ابن مالك: وهو أيضاً مردود؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوّياً بلفظ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوّياً بلفظ، كتقوّي الفعل بواو

---

(1)المرجع نفسه، ج3، ص260. وينظر: **نتائج التحصيل**، ج3، ص950.

(2)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص260. وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص950.

(3)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص260. وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص950.

(4)انظر: المبرد، **المقتضب**، ج2، ص49.

المصاحبة أو كون العامل لفظا متقوّيًا بمعنى، كتقوّي المضاف بمعنى اللام، أو معنى مِن، فالقول بأَن الابتداء عامل يتقوى بالمبتدأ لا نظير له[1].

المذهب الرابع: أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالتجرّد للإسناد، والمراد بالتجرُّد التّعرية من العوامل اللفظية، ونسبه أبو حيان إلى الجرمي، والسيرافي، وكثير من البصريين[2] وقال ابن مالك: وفيه رداءة من ثلاثة أوجه[3]:

1. أنه يجعل التجرّد عاملاً، وإنّما هو شرط في صحة عمل الابتداء، والابتداء هو العامل عند سيبويه، وغيره من المحققين.
2. أنه جعل تجرّدهما واحداً، وليس كذلك؛ فإن تجرد المبتدأ للإسناد إليه، وتجرّد الخبر، إنّما هو ليسند إلى المبتدأ، وقد تباين التّجرّدان.
3. أنه أطلق التجرّد ولم يقيده، فلزم من ذلك ألا يكون مبتدأ، ولا خبراً ما جُرّ منهما بحرف زائد، نحو: ما فيها من أَحد.

وردّ أبو حيان هذه الأَوجه، ومجمل ما قاله: التجرّد والتّعرية، هو العامل، والابتداء شرط في عمل التجرّد، واتحد تجرّد المبتدأ، وتجرّد الخبر، فهما تجرّد واحد، والعامل الزائد كلا عامل، فلا حاجة لتقييده، وهذا المذهب من اختيار ابن عصفور وقد نصَّ على صحته، واختياره[4].

المذهب الخامس: أن المبتدأ ارتفع بالابتداء، وارتفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معا وقد نسب هذا المذهب إلى أبي العباس المبرد، ورُدّ بأنه يؤدي إلى منع تقديم

---

(1)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص262. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص261. ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص852. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص 950-951.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص261ـــــ 262، وينظر هذه المذاهب المنقولة عن أبي حيان في: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص856. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص951.

(3)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص262.

(4)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص262-263. وينظر: ابن عصفور: **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص340، 342.

الخبر لأنه لا يتقدم المعمول إلاّ حيث يكون العامل لفظاً متصرفاً، قال أبو حيان: ولا يُردّ هذا المذهب بأنه يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد؛ لأنه لا يجعل الابتداء عاملاً على انفراده، والمبتدأ كذلك، بل يكونان العامل في الخبر، وقد تنّزلا منزلة الشيء الواحد[1].

المذهب السادس: أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، وهو مذهب الكوفيين قال ابن مالك: وهو مردودٌ أيضاً؛ لأنه لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ كما كان المبتدأ رافعا للخبر، لكان لكل منهما بالتقديم رتبة أصيلة؛ لأن أصل العامل أن يتقدم على معموله فكان لا يمتنع: صاحبُها في الدار، كما لا يمتنع: في داره زيدٌ، وامتناع الأول، وجواز الثاني، دليل على أن التقديم لا أصليّة للخبر فيه[2].

أمّا أبو حيان فقد اختار مذهب الكوفيين، ودافع عنه بحجج قوية أخذت عدة صفحات، يقول: والذي نذهب إليه، ونختاره قول الكوفيين: بأن كلّاً منهما رافع للآخر، وذلك أن كلّاً منهما يقتضي الآخر، فينبغي أن يكون عاملاً فيه، إذ أَصل العمل إنما هو اللفظ، ولم نجد إلّا مبتدأ وخبراً، ووجدناهما مرفوعين، وأَمكن أَن يُنسب العمل لكل منهما في الآخر، وكان في ذلك بقاءٌ على أنّ العامل لفظي دون إدّعاء ما لا يصحّ من أن يكون العامل معنوياً، والمعاني كلّها ليس ثَمَّ لفظ يدلّ عليها، ولم يثبُت لها عمل في موضع اتفاق[3].

وواضح من موقف أبي حيان عنايته بالألفاظ في اختياراته، بل في أكثر آرائه النحوية، على عكس ابن مالك الذي صَبّ اهتمامه على المعاني في دراساته النحوية.

المذهب السابع: أَن الابتداء عامل في المتقدم منهما، والمقدّم عامل في المؤخر فإذا قلت: زيدٌ قائمٌ، فالابتداء عامل في المبتدأ، وهو زيدٌ، وزيدٌ عامل في قائم، وإذا

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج3، ص264. والدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص952. وينظر: المبرد، **المقتضب**، ج4، ص126.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص263.

(3)انظر: **التذييل والتكميل**، ج3، ص266–270. وقد ردّ أبو حيان بعشر ردود على من احتج ببطلان مذهب الكوفيين، انظر هذه الردود في نتائج التحصيل، ج3، ص953–955.

قلت: قائمٌ زيدٌ، فالابتداء عامل في قائم، وهو الخبر، والخبر عامل في زيد، قال ناظر الجيش: ذكره ابن أبي الربيع، ونسبه إلى الكوفيين[1].

المذهب الثامن: أن المبتدأ ارتفع لشَبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل، ولا يستغني عن الخبر، كما لا يستغني الفاعل عن خبره، وهو الفعل، ذكر هذا المذهب ابن عصفور، وأبطله بوجهين: الأول: أن الشبه معنى، والمعاني لم يثبُت لها العمل.

والثاني: أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر، لأن المخبر عنه قبل الخبر، وليس كذلك الفعل والفاعل؛ لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه، وهو الفاعل فاللفظ ليس وفق المعنى[2].

قال ابن أبي الربيع: يمكن أن يقال: إنّ المبتدأ عمدة، والخبر عمدة، والفاعل عمدة، فيجب أن يُرفع المبتدأ والخبر كما رُفع الفاعل؛ لاشتراكهما في أن كلّ واحد من الثلاثة عمدة، على أن الرفع في المبتدأ والخبر بعلةٍ واحدة[3]، فقد فسّر العلاقة بين المسند، والمسند إليه في الجملة.

لقد عرضت هذه الآراء على تشعّبها؛ لأنها تمثل جانباً من الدرس النحوي عند شرّاح التسهيل، وتوضح طريقتهم في البحث، وردِّ الآراء، وأساليبهم في الاختيار من بين المذاهب المذكورة، ومواقفهم من تلك الظواهر النحوية.

على أن أبرز هذه المواقف، هو موقف أبي حيان الذي لم يرفض نظرية العامل وإنما قدّم العوامل اللفظية على العوامل المعنوية، وحاول تقدير العامل اللفظي، لأنه يرى أن العامل المعنوي ضعيف، ولم يثبت له عمل في موضع اتفاق.

أمّا ابن مالك، فيرى أن عمل العامل المعنوي ثابت، وإن كان العامل المعنوي أضعف من العامل اللفظي، يقول في عمل كان وأخواتها: وإذا دخل شيء من هذه

---

(1)انظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج2، ص860.

(2)انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص340. وينظر: **تمهيد القواعد**، ج2، ص860.

(3)انظر: ابن أبي الربيع، عبدالله بن أحمد(ت688ه): 1986م، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ص545.

الأفعال على خبر متعدد نَصب الجميع، كما يَنصب الخبر الذي لم يتعدد، فيقال في: هذا حلوٌ حامضٌ: كان هذا حلواً حامضاً، وذلك أن ارتفاع الخبرين فصاعداً ثبُت بعامل، أي الابتداء، وكان وأخواتها أَقوى منه، ولذلك انتسخ عمله بعملها، فكما جاز للعامل الأضعف أن يعمل في خبرين فصاعدًا، كذلك يجوز للعامل الأقوى، بل هو بذلك أَولى.

وأيضاً أبطل الرأي القائل بأنه لا يُنصب بأفعال هذا الباب إلا خبر واحد، قال: "وهذا منع لا يلتفت إليه، ولا يُعرّج عليه"[1].

أمّا صاحب النتائج، فقد اكتفى بنقل هذه الآراء النحوية، وبسط القول في المناقشات، والردود، ولم يصرّح بموقفه منها، ولكنّي أجده مؤيداً لأبي حيان بتقديم العوامل اللفظية على العوامل المعنوية، وبأن العامل المعنوي ضعيف، ولم يثبُت له عمل في موضع اتفاق.

3.3 في الإعراب:

الإعراب في اللغة: الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها[2]، وهو المناسب للمعنى الاصطلاحي، لأَن القصد به إبانة المعاني المختلفة، ويطلق على التحسين، والتغيير، وإزالة الفساد، والتكلم بالعربية[3].

---

(1)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص320.

(2)ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت395ه): 1986م، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج3، ص664.

(3)انظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761ه): 2007م، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوردي العلمية، عمان، ج1، ص271. وفي الأصل الذي نقل منه الإعراب أوجه، ينظر: السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ج1، ص164.

أَمّا في الاصطلاح: ففيه مذهبان:

أَحدهما: أنه لفظي: فهو أَثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو آخر الكلمة[1]، وإليه ذهب ابن مالك ونسبه للمحققين، قال: وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة، أو سكون، أو ما يقوم مقامها، وقال في حدّه: " الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أَو حذف"[2].

والمقتضى هو المطلوب، أي: لبيان ما يطلبه العامل من فاعلية، أو مفعولية، أو إضافة في الاسم، ومن طلب، أو استئناف، أو تعليل في الفعل.

والثاني: أنه معنوي: فهو تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، فتكون الحركات أدلة وعلامات للإعراب، وهو رأي أكثر المتأخرين من المغاربة[3] ، ورجّحه أبو حيان، قال: وجَعْلُ الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ؛ لأن الإعراب إذا أطلق اصطلاحاً على التغيير، فقد خصص ببعض التغييرات وفي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته، وإذا أطلق على اللفظي كان نقلاً للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية[4].

أمّا ابن مالك فيرى أن الإعراب لا يصلح أن يحدَّ بالتغيير، وطعن في حجة القائلين بأن الإعراب تجدد في حال التركيب، وأنه متغير عن الحالة التي كان عليها وهي السكون، قال: "إنّ المبني على حركة مسبوق بأَصالة السكون، فهو متغير

---

(1)انظر: ابن هشام، عبدالله بن يوسف (ت761ه): 2004م، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ص58. السيوطي: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص41.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص38. وينظر: **نتائج التحصيل**، ج1، ص260.

(3)انظر: السَّنهوريّ، علي بن عبدالله (ت889ه): 2006م، **شرح الآجُرُّوميّة في علم العربية**، تحقيق: محمد خليل شرف، ط1، دار السلام، القاهرة، ج1، ص151. وينظر: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669ه): 1972م، **المقرّب**، تحقيق: أَحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد، ج1، ص47.

(4)انظر: **التذييل والتكميل**، ج1، ص117. **نتائج التحصيل**، ج1، ص263.

أيضاً ولا يخلّص من هذا القدح قولهم: لتغيُّر العامل، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد؛ لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة بعامل، ثم خلفه عامل آخر في حال التركيب، وذلك باطل بيقين، إذ لا عامل قبل التركيب"[1] ، وتبعه على هذا القول المرادي، وردَّ بما قاله ابن مالك[2].

أمّا صاحب النتائج فقد نقل عن أبي حيان كلَّ ما ذكره في مذاهب النحويين وآرائهم، وفي مسائل الخلاف والأحوال، وعلى عادته يجعل من هذه النصوص سؤالاً وجواباً، أو رداً واعتراضاً، أو شرحاً وتفصيلاً، وعلى الأغلب لا ينسب من هذه المقولات المطولة لأبي حيان إلا الردّ والاعتراض على ابن مالك، وبعض النحويين.

وقال في هذه المسألة بعد أن نقل أقوال العلماء في حدود الإعراب: " وهي تعاريف من يرى أنه معنوي، وهو قول الأكثر، لكونه فيها قبولاً، وشكلاً، ووضعاً وتغيّراً، واختلافاً، وهي معان، ولإضافة الحركات إليها، كضمة إعراب، والمضاف غير المضاف إليه"[3].

وهذا كلام ليس مفهوماً؛ لأَن الشارح حاول أن يبدي رأيه، فجمع هذه الكلمات والجمل من نصوص مختلفة، وهي عبارة عن مفاهيم، وبراهين فصّلها أبو حيان.

ثم يقول رداً على أبي حيان:" قال المصنف: ترجيحاً لمذهبه، وتزييفاً لرأي الأكثرين، وقد ذكر ما لزم طريقة واحدة من وجوه الإعراب: وبهذا اللازم يعلم فساد قول من رأى أن الإعراب تغيير"[4]، ولا يخفى ما في هذين الرأيين من تناقض، وردّ للأقوال بعضها البعض.

---

(1)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص38.

(2)المرادي، **شرح التسهيل**، ج1، ص82.

(3)الدّلائي، **نتائج التحصيل**،ج1، ص265. وينظر:الآراء التي ذكرها أبو حيان وما فيها من وضوح وتفصيل في: **التذييل والتكميل**، ج1، ص115-119.

(4)الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص265. وينظر ما قاله ابن مالك في : **شرح التسهيل**، ج1، ص38.

إن هذا الإشكال المصطلحي في التفكير النقدي، لا يُغيّر من حقيقة الإعـــراب التي تتمثل في تغيّر أواخر الألفاظ صوتياً، أو مقطعياً عند خروجها مـــن المخـــزون المعجمي إلى التركيب اللغوي، والواقع الاستعمالي، فحركات الإعراب دلائل علـــى المعاني، والتفريق بين المعاني يكون بالحركات، وبغيرها.

ومن الأمثلة التي توضح اختيارات شرّاح التسهيل، وطريقتهم فـــي عـــرض الآراء والمذاهب في مسائل الإعراب، الخلاف في إعراب الأسماء الستة، وقد ذكر ابن مالك بعض هذه الآراء، ولم ينسبها إلى أحد من النحويين[1].

أمّا أبو حيان، فقد ذكر في هذه الأسماء عشرة مذاهب، ونقلها صاحب النتائج في شرحه[2]، كما نقلها ناظر الجيش[3]، والمرادي في شـــرحه علـــى التســـهيل[4]، والسيوطي في همع الهوامع[5]، وسأعرض هذه المذاهب كما جاءت في كتاب التذييل والتكميل[6]:

المذهب الأَول: أَنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأُتبع فيها ما قبـــل الآخر للآخر، كقام أَبُوْكَ: أصله أَبَوُكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فأصـــبح أَبُوُك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، ومررت بأَبِيْكَ: أصله بأَبَوِكَ، ثم أُتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأَبِوِكَ، ثم استثقلت الكسرة علـــى الـــواو فحـــذفت، فصار بأَبِوْك ثم انقلبت الواو ياءً، لسكونها، ولكسرة ما قبلها، فصار بأَبِيْكَ، ورأيـــتُ أَباكَ: أَصله أَبَوَكَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والأَولـــى أن نقـــدر أن حركة الباء هي حركة إتباع بعد حذف حركة الأصل، لتتوافق الأحوال كلها رفعـــاً، ونصباً، وجراً في الإعراب[7].

---

(1)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص47.

(2)انظر: المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**،ج1، ص308-313.

(3)انظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص253-259.

(4)انظر: المرادي، **شرح التسهيل**، ج1، ص94-96.

(5)انظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج1، ص123-126.

(6)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص175-185.

(7)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص175.

ونسب أبو حيان هذا المذهب إلى سيبويه، وأبي علي الفارسي، وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وعلى هذا المذهب يكون الحرف الأخير هو حرف الإعراب، وليس بعلامة الإِعراب، ووجه الصحة فيه أن أَصل الإِعراب أن يكون بالحركات الظاهرة والمقدرة، والإعراب مقدر على هذه الحروف[1].

المذهب الثاني: أن هذه الأَحرف نفسها هي الإِعراب، وأَنها نابت عن الحركات وهو مذهب قطرب (ت206ه)، والزِّياديّ (ت249ه)، والزجاجي (ت337ه) [2] من البصريين، وهشام الضرير (ت209ه) من الكوفيين في أحد قوليه[3].

وهو المشهور في إعراب هذه الأسماء، واختاره ابن مالك، قال: " إنه أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف؛ لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً، وإلغاء ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة"[4].

وضُعّف اختيار ابن مالك، بأَن الواو توجد في هذه الأسماء قبل دخول العامل عليها، فلو كان إعراباً لم توجد فيه إلّا بعد دخول العامل، وأن الإعراب زائد على

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص175.
وينظر: الفارسي، الحسن بن أحمد (ت 377ه): 1985م، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، ج2، ص896. والفارسي:1986م، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، عالم الكتب، بيروت، ص185.

(2)انظر: الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340ه): 1984م، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص3-6. توفي سنة (337ه) على أرجح الأقوال.

(3)انظر: العكبري، عبدالله بن الحسين (ت616ه): 1986م، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص194.

(4)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص47.

الكلمة، فيؤدي ذلك إلى بقاء(فِيكَ) و(ذِي مالٍ) على حرف واحد، وهما معربان وصلاً وابتداءً[1].

المذهب الثالث: أَنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، والحروف إشباع وهو مذهب المازني (ت230ه)، واختيار الزجاج (ت311ه)، ورُدّ بأَن الإشباع بابه الشعر[2].

المذهب الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهي حركات منقولة من هذه الحروف، وهو مذهب الربعي (ت420ه) ومَن وافقه، وردّ بأن النقل لا يكون إلاّ في الوقف، بشرط أن يكون الحرف المنقول إليه الحركة ساكناً صحيحاً، والمنقول منه صحيحاً، وبأنه يستلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر[3].

المذهب الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياءً لأجل الكسرة، وألفاً لأجل الفتحة، وهو مذهب جماعة من المتأخرين ومنهم: الأعلم الشنتمري(ت 476ه)، وابن أبي العافية (ت509ه) [4].

وردّه أيضاً أبو حيان: بأن الحروف إمّا أن تكون لامات الكلمة رُدّت إليها حالة الإضافة، أو تكون زائدة نشأت عن الحركات، فإن كانت زائدة، فهو الإشباع، وقد تقدم ردّه في المذهب الثالث.

وإن كانت لامات الكلمة رُدّت إليها، فيلزم من ذلك جعل الإعراب في عينات الكلمة أوفي فاءاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الإعراب، أو العينات التي

---

(1)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص181. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص308.

(2)انظر: العُكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص194. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص182. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص311.

(3)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 177، 183. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص312.

(4)انظر: الأَعلم الشنتمري، **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، ج1، ص16،30. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص312.

هي محل الإعراب عند فقد اللامات، وذلك لا يجوز؛ لأن الإعراب إنما يكون في آخر الكلمة لفظاً، أو تقديراً[1].

المذهب السادس: أنها معربة من مكانين: بالحركات والحروف معاً، وهو مذهب الكسائي (ت189ه)، والفراء (ت207ه)، وردّ بأنه لا نظير له، إذ لا يوجد علامتا إعراب في معرب واحد[2].

المذهب السابع: أنها معربة بالتغيير، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وهو مذهب الجرمي (ت225ه)، وهشام الضرير في أَحد قوليه، ورُدّ بعدم النظير، إِذ لم يوجد في الأسماء المفردة، معتلة الآخر كانت، أو صحيحة ما إعرابه كذلك، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً، والعدم لا يكون علامة للإعراب[3].

المذهب الثامن: أَن (فاك) و(ذا مال) معربان بحركات مقدرة في الحروف، وأَن أَباك وأَخاك، وحماك، وهناك معربة بالحروف، وهو مذهب السُّهيلي (ت581ه) وتلميذه أَبي علي الرُّندي (ت616ه)، وردّ بما رُدّ به المذهب الثاني، وهو الإعراب بالحروف[4].

المذهب التاسع: أن الحروف دلائل إعراب، وهو مذهب الأَخفش (ت221ه) واختُلف في تفسيره على قولين: أَنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص183.

(2)انظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت646ه): **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج1، ص117. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص177، 183. والدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص312-313.

(3)انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص54. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص184،177. المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص313.

(4)انظر: السّهيلي، عبد الرحمن بن عبدالله (ت581ه): 1992م، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ص80.

حروف العلة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها، ونسبه أبو حيان إلى الزجاجي، والسّيرافي[1].

والقول الآخر: أنها حروف إعراب، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير، ونسبه أبو حيان إلى ابن السراج، وابن كيسان، فيكون هذان القولان مذهبين، وهما التاسع والعاشر، وردّ أيضاً بأنه لا يكون حرف إعراب إلاّ ويكون فيه الإعراب، إمّا ظاهراً، وإمّا مقدراً[2].

وذكر صاحب النتائج قولاً حادي عشر، وهو أن هذه الأسماء في الرفع فيها النقل، وفي النصب البدل، فالأصل في جاء أَخوكَ: أَخَوُكَ، فنقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل في رأيت أخاك: أَخَوَكَ، فأبدلت الواو ألفاً، والأصل في مررت بأخيكَ: بأَخَوِكَ نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وهو موافق للمذهب الرابع إلاّ في النصب، ونسب إلى ابن أبي الربيع[3].

ويظهر من خلال هذه المذاهب، والآراء المختلفة، أن الدرس النحويّ عند المغاربة يميل إلى دراسة النشاط النحوي عند النحاة الذين سبقوهم في تحديد وجهة النحو العربي؛ لذلك تميزت أبحاثهم بعرض المقولات النحوية، وأوجه الخلاف، وقد توفرت لهم الكثير من المؤلفات النحوية التي مكنتهم من الحفظ، وسعة الاطلاع، حتى أصبح الحفظ حجة عند الكثير منهم، فتجدهم يرددون مقولة أَبي حيان: "من حفظ، حجةٌ على من لم يحفظ"[4].

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص178. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص313.

(2)انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص178،185. ابن أم قاسم المرادي، **شرح التسهيل للمرادي**، ج1، ص96. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص313.

(3)انظر: ابن أبي الربيع، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ج1، ص195. وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص313. و**شرح التسهيل للمرادي**، ج1، ص96.

(4)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص163.

لقد نقل ناظر الجيش مقولة أبي حيان، ونسبها له، بقوله: " قال الشيخ "، ويكرر ذلك على الأَغلب عند نقله عن أبي حيان. ينظر: ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص261.

على أَن الخلاف في مسائل الإِعراب نستطيع أن نردّه إلى الاختلاف في حقيقة الإعراب نفسه؛ لأَن بعض النحويين يرى بأن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، والبعض الآخر يرى أَن الإعراب لفظ دال على الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وبأنه الفارق بين المعاني العارضة، وهذا الفارق يكون بالألفاظ، وهي الحركات فأصبح الإعراب هو لفظ الحركة؛ لذلك قلنا بأَن الخلاف في حركات الإعراب، أَو مسائل الإعراب، هو خلاف في حقيقة الإعراب.

وعلى هذا يحمل اعتذار ابن الحاجب عن حدّه للإعراب بأنه "ما اختلف آخِره به" يقول: ليس عندي اختلاف هو إعراب البتة، وقولهم: إن ثَمَّ اختلافاً، هو الإعراب إنما هو نزاع في عبارة، بل الرفع، والنصب، والجر، هي الحركات، والحروف فيما أعرب بالحروف، وكل ما كان إعراباً بحرف، فهو عندي الإِعراب، ثم اعتذر عن النحويين بأنهم حدّوا المعرب بالوصف، ولم يحدوه بغيره[1].

أمّا المرابط الدّلائي (صاحب النتائج) فيمزج ما بين كلام أبي حيان وابن مالك، وينسب من الأَقوال مواضع الاعتراض على الأغلب، أمّا باقي الكلام فيجعله إن قيل قلت، وهناك فرق ما بين الأسلوبين. ينظر: المرابط الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص298.

(1)ابن الحاجب، عثمان بن عمر (646ه): 1989م، **أَمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قداره، دار عمار، عمّان، ج2، ص519.

وينظر: الحريري، القاسم بن علي (ت516ه): 2002م **شرح مُلحة الإعراب**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط1، دار الكلم الطّيّب، دمشق، ص79، 82.

وينظر نقد المحدثين لمذاهب الإعراب: مصطفى، إبراهيم: 1958م، " **مذاهب الإعراب** "، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العاشر، مطبعة القاهرة، ص53. أنيس، إبراهيم: 1978م، **من أسرار اللغة**، ط6، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص254. أنيس، إبراهيم: 1958م، " **رأي في الإعراب بالحركات** "، مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء العاشر، مطبعة التحرير، القاهرة، ص55. عون، حسن: 1952م، **اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة**، ط1، مطبعة رويال، الإسكندرية، ص82.

وينظر الأصل في منشأ هذه الحركات والتفسير الصوتي لها: عبابنة، يحيى: 2005م، **علم اللغة المعاصر: مقدمات تطبيقية**، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص73-80.

4.3 في التعليل:

يعد التعليل من الأسس المنهجية في الـدرس النحـوي، وهـو مـن أبـرز الموضوعات التي تكشف عن تأثّر النحو بغيره من العلوم، وأهمها أصـول الفقـه، فكانت نشأته استجابة لظروف، وبواعث عربية إسلامية دون تأثر خارجي. فقد ذكر السيوطي أن ابن جني قال: "إن أصحابنا انتزعوا العلل من كتب محمد بن الحسـن، وجمعوها منه بالملاطفة، والرفق"[1].

وقد أَخذ النحاة على اختلاف مذاهبهم بمبدأ التعليل منذ النشأة الأولـى للنحـو فكلّ حكم نحويّ يعلّل، وكلّ ظاهرة نحوية كلية، أو جزئية لا بد لها من علّة عقليـة، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغوصون على كوامن العلل، وخفيَّاتها، ودفائنها، وكل نحوي بصري، أو كوفي، أو بغدادي، يجرِّب ملكاته الذهنية، ويسـتنبط علـلاً جديدة، فكل ما قيل في العلل لا ينفي أصالتها في الفكر اللغوي عند العلماء العـرب منذ أقدم العصور[2].

إن العقول متعلقة بربط المسببات بأسبابها، والمقدمات بنتائجها، والشـيء إذا ظهر وجهه، وعُرف بابه كان بالنفس أعلق، وهي له أطلب، وهنا تبدو أهمية العلـة

---

(1)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص75.

وينظر: كارتر، "**جذور النحو العربي**"، ص11، 14، 15، 24. ويخلص المستشرق الانجليزي كارتر إلى أن النحو العربي له علاقات قوية مع الفقه في كل من الهدف والمـنهج، فكـل منهما وسيلة للحكم الاجتماعي، كما أن هناك علاقات متبادلة بين الأسس اللغويـة للفقـه والطبيعة الفقهية للأفكار اللغوية، ويرى تأثيراً قوياً ممارساً من قبل علم الفقه على النحـو ومصطلحاته كما هي موجودة في كتاب سيبويه، كما يعلي من مكانة النحو العربي، ويبدو ذلك من مقارنته بين سيبويه واللغويين المحدثين، واعتبره نحوياً وظيفياً، لأنـه اسـتعمل طريقة تشبه مشابهة جوهرية منهج تحليل المكونات الأولية المعاصر، ويرى أنه لو ولـد سيبويه في عصرنا لتبوأ مكانة بين دي سوسير، وبلومفيلد. وينظـر: كـارتر، مايكـل: 1983م، "**قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي**"، حوليات الجامعة التونسية، العدد الثاني والعشرون، تونس، ص245.

(2)انظر: مقدمة شوقي ضيف لكتاب (**الإيضاح في علل النحو للزجاجي**).

النحوية في إظهار حكمة اللغة العربية، ودقّة أبنيتها، ومفرداتها، وتراكيبها، وبيان مهارة وذوق الناطق بها، فكل ظاهرة في المفردات، والتراكيب لم تقع اعتباطاً، وإنّما كانت عن حكمة قصدها المتكلم العربي، وأظهرها النحوي[1].

وهذه العلل التي ذكرها النحويون ليست منقولة عن العرب، وإنما اجتهد النحويون في استخراجها، ويعد الخليل بن أَحمد أَول من بسط القول في العلل النحوية، فقد حكى الزجاجي: أن الخليل سئل عن العلل التي يعتلّ بها في النحو أَأَخذها عن العرب، أَم اخترعها من نفسه؟ فأجاب بأن "العرب نطقت على سجيتها، وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها، واعتللت أَنا بما عندي أنه علة لما علّلته منه، فإن أكن أَصبت العلة فهو الذي التمست"، وكان آخر جوابه قوله: "فإن سنح لغيري علّة لما علّلته من النحو، هي أليق مما ذكرته بالمعلول، فليأتِ بها".

ويعلق الزجاجي على ذلك بقوله: "وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[2].

لقد كان للتعليل النحوي الذي شرّعه الخليل الفضل في إعطاء الدرس النحوي صفة العلمية بالتفسير لا بالوصف، فلو توقف الخليل، وسيبويه عند الوصف دون التعليل؛ لكان عملهم أَقرب إلى عرض مادة اللغة منه إلى النحو[3]، ويلقانا التعليل لبعض الظواهر النحوية في الصفحات الأولى من الكتاب، فقد توقف سيبويه معللاً لعدم جزم الأَسماء بقوله: "وليس في الأَسماءِ جزم، لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا

---

(1)انظر: محمد، شعبان زين العابدين: 2002م، **العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: دراسة تحليلية موازنة**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، ص6.

(2)الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق (ت377ه): 2011م، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط7، دار النفائس، بيروت، ص60.

(3)انظر: الغامدي، محمد سعيد: 2006م، "**اللغة والكلام في التراث النحوي**"، مجلة عالم الفكر، المجلد 34، العدد الثالث، ص93.

ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة"[1] ، فهي أول علة مدونة في المصنفات النحوية.

ولعل الزجاجي تنبه إلى طبيعة هذه العلل، فذكر أَقسامها، وجعلها ثلاثة: تعليمية وقياسية، وجدلية نظرية[2]:

1. العلل التعليمية: وهي التي يُتوصّل بها إلى معرفة كلام العرب، وتُعنى بتفسير الواقع اللغوي، ويتم فيها تحديد الوظائف النحوية، فالعلة في نصب (زيداً) من قولنا: إنّ زيداً قائم، هي مجيء إنّ قبله، وهذا التعليل أَقرب إلى وصف القواعد النحوية.
2. العلل القياسية: وهي التي تربط بين الظواهر المختلفة عن طريق ملاحظة ما بينهما من صلات، كأن يقال لمن نصب زيداً بـ (إنَّ)، لِمَ وجب أَن تنصب إنّ الاسم؟ فيقول: لأَنها هي وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه، وأعملت إعماله، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول به لفظاً، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً، وهي تضارع الفعل الذي قُدّم مفعوله على فاعله.
3. العلل الجدلية النظرية: وهي التي تعلل العلل التعليمية والقياسية، فكل ما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذه العلل يدخل في باب النظر والجدل، كأن يقال: فمن أَي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأَي الأفعال شبهتموها؟ ولمَ لمْ تشبّهوها بما جاء على الأصل من تقديم الفاعل على المفعول؟ والإجابة عن هذه الأسئلة تقتضي من النحاة تفسير اللغة بما يدرك بالعقل، فيختلف التفسير باختلاف العقول والإدراك.

---

(1)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص14.

(2)انظر: المبارك، مازن:1984م، **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح**، ط2، دار الفكر، دمشق، ص62. وينظر: الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص64.

وكانت هذه العلل سبباً في ثورة ابن مضاء القرطبي على النحو العربي، فذهب يدعو إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، ونفيها من كتب النحو، إذ وجدها لا تفيد الناطقين شيئاً في نطقهم بالعربية الصحيحة سوى البعد بهم في التخيل والوهم فالأساس الذي بنى عليه رأيه في التعليل، أنّ ما يفسِّر النطق مقبول، وما يتعلق بغير النطق مرفوض[1].

وإِنْ كانت أفكار ابن مضاء قد وجدت طريقها عند الباحثين المحدثين، فإنها لم تكن مؤثرة في الدرس النحوي عند المتأخرين من النحاة، وربما أثارت حفيظتهم فأكثروا من استخدام العلل في تفسير المسائل النحوية، واستندوا إِليها في اختياراتهم وترجيح الآراء والمذاهب، فنجدهم يعللون للمسأَلة بأكثر من علة، حتى وصلوا إلى حدِّ الإسراف في تعليلاتهم، إذا ما استثنينا بعض الكتب المختصرة، كشرح ابن عقيل على التسهيل، فقد اتسم بالسمة التعليمية بذكر القاعدة والمثال.

وهناك تقسيمات أُخرى للعلل النحوية ذكرها السيوطي في أصوله، قال: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطّرد على كلام العرب، وتنساق إِلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أَغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأُولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً[2]، فالعلل التي يعرف بها كلام العرب، يدخل فيها ما سمّاه الزجاجي: العلل التعليمية، والعلل التي لا يعرف بها كلام العرب، وإنما تبيّن الحكمة والمقاصد، والأغراض، هي ما أطلق عليها الزجاجي: العلل القياسية، أو علل الجدل والنظر، والقسم الأول هو الأكثر، وأَقسامه كثيرة،

---

(1)انظر: ابن مضاء القرطبي، أَحمد بن عبد الرحمن (ت592ه): 1982م، **كتاب الرَّد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة، ص130، 141. وينظر: عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ص157.

(2)السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص71.

والمشهور منها أربعة وعشرون نوعاً ذكرها السيوطي، وغيره من القدماء والمحدثين[1].

فأصبحت معروفة بالتسمية والمثال في الدراسات النحوية، ولا أرى داعياً لذكرها في هذا البحث خشية التكرار والإطالة، وسأكتفي بعرض بعض الأمثلة التي توضح طريقة شرّاح التسهيل في توظيف العلل النحوية في اختيارهم، وفي ترجيح الآراء، أو الرّد والاعتراض.

1-علة اختصاص الجرّ بالاسم والجزم بالفعل:

يقول ابن مالك في تعليل هذا الاختصاص: "لما كان الاسم في الإِعراب أصلاً للفعل كانت عوامله أصلاً لعوامله، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يُفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل، وعدم تعلقهما بعامل آخر، بخلاف عامل الجر، فإنه غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حُذف الجارُّ نُصب معموله، وإذا عُطف على المجرور جاز نصب المعطوف، وربما اختير النصب، فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال، وإمكان التفريع عليهما، وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم، وجُعل جزم الفعل عوضاً مما فاته من المشاركة في الجر، فانفرد به ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإِعراب بتعادل، وذلك أن الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلّق بغيره، والجرّ راجح بكونه ثبوتيّاً، بخلاف الجزم، فإنه بحذف حركة أو حرف، فتعادلا بذلك"[2].

نقل أصحاب الشروح هذا التعليل، فمنهم مَن ردّه كأبي حيان، ومنهم من استحسنه كناظر الجيش، ومنهم من سكت عنه كالمرادي الذي أدخله في شرحه، ولم يصرح بأنه قول ابن مالك، فأخذ عنه الدماميني معتقداً بأنه من تعليلاته، أمّا صاحب

---

(1)انظر في تفصيلها: السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ص71-73. الشاوي: **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي**، ص104-107. عيد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ص138-140.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص44.

النتائج فنقل تعليل ابن مالك، ثم أَورد ردَّ أَبي حيان، ولم يعقب عليه، فيكون تابعاً لأبي حيان في رأيه[1].

أمّا ردُّ أبي حيان فقوله: وهذا التعليل الذي ذكره لاختصاص الجرِّ بالاسم والجزم بالفعل، لو كان صحيحاً كان ينبغي أن لا يذكره في هذا الكتاب، لكونه جامعاً لأكثر أحكام النحو موضوعاً لذلك، ولم يقصد المؤلف فيه إلى تمثيل حكم، ولا لتعليله، ولا لدليله السمعي، فذكره لتعليل ذلك ليس بمناسب[2].

ثم يقول: وأمّا طلب العلة لاختصاص كل واحد منهما بما اختص به، فقد أَطال النحويون في بحثه بما لا فائدة في ذكره، والصواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا بأَن التعرض لامتناع الجرِّ من المضارع المعرب، وامتناع الجزم من الأسماء المعربة على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغات، والسؤال عن مبادئ اللغات لا سبيل إليه؛ لأنه يؤدي إلى تسلسل الأسئلة، فالسؤال إِذا وضع عن انفراد الأسماء بالخفض والأفعال بالجزم مطلقاً لم يخل أن يكون: لأَيِّ شيء لم تُجزم الأَسماء بجوازم الأفعال أَو بعامل من عواملها يعمله بدل عمله أو مع عمله؟ وكيفما فُرض السؤال فإنه يلزم مثل ذلك في الرفع والنصب، فيُسأل: لأي شيء لم ترتفع الأفعال بروافع الأسماء أَو بعامل من عواملها التي لا تعمل الرفع بدل عمله أو يعمله مع عمله؟ ولأيّ شيء لم تنصب بنواصب الأسماء أو بعامل من عواملها التي لا تعمل النصب بدل عمله أو مع عمله حتى يعمل الرافع للأفعال بدل رفعه نصباً، أَو يعمل مع رفعه نصباً؟ ومثل ذلك السؤال يلزم أيضاً في روافع الأَسماء ونواصبها، فكما لا يُتعرض لتعليل ذلك لأنه سؤال عن مبادئ اللغات؛ لأَنه بتقدير أن يكون الأمر على ما سأل عنه تَسُوغُ له السؤال: لِمَ لمْ يكن الأمر بخلاف ذلك؟ فيؤدي إلى

---

(1)انظر: **شروح التسهيل:** أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص138- 139، ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص 245، ابن أم قاسم المرادي، **شرح التسهيل للمرادي**، ج1، ص86، الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ج1، ص132- 133. الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص279-281.

(2)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 138- 139.

تسلسل السؤال فكذلك لا ينبغي أَن يُتعرض لامتناع الخفض من الأفعال، والجزم من الأسماء مطلقاً وإنما ينبغي أَن يُسأل عما كان يجب قياساً فامتنع[1].

أمّا تعليل ابن مالك فقد جمع فيه بين علتين: علة اختصاص الجرّ بالاسم، وعلة اختصاص الجزم بالفعل، والسبب في ذلك أن النحوي لا يستطيع تعليل جرّ الاسم بمعزل عن جزم الفعل، فما اختص به الاسم فقد امتنع من الفعل، وما اختص به الفعل فقد امتنع من الاسم، ولأَن العوامل مشتركة بينهما وكذلك العوارض، سيؤدي التعليل إلى دخول النصب والرفع في العلة، ومن ثم لا بد من تعليل ذلك، وهذا سيقود إلى تعليل الإعراب إِن لم يكن النحو بأكمله، وهو ما قصده أبو حيان بأن التّعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم على الإطلاق، تعرض للسؤال عن مبادئ اللغة، ويعني بالإطلاق: انفراد العلة في جرّ الاسم، أو الانفراد في جزم الفعل، بمعنى أنه لا يوجد علة مطلقة في جرِّ الاسم، وكذلك لا يوجد علة مطلقة في جزم الفعل، فلا بد من المشاركة في العلة بالامتناع أَو الاختصاص.

قال سيبويه في تعليل امتناع الأسماء من الجزم: "وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة"[2] والتّمكن هو عدم مشابهة الفعل، وفي ذهاب التنوين مشابهة للفعل.

وقال في تعليل امتناع الأفعال من الجرِّ: "وليس في الأفعال المضارعة جرّ كما ليس في الأسماء جزم؛ لأَن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين، وليس ذلك في الأفعال"[3] ، فالمجرور مضاف إليه واقع موقع التنوين، ودخول التنوين مشابهة للاسم.

---

(1)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص139–140، وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص280– 281.

(2)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص14، وينظر: السيرافي، الحسن بن عبدالله (ت 368ه): 2008م، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص25–27.

(3)سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص14.

نخلص إلى أن ابن مالك في هذا التعليل ذكر أنواعاً مختلفة من العلل، وهي علة أصل، وعلة افتقار، وعلة مشاركة، وعلة تعويض، وعلة استغناء، وعلة معادلة.

أمّا أبو حيان فقد قدح العلة بالعلة، وذكر ما يمكن أَن يعلل بعد ردِّه السابق على ابن مالك، فعلل امتناع الفعل المضارع من الخفض إذا أُضيفت إليه أَسماء الزمان، وعلل امتناع الأسماء التي لا تنصرف من الجزم[1].

2- علة إعراب الفعل المضارع:

أخذ ابن مالك بقول البصريين إِن الإعراب أصل في الاسم فرع في الفعل، وخالف في العلة المقتضية لإعراب الفعل المضارع، فبيّن أن المضارع تعرض له مع التركيب معانٍ، كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وكون الفعل المضارع مأموراً به، أو معطوفاً، أو علة، أو مستأنفاً، وهو تعليل الكوفيين في إعراب الفعل المضارع، وفي ذلك يقول: وهذا الضرب تتعاقب معانيه على صيغة واحدة، فتفتقر إلى إعراب يميز بعضها عن بعض، والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول المعاني مع التركيب، فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ لأَن معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجباً، والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعان يخاف التباس بعضها ببعض، فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه[2] .

فقد جعل العلة في إعراب الفعل المضارع مشابهة الاسم بقبول المعاني المختلفة من الفاعلية، والمفعولية، والإضافة بصيغةٍ واحدة.

واستدرك ناظر الجيش على ابن مالك ما قرره في هذه العلة، قال: والذي علمناه من تقريره في الشرح: أَن العلة في إعراب المضارع إنما هي القبول نفسه

وينظر: السيرافي، **شرح كتاب سيبويه**، ج1، ص43. الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، ص104، 107.

(1) انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص140.

(2)ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص39.

وينظر: العكبري، عبدالله بن الحسين (ت616ه): 1992م، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت، ص93.

كما في الاسم لا المشابهة، وكان الأولى أن يقول إلاّ المضارع فإنه جاز فيه ما وجب في الاسم من القبول فأعرب، ولا شك أَن هذا مراده، ويمكن الرجوع بعبارته إليه ولكن بتكلف، ولا أعلم لِمَ قال بجواز شبه ما وجب، ولم يقل بجواز ما وجب؟[1].

وعقب أبو حيان على ذلك، بأن الفاعلية، والمفعولية، والإضافة لا تكون في الفعل، فلذلك قال بجواز شبه ما وجب له، لأَن المعاني التي أوجبت للاسم الإعراب ليست المعاني التي جوّزت الإعراب للفعل، ثم انتقد ما علل به ابن مالك، فقال: "وقد طوّل المصنف بترجيح ما أبدى من التعليل لإعراب المضارع على ما ذكر غيره، والمسألة قليلة الجدوى؛ لأَنه خلاف في علة، وأمّا الحكم فهو أنّ الإعراب دخل في المضارع كما دخل في الاسم"[2].

فقد جعل البصريون العلة في إعراب المضارع مشابهة الاسم في الإبهام، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، ومجاراة اسم الفاعل في الحركة والسكون، ونقضها ابن مالك بالفعل الماضي، وما فيه من مشابهة الاسم بما يقاوم المشابهة المعزوّة للمضارع[3].

فمن ذلك أن الماضي إذا ورد مجرداً من (قد) كان مبهماً من بُعد المضي وقربه، وإذا اقترن بـ (قد) تخلّص للقرب، وهو شبيه بإبهام المضارع عند تجرّده من القرائن، وتخلّصه للاستقبال بحرف التنفيس.

أمّا لام الابتداء وإن كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم، فتقاومها اللام الواقعة بعد لو، فإنها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة، وكذلك مباشرة منذ ومذ،

---

(1)ناظر الجيش، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ج1، ص229.

(2)أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص126.

وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص269.

(3)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص39-40.

وينظر: الورّاق، محمد بن عبدالله، (ت381ه): 2001م، **العلل في النحو**، تحقيق: مهما مازن المبارك، ط1، دار الفكر، دمشق، ص69

فإن الماضي يشارك الاسم فيها دون المضارع، وأَما مجاراة المضارع اسم الفاعل في الحركة والسكون، فالماضي غير الثلاثي شريكه فيها[1].

وبذلك يكون قد علل للمسألة، ومن ثم قدّم شرحاً للعلة، وقدح في تعليل البصريين، وأتى بما يرجح تعليله على ما ذكره غيره.

5.3 موقف الدّلائي من ابن مالك:

اهتم المرابط الدّلائي في كتابه ببسط القضايا، والمسائل التي يناقشها، فقد كان يتوسع في التنظير، والتعليل، والمناقشة لمذاهب النحويين المختلفة ولآرائهم، فنقل اعتراضات كثيرةً على كلام ابن مالك، جمعها ممن سبقه من شرّاح التسهيل، كأبي حيان، والمرادي، والدماميني، وغيرهم.

وقد برزت شخصيّته في هذه المناقشات من خلال الرّد والاعتراض، فهو قد يعترض على ابن مالك، أو ينبه على ما أغفله، أو يرد عليه، أو يستحسن رأي أبي حيان في الرّد على ابن مالك، ونجده في أحيان كثيرة يدافع عن ابن مالك، ويعترض على أبي حيان، أَو يعتذر عن ابن مالك في بعض المسائل، أو يتبنّى رأيه في الرّد على بعض النحاة، وسنذكر بعض الأمثلة، والنصوص التي تبيّن هذا الموقف.

1.5.3 الاعتراض على ابن مالك:

1- ذهب ابن مالك إلى أن المحذوف من الأفعال الخمسة نون الرفع لا نون الوقاية؛ لأن نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقتها لنون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه[2].

واعترض الدّلائي على ابن مالك بأن المحذوف نون الوقاية لا نونُ الرَفع، وهو مذهب الأخفش، والمبرد، وأكثر المتأخرين، واحتج بحصول التكرار والاستثقال بها فكانت بالحذف أولى، وبأن نون الرفع علامة إعراب، فالمحافظة عليها أَجدر، وأيضاً

---

(1)انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص39-40.

(2)انظر: المرجع نفسه، ج1، ص52.

فنون الرفع دخلت لعامل، ونون الوقاية جاءت بغير عامل، فلو كان المحذوف هو نون الرفع للزم وجود مؤثر بلا أَثر مع إمكانه[1].

وأيضاً فدخول نون الوقاية إنما يضطر إليها حيث لا يكون ثمَّ ما يمكن أَن يقي الفعل من الكسر، وقد أمكنَ ذلك بنون الرفع، فإنه يحصل بها كونها علامة للرفع وكونها تقي الفعل من الكسر، فكان حذف نون الوقاية أولى[2].

2- ذهب ابن مالك إلى أَن اسم الإشارة بُنيَ لتضمّن معناها، أو لشبه الحرف وضعاً وافتقارا، وقال: استحق اسم الإشارة البناء لتضمّنه معنى من المعاني الحرفية، وهذا السبب يقتضي بناء كل اسم إشارة، ولكن عارضه في (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) مضارعتهما مثنيات الأسماء المتمكنة فأعربا[3].

فاعترضه الدّلائي بأن قال: " قلت: والذي عليه المحققون أنها صيغ مرتجلة للاثنين لا تثنية حقيقية"[4].

ثم ذكر ابن مالك أن المراد بالشبه في الوضع كون (ذا) و(ذي) وأخواتهما موضوعات على حرفين، وذلك من وضع الحروف فاستحقت البناء، وحملت البواقي عليها؛ لأنها فروع أَو كالفروع، ولإمكان الاستغناء عنها بـــــ (ذا) أو(ذي)، والمستغنى به أصل للمستغنى عنه[5].

فاعترضه الدّلائي بأن قال: " قلت: وأَنت خبير بأنه عدول عما عليه عامة البصرية بأَن (ذا) الإشارية ثلاثية الموضع"[6].

([1])انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، 323.

وينظر رأي الأخفش والمبرد في: المبرد، **المقتضب**، ج1، ص252. أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص194.

([2])انظر: الدلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، 323.

([3])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص251.

([4])الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص899.

([5])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص251.

([6])الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص899.

3- ذكر ابن مالك أن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع[1]، فاعترض الدّلائي على دعوى الإجماع، قال: "ووهم المصنف تبعاً للفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور فحكى الإجماع على توسيط خبر ليس"[2].

4- ذكر ابن مالك إذ أورد قول سيبويه: "واعلم أَنّ (قُلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً"[3]، إنه عنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات، والقول قد لا يتم معناه إلّا بغيره، بخلاف الكلام فإنه تام المعنى بنفسه، ومن ثمّ أطلِق على القرآن كلام الله، ولم يُطلق عليه قول الله، وقد شاع إطلاق القول على ما لا يطلق عليه[4].

ويعترض الدّلائي على رأي ابن مالك، فيقول: " قال أثير الدين: وفي دعواه عدم إطلاق القول على كلام الله نظر. قلت: وهو بالرَّد وعدم التردد أولى منه بالنظر فيه؛ لإطباق أئمة الأمة سلفاً وخلفاً على إطلاقه عليه إطلاقًا كالجمع عليه، فلا وجه للتردّد، بل قد اعترض بكلامه على إطلاق القول على ما لا يطلق عليه الكلام"[5]. وعليه يكون كلامه رداً على ابن مالك وأبي حيان.

5- قال ابن مالك في تعريف الاسم: "فالاسم: كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أَو نظيرها[6]".

ويعترض الدّلائي على ذلك فيقول: عدل المصنف في حدّ الاسم عما حدَّه النحويون إلى هذا الحدِّ الذي ذكره، وهذا الذي اختاره غيرُ مختار؛ لأن النحويين حدّوا الاسم بالأمور الذّاتيات التي هي فيه قبل التركيب، والمصنف حدَّه بأمر عارض له حالة التركيب، وهو الإسناد المعنوي، وليس هذا شأنَ الحدود مع ما في حدّه من غموض اللفظ، والإبهام، والترديد، والمجاز الذي هو منافٍ للحدّ، إذ الحدُّ

([1])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص349.

([2])الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج3، ص1180.

([3])سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص122.

([4])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص13-14.

([5])الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص163. وينظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص26.

([6])ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص16

إنما يؤتى به لإيضاح المحدود وبيانه، وصار كلّ قيد فيه يحتاج إلى شـــرح طويـــل؛ فتحتاج إلى أن تشرح الإسناد، والمعنى، والنظير، وهذه أمور فيها غموض لا تناسب المحدود، والإبهام في قوله: ما لمعناها، والترديد في قوله: أو نظيرها، والمجاز فـــي قوله: إلى نفسها والكلمة لا يقال لها نفسٌ إلا بمجاز[1].

ثم يذكر تعريفات النحويين للاسم، ويستحسن قول أبي حيان: "وأَحسنُ ما حُدَّ به الاسمُ أن يقال: الاسم: كلمة دالّة بانفرادها على معنى غيرُ معترّضة ببنيتها للزمان. فقولنا كلمة، جنس يشمل الاسم والفعل والحرف. وقولنا: دالّة بانفرادها على معنى احتراز من الحرف؛ فإنه لا يدل على معناه إلاّ بضميمه. وقولنا: غير معترّضة إلى آخره احتراز من الفعل"[2].

2.5.4 الاستدراك على ابن مالك:

لقد استدرك الدّلائي على ابن مالك ما فاته في بعض المسائل والأحكام، ومن هذه الاستدراكات:

1- في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به، نبّه الدّلائي بأن ابن مالك عقد الباب بشرح الكلمة لا بحدَّها، يقول: عقد المصنف الباب بشرح الكلمة لا بحدَّها؛ لأن حدّ الشيء عسير الوجود، وإن اشتركا في كشف المحدود وبيانه، وكان يجب أن يبدأ أَولاً بشرح النحو وبيانه، ثم يشرع في شرح ما ذكر، إذ لا بدّ للناظر في علم من العلوم من معرفته إجمالاً، ثم يعرف ما احتوى عليه ذلك الفن تفصيلاً، وقد كثُرت مصنفات العلماء في الفن وما منهم إلّا من أغفل حّده إلّا قليلاً، وقد أوردت عليك جملة من حدودهم فيه[3]. والشارح مولع بالحدود والتعريفات، وكان قد ذكر أقوال العلماء في حدِّ النحو في بداية الكتاب، متأثر بعلماء الأصول في هذه النزعة.

([1])انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص183

([2])أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص46. وينظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص183.

([3])المرجع نفسه، ج1، ص139

2- ذكر ابن مالك في باب إعراب الصحيح الآخر أن الواو تنوب عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياء عن الكسرة، فيما أُضيف إلى غير ياء المتكلم من أبٍ وأخٍ وحمٍ[1].

قال الدّلائي: لما ذكر المصنف نيابة الحركة عن الحركة أخذ يذكر نيابة الحرف عن الحركة، فذكر أن حروف العلةَ تنوب فيما أُضيف إلى غير ياء المتكلم، فشمل ما أُضيف إلى الظاهر والمضمر غير الياء، نحو: قام أخو زيدٍ، ورأيتُ أخاه، ومررتُ بأخيك، وهذا شرط واحد ذكره، وأهمل شرطين:

أحدهما: أن لا يكون مفرداً، أي: ليس مثنى ولا مجموعاً؛ لأنه إذ ذاك يصير حكمُه حكم المثنى والمجموع.

الثاني: أن لا يكون شيء منهما مصغراً، فإنه إذ ذاك لا تنوب فيه الحروف، بل تقول: جاءَ أُخيُّ زيدٍ، وهذا أُبيُّ خالدٍ، وحميُّ جعفرٍ، وفُوَيْهُ عمروٍ.

ثم يلتمس العذر لابن مالك في إهمال هذين الشرطين، وهو أنه علّق الحكم بعين لفظ أبٍ وأخواته، فإذا صُغّر أوثُنّي أو جُمع فليس نفس اللفظ المعلق عليه الحكم، أي: ما دامت مُكبّرةً مفردة مضافة لغير الياء[2].

3- ذكر ابن مالك أَن أنواع الإعراب: رفعٌ، ونصبٌ، وجرٌّ، وجزمٌ، واستدرك عليه الدّلائي بأَنه لم يفرّق في التعبير في جانبي الإعراب والبناء، فعبّر بالأنواع في الموضعين، وذكر أن ابن الحاجب فرّق بينهما، فعبّر في الأول بالأنواع، وفي الثاني بالألقاب، ووجّهه بعض بأنه لم يسمِّ حركات البناء والوقف أنواعاً، لفقد ما يكون جنساً شاملاً لها نظراً إلى الأصل، إذ الأصل انحصار البناء في شيء واحد، وهو السكون فلما كان من حق البناء عدم شموله هذه الأشياء نظراً إلى الأصل، لم يطلق عليها اسم الأنواع، رعاية لجانب الأصل[3].

([1])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص47

([2])انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص293.

([3])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص42. الدّلائي، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، ج1، ص329. وينظر: الأستراباذي، **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، ج1، ص61- 62.

3.5.3 الدّفاع عن ابن مالك:

اعتنى الدّلائي بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات شرّاح التسهيل على ابن مالك، فقد تصدّى للرّد على اعتراضات أبي حيان، والمرادي، والدماميني دفاعاً عن ابن مالك ومن ذلك:

1- قال ابن مالك في حديثه عن علامات الإعراب الأصلية: فَارْفَع بضمّةٍ، وانصب بفتحةٍ، وجرّ بكسرةٍ، واجزم بسكون، إلّا في مواضع النيابة[1].

وذكر الدّلائي اعتراض الدماميني على ابن مالك نقلاً عن المرادي، يقول وفي شرح الدماميني: قال ابن قاسم: وكان القياس أن يقول برفعة ونصبة وجرة، لأن الضمّ والفتح والكسر للبناء، لكنّهم أطلقوا ذلك توسعاً، وفيه نظر، إذ لا خلاف أن الحركات ضمة وفتحة وكسرة، وإنما أكثر البصريين قصدوا الفرق في ألقاب المعربات والمبنيّات، لا في ألقاب الحركات[2].

ثم يقول: رداً على الدماميني: "قلت: وهو على عادته قصور، لأن قائل ذلك أثير الدين، وإنما ابن قاسم ناسخ لقوله"[3]، ولفظ الأثير هكذا: كان القياس على مذهب البصريين أن يقال بدلَ ضمّةٍ رفعَةٌ، وبدل فتحةٍ نصبةٌ، وبدل كسرةٍ جرّةٌ؛ لأن الضم والفتح والكسر إنما هي للمبني، فينسب ما هو من لفظها إلى المبني، والرّفع والنّصب والجرّ للمعرب، فينبغي أن ينسب ما هو من لفظها إلى المعرب، لكنهم أطلقوا على حركات الإعراب ضمة وفتحة وكسرة على سبيل التَّوسُّع؛ لأن اللفظ بالمضموم والمفتوح والمكسور، كاللفظ بالمرفوع والمنصوب والمجرور[4].

ثم يقول الدّلائي: على أن دعوى الدماميني بأن أكثر البصرية قصدوا الفرق في ألقاب المعربات والمبنيّات، لا في ألقاب الحركات مردود بتفريق سيبويه بين ألقاب الحركات أيضاً، قال: " وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرِّ

([1])انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص44.

([2]) انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج1، ص282.

([3]) انظر: المرجع نفسه، ج1، ص282.

([4]) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج1، ص 144- 145.

والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف"[1]. وذهب إلى أنّ كلام سيبويه دليل على فساد قول الدماميني، ومصداق لقول ابن مالك[2].

2- ذهب ابن مالك إلى أَنه يجب انفصال الضمير إِن حُصِرَ بإنّما[3].

واعترض أبو حيان على ذلك، فقال: "ما ذهب إليه المصنّف من تعيُّن انفصال الضمير بعد إنّما خطأ فاحش، وجهل بلسان العرب"[4].

قال الدّلائي ردّاً على أبي حيان، ودفاعاً عن ابن مالك[5]: قلت وقد نسب أثير الدين في هذا المقام المصنف إلى الغلط الفاحش، والجهل بلسان العرب، مدعياً أن ذلك قول لا يؤثر عن أَحد، وهو هجوم بالتخطئة من غير ثبت؛ لأَن قول ابن مالك هو الصواب وليس منفرداً به، وتحقيق ذلك، إنه بنى قوله على قاعدتين:

الأولى: أن إنّما للحصر وهو ما عليه الأكثر.

الثانية: أن المحصور بها الأخير لفظاً، وهو ما أجمع عليه أئمة البيان، وهو غالب الاستعمالات.

3- تحدث ابن مالك عن نيابة بعض الضمائر عن بعض، وذكر أن الضمير قد يعود على الاثنين، وعلى الإناث بلفظ الإفراد، لكنّه جعله قسمين: كثيراً وقليلاً:

أمّا الكثير: فإذا وقع الاثنان أو الإناث بعد أفعل التفضيل: ومثال ذلك في ضمير الإناث، قوله- صلى الله عليه وسلم- : (خيرُ النِّساءِ صَوالحُ نساءِ قريشٍ أَحنَاهُ على وَلَدٍ في صِغَرِه، وأَرْعَاهُ على زَوجٍ في ذات يدِهِ)[6]، كأنه قال: أَحنى هذا الصنف أو أَحنى من ذكرت، حيث جاء الضمير مفرداً، وهو عائد على جمع[7].

([1]) سيبويه، **الكتاب**، ج1، ص13.

([2]) انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**،ج1، ص283.

([3]) انظر ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص149.

([4]) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص221.

([5]) انظر: الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص597.

([6]) **صحيح مسلم**، ج7، ص182. و**صحيح البخاري**، ج7، ص6.

([7]) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج1، ص125.

قال أَبو حيان ردّاً على ابن مالك: " أَين كثرةُ هذا وهو لم يذكر منه إلّا هذا الأثرَ؟ مع أَنّه يحتمِلُ ألّا يكونَ لفظَ الرّسولِ –صلى اللهُ عليه وسلم– إذ جَوَّزوا النّقل بالمعنى ويحتمِلُ أَن يكونَ من تحريف الأعاجم الرُّواة"[1].

وردّه الدّلائي قائلاً: "قلت: وقد اتخذ الأثير هذا وزراً في الرّد على المصنف، وقد نازعه الفضلاء من معاصريه، ومن بعدهم في ذلك بما استوفينا القول فيه في غير مقام"[2].

وأيضاً ذكر أَبو حيان أن سيبويه قد منع القياس على قولهم: هو أَحسنُ الفِتيان وأَجمَلُهُ؛ فكيف يقول المصنف: إن ذلك كثيرٌ؟ ولو كان كثيراً كما زعم المصنف لَقاسَ عليه[3].

قال الدّلائي: "وهو مدفوع ببطلان اللازم، فكم من كثير غير مقتاس[4].

([1]) أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص154.

([2]) الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص555.

([3])انظر: أبو حيان، **التذييل والتكميل**، ج2، ص154.

([4])الدّلائي، **نتائج التحصيل**، ج2، ص555.

الخاتمة

يعد كتاب نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل نتيجة وخلاصة لأهم شروح التسهيل، فهو نتائج لما تحصّل عليه الشارح من شروح التسهيل التي سبقته؛ لذلك اقتضت طبيعة هذه الدراسة البحث في خصائص هذه الشروح وأساليبها وما إلى ذلك من المعالم المنهجية لها، وقد اكتفى البحث بالشروح التي ذكرها الشارح، وكانت مصدراً من المصادر الرئيسة في هذا الكتاب، ووقف البحث عند حدود القسم الأول من كتاب التسهيل وشروحه، وهو القسم النحوي كما جاء في عنوان الدراسة.

وفي نهاية هذا البحث أُثبت شيئاً من نتائجه التي وصل إليها، وأترك أكثرها للقارئ في ثنايا صفحاته، ومن ذلك:

1. كان ابن مالك يقدم لتأييد رأيه كثيراً من الأدلة النحوية السماعية والقياسية ويوازن بين الآراء المختلفة، ويختار أقواها دليلاً، فلا يرجح رأياً أو يقدم رأيه دون أن يدعمه بالأدلة والبراهين، ولا يميل إلى اتجاه دون أن يسوق الأسباب والعلل، فتميز شرحه بالوضوح والقدرة على الإبانة والإفصاح، وإن كان لا يخلو من الغموض في بعض الاختيارات والآراء التي رجحها ابن مالك مستنداً إلى التعليل بشيء من التحكم والتعقيد.
2. شرح أبو حيان التسهيل شرحاً وافياً، جمع فيه آراء النحويين ومذاهبهم في كل مسألة، وتتبعها بالتحليل والتعليل والمناقشة، فاستفاد أصحاب الشروح من منهج أبي حيان وطريقته في الشرح، بحيث استغنوا عن كتاب التسهيل وشرحه، فهو يذكر كلام ابن مالك قي المتن والشرح، ويعقبه بالمناقشة والتوضيح وذكر الآراء المختلفة، ويرجح بعض الآراء، ويرد البعض الآخر، ويؤيد ابن مالك في مواضع، ويعارضه في مواضع أخرى، ثم يشرح المتن مجزأً بعد أن ذكره دفعة واحدة، وكان يستقصي الوجوه المختلفة في المسألة ويؤيد ما يذهب إليه بالدليل فظهرت شخصيته العلمية المستقلة، وأصالته في البحث والتحقيق؛ ولهذا نستطيع القول بأن شراح التسهيل وجدوا ضالتهم في هذا الكتاب، فنقلوا عنه مادتهم النحوية بما فيها من أدلة، ومذاهب، وآراء، ومصادر، وترجيحات ومناقشات، مع الاختلاف في أساليب النقل، وطريقة

عرض المادة المنقولة، وقد عدَّ صاحب النتائج هؤلاء الشرّاح أتباعاً لأبي حيان، ولكنه سائر على دربهم.

3. إن الأصل في الشروح توضيح المتن وتفسيره، إلّا أنّ شرّاح التسهيل وجهوا عنايتهم لإيضاح مقاصد ابن مالك في شرحه، ولهذا جاءت هذه الشروح ملأى بالاعتراضات والردود كما هي الحال في نتائج التحصيل، باستثناء شرح ابن عقيل الذي اتصف بالاختصار، والابتعاد عن المناقشات النحوية.
4. اعتمد الدماميني في شرحه لكتاب التسهيل على شرح المرادي، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه "تعليق الفرائد"، وفيه كثير من المناقشات النحوية والاعتراضات، فقد اعترض على ابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، ولكن هذه الاعتراضات لم تكن مجدية، فهي اعتراضات شكلية مبنية على فهم الدماميني لآراء ابن مالك وأبي حيان كما نقلها المرادي عن كتاب التذييل والتكميل، وفي نقل المرادي كثير من الاختصار والقصور، فلم ينسب من الآراء والأقوال إلّا الشيء اليسير، علماً بأن كلّ ما جاء في شرحه منقول عن شرح أبي حيان ولكنه أخفى هذا النقل بالتصرف والاختصار، وكان صاحب النتائج حريصاً على إبراز هذا الجانب في هذين الشرحين.
5. اختلفت أَساليب الشرّاح وطرائقهم، فهناك الشرح المباشر الذي يأتي بالمتن ثم يتبعه بالشرح على نحو منفصل، كشرح ابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، وناظر الجيش، وهناك الشرح الممزوج الذي يتصرف بالمتن ويمزج كلام الماتن بكلام الشارح، كشرح ابن عقيل، والدماميني، والمرابط الدّلائي، وبعض الشرّاح مزج الشروح السابقة بحيث أخفى الكثير من ملامحها، فالمرادي مزج بين شرحي ابن مالك وأبي حيان ولم يتعرض للمتن، بطريقة التلخيص أو الاختصار في نقله عن كتاب التذييل والتكميل، كما مزج الدماميني شرحه بشرح المرادي بالإضافة إلى متن التسهيل، أمّا المرابط فقد تبع الدماميني بنفس الأسلوب والطريقة، والإفادة من هذا الشرح رغم محاولته التزهيد فيه.

6. إنّ هذا الشرح الموسوعي المسمى نتائج التحصيل يُعــدُّ مراجعــة للشــروح السابقة في المنهج والأصول والاختيارات، ويمكن القول بأن الشــارح كــان ناقلاً لآراء ابن مالك وأبي حيان، ولكنه استخدم في هذه النقول طريقة السؤال والجواب، بحيث نسخ كتاب التذييل والتكميل عن طريق تجزئــة النصــوص المنقولة، وعقد المناقشات النحوية الجدلية.
7. إنّ الأسلوب الذي اعتمده المرابط في اعتراضاته للنحويين ينزع إلى الجــدل والبعد عن واقع اللغة، ومعظم ردوده في هذه الاعتراضات لــم تكــن مــن اجتهاده الشخصي، بل كان تابعاً متقفياً لغيره من النحويين، ولــه مناقشــات نحوية عقيمة لم تقدم للدرس النحوي شيئاً يذكر، ولم تكن أكثــر مــن طعــن وقدح وتزهيد في باقي الشروح، وكان الشارح حريصاً على نقد الــدماميني، متهماً إياه بالانتحال والسطو على آراء النحويين، وقد لجأ الشارح إلى هــذا الأسلوب كوسيلة إقناع وحيلة أخفى من خلالها النقــل عــن كتــاب التــذييل والتكميل، فأوهم القارئ بأنه حريص على توثيق الآراء ونسبة الأقوال إلــى أصحابها، وكأنه صاحب الحجة والدليل، والرأي الصواب.
8. هناك مجموعة من الأسباب التي دعت أصحاب الشروح، ومــنهم المــرابط الدّلائي للاعتراض على ابن مالك بالردّ أو الاستدراك:
   أ- اختلاف رأي ابن مالك في المسألة الواحدة فــي مصــنفاته النحويــة، ويبدو أنه حصل تطور في الفكر النحوي عند ابن مالك فــي كتــاب التسهيل وشرحه.
   ب- موقف ابن مالك من الأصول النحوية، وطريقته في الاســتدلال، فقــد خالف النحويين في مفهوم الضرورة الشعرية، وذهب إلى الاســتدلال بالحديث الشريف لإثبات القواعد النحوية، واستفاد من لغات العــرب في كثير من المسموع، فالحمل على اللغة أولى مــن الحمــل علــى الشذوذ، وعلى الرغم من كثرة إيراده للأدلة السماعية إلّــا أن الأدلــة القياسية هي الغالبة، واتخذ من التقدير والتأويل أساساً فــي التحليــل وعرض المسائل النحوية.

ج- استخدم ابن مالك العلة النحوية لردّ كثير من الآراء، أو الترجيح في القوة والضعف، فهو يستعين بالعلل النحوية في مناقشاته لآراء النحـــاة، وفـــي اختياراته النحوية.

د- مخالفة ابن مالك في بعض المسائل للمذهبين البصري والكوفي، فكان أبـــو حيان كثيراً ما يعيب عليه مخالفة هذين المذهبين، أو الخروج عن اتفـــاق النحويين، وربما يذكر بعـــض المســـائل ولا يعـــرض لآراء النحـــويين ومذاهبهم فيها، وتكون المسألة من مسائل الخلاف.

9. كان أبو حيان يعضد اعتراضاته واختياراته بالأدلة القوية، وابتعد عن التحيز والتعصب المذهبي، فترك أثراً بارزاً في الدراسات النحوية، ولهـــذا يمكـــن القول بأن الدرس النحوي في كتاب التسهيل وشـــروحه يقـــوم علـــى الفكـــر النحوي عند ابن مالك وأبي حيان، أمّا بقية الشُرّاح فهم أتباع لهذين العالمين.

وبعد، فأرجو أن أكون قد حققت لهذا البحث ما كنت أَصبو إليه مـــن تمثـــل الدرس النحوي في كتاب التسهيل وشروحه، وأن تكون هذه الدراسة مرحلة موطّئـــة لدراسات بعدها أكثر نفعاً، والله ولي التوفيق.

المراجع

الأخفش، سعيد بن مسعدة(ت215ه): (1990م)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905ه): (1988م)، **شرح العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية للجرجاني المتوفى سنة 471ه**، تحقيق: البدراوي زهران، ط2، دار المعارف، القاهرة.

الأزهري، خالد بن عبد الله (ت 905هـ): (2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهري، خالد بن عبدالله(ت905هـ): (1998م)، **موصل النبيل إلى نحو التسهيل**، تحقيق: ثريا عبدالسميع، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى.

الأستراباذي، محمد بن الحسن(ت686هـ): (1996م)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف بن حسن عمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي.

الأسعد، عبدالكريم محمد: (1992م)، **الوسيط في تاريخ النحو العربي**، ط1، دار الشّواف، الرياض.

الإسكندري، أحمد وعناني، مصطفى: (1919م)، **الوسيط في الأدب العربي وتاريخه**، ط1.

الأشموني، علي بن محمد(ت929هـ): **شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.

الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان (ت476هـ): (2005م)، **النكت في كتاب سيبويه**، تحقيق: يحيى مراد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإفراني، محمد الصغير بن الحاج(ت1138هـ-1155هـ): (1888م)، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تصحيح: هوداس، مطبعة بردين، انجى، فرنسا.

الإفراني، محمد الصغير بن الحاج(ت1138هـ-1155هـ): (2004م)، **صفوة من انتشر من أخبار وصلحاء القرن الحادي عشر**، تحقيق: عبد الحميد خيالي، ط1، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب.

الأفغاني، سعيد: (1960م)، "هل في النحو مذهب أندلسي؟"، **صحيفة معهد الدراسات الإسلامية في مدريد**، المجلد السابع والثامن، الصفحة(83).

الأفغاني، سعيد: (1978م)، **من تاريخ النحو**، ط2، دار الفكر، بيروت.

الأفغاني، سعيد: 1987م)، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت.

آل ياسين، محمد حسين: (1979م)، **الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الرابع الهجري**، مكتبة الحياة، بيروت.

أمين، عبد الأمير محمد: (1997م)، **المدارس النحوية بين التصور والتصديق والسؤال الكبير**، ط1، المكتبة العصرية، بغداد.

ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت577هـ): (1957م)، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق.

ابن الأنباري، عبدالرحمن بن محمد (ت577هـ): (2009م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

الأنصاري، أحمد مكي: (1964م)، **أبو زكرياء الفراء ومنهجه في النحو واللغة**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة.

الأنصاري، أحمد مكي: (1973م)، دراسات في النحو والقراءات، **مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة**، العدد(1)، الجزء(31)، الصفحة(122).

أنيس، إبراهيم: (1958م)، " رأي في الإعراب بالحركات "، **مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء العاشر، مطبعة التحرير، القاهرة. الصفحة(55).

أنيس، إبراهيم: (1978م)، **من أسرار اللغة**، ط6، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة.

الباحسين، يعقوب بن عبدالوهاب (د. ت). **التخريج عند الفقهاء والأصوليين**، مكتبة الرشد، الرياض.

باعلوي، محمد بن أبي بكر: (2003م)، **عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر**، تحقيق: إبراهيم أحمد المقحفي، ط1، مكتبة الإرشاد، صنعاء.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت256هـ): (2004م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار ابن الهيثم، القاهرة.

بروكلمان، كارل: (1968م)، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين، بيروت.

بشر، كمال محمد: (1973م)، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة.

البغدادي، إسماعيل باشا: (1951م)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البغدادي، إسماعيل باشا: **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093ه): (1978م)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تحقيق: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093ه): (1997م)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

البقري، أحمد ماهر: (1984م)، **نحاة ومناهج**، المكتبي الجامعي الحديث، الإسكندرية.

البنا، محمد إبراهيم: (1985م)، **أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي**، ط1، دار البيان العربي، جدة.

البهنساوي، حسام: (2004م)، **نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية**، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

تاويت، محمد: (1984م)، **الوافي بالأدب العربي في المغرب الأقصى**، ط1، دار الثقافة، الدار البيضاء.

ابن تغري بردي، يوسف(ت874هـ): **الدليل الشافي على المنهل الصافي**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.

التنبكتي، أحمد بابا (ت1036هـ): (1989م)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، تحقيق: عبد الحميد عبدالله، ط1، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس.

التّنّسي، ابن عطاء(ت801هـ): (1993م)، **شرح التسهيل**، تحقيق: فريده حسن معاجيني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى.

الجبوري، كامل سلمان: (2003م)، **معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن الجزري، محمد بن محمد(ت833هـ): (2006م)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عني بنشره: ج. برجستراسر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن جماعة، محمد بن إبراهيم(ت733هـ): (2011)، **شرح كافية ابن الحاجب في النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط1، كتاب- ناشرون، بيروت، لبنان.

جمال الدين، مصطفى: (1405هـ)، البحث النحوي عند الأصوليين، ط2، منشورات دار الهجرة، إيران، قم.

الجمحي، محمد بن سلام (ت231هـ): (1974م)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ): (1993م)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، ط2، دار القلم، دمشق.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ): (1999م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392هـ): (1999م)، **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبدالحليم النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر(ت646هـ): (1989م)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قداره، دار عمار، عمان.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر(ت646هـ): **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله(ت1067هـ): **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق: محمد شرف الدين ورفعت بيلكه، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

حجازي، محمود فهمي: (1973م)، **علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية**، وكالة المطبوعات، الكويت.

حجي، محمد: (1964م)، **الزاوية الدَّلائيّة**، المطبقة الوطنية، الرباط.

حجي، محمد: (1996م)، **موسوعة أعلام المغرب**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الحديثي، خديجة: (1966م)، **أبو حيان النحوي**، ط1، مكتبة النهضة، بغداد.

الحديثي، خديجة: (1974م)، **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة الكويت.

الحديثي، خديجة: (1981م)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد.

الحديثي، خديجة: (2001م)، **المدارس النحوية**، دار الأمل، اربد.

الحريري، القاسم بن علي(ت 516هـ): (2002م)، **شرح مُلحة الإعراب**، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط1، دار الكلم الطيّب، دمشق.

ابن حزم، علي بن أحمد(ت456): (1983م)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق: لجنة من العلماء، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

حسّان، تمّام: (2000م)، **الأصول دراسة إبتستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، القاهرة.
حسّان، تمّام: (2001م)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.
حسّان، تمّام: (2004م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط4، عالم الكتب، القاهرة.
حسانين، عفاف: (1996م)، **في أدلة النحو**، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
حسن، عباس: (1971م)، **اللغة والنحو بين القديم والحديث**، ط2، دار المعارف، القاهرة.
حسين، حسين رفعت: (2010م)، **الإجماع في الدراسات النحوية**، ط2، عالم الكتب، القاهرة.
حسين، محمد الخضر: (1353هـ)، **القياس في اللغة العربية**، ط1، المطبعة السلفية ومكتبتها.
حفيظة، يحياوي: (2011م)، **إسهامات نحاة المغرب والأندلس في تأصيل الدرس النحوي العربي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين**، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر.
الحمزاوي، محمد رشاد: (1988م)، **أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
الحموي، ياقوت بن عبدالله(ت626ه): (1990م)، **معجم البلدان**، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
أبو حيان، محمد بن يوسف(ت745هـ): (1993م)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبدالجواد وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
أبو حيان، محمد بن يوسف(ت745هـ): (1998م)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق.
ابن خالويه، الحسين بن محمد(ت370هـ): **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، عني بنشره: ج. برجشتراسر، دار الهجرة.

الخثران، عبد الله بن حمد: (1993م)، **مراحل تطور الدرس النحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

خليفة، سهير: (1982م)، **قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو وشواهده في المغني**، ط1، مطبعة السعادة، القاهرة.

خليل، حلمي: (1996م)، **العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الخوّام، رياض بن حسن: (1998م)، **الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية: مكاتبة بين بدر الدين الدماميني المتوفى سنة(827ه) وسراج الدين البلقيني المتوفى سنة(805ه)**، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الداني، عثمان بن سعيد(ت444هـ): (1985م)، **التيسير في القراءات السبع**، عُني بتصحيحه: أوتويرتزل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.

الدروبي، سمير: (2005م)، **ظاهرة التعدد والكثرة في مؤلفات السيوطي**، ط1، المؤلف، جامعة مؤتة.

الدَّلائيّ، المرابط محمد بن محمد (ت1089هـ): **فتح اللطيف للبسط والتعريف للمكودي**، مخطوط مكتبة جامعة الملك سعود، رقم (5515)، مصورة عن دار الكتب المصرية.

الدَّلائيّ، المرابط محمد بن محمد(ت1089هـ): (1979م)، **نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي.

الدماميني، محمد بن أبي بكر(ت827هـ): (1983م)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى.

ابن الدّهان، سعيد بن المبارك(ت 569هـ): (2010م)، **شرح الدروس في النحو**، تحقيق: جزاء محمد المصاروة، ط1، دار أسامة، عمان.

الذهبي، محمد بن أحمد(ت748هـ): (2004م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: حسان عبدالمنان، بيت الأفكار الدولية، لبنان.

رابين، تشيم: (2002م)، **اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية**، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الراجحي، شرف الدين علي: (2003م)، **منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري**، دار المعرفة الجامعية.

الراجحي، عبده: (1979م)، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت.

الراجحي، عبده: (1988م)، **دروس في المذاهب النحوية**، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.

ابن أبي الربيع، عبد الله بن أحمد (ت 688هـ): (1986م)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

الزبيدي، محمد بن الحسن (ت379هـ): **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف.

الزبيري، وليد بن أحمد: (2003م)، **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، ط1، مجلة الحكمة، بريطانيا.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ): (1984م)، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (ت340هـ): (2011م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، ط7، دار النفائس، بيروت.

الزركشي، محمد بن عبد الله(ت794هـ): (2006م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: أبي الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة.

الزركلي، خير الدين: (2002م)، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمرو(ت 538هـ): (1993م)، **المفصّل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت.

الزمخشري، محمود بن عمرو(ت 538هـ): (1997م)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد: (1997م)، **حُجةُ القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السامرائي، إبراهيم: (1987م)، **المدارس النحوية أسطورة وواقع**، ط1، دار الفكر، عمان.

السامرائي، فاضل صالح: (1969م)، **ابن جني النحوي**، دار النذير وجامعة بغداد.

السامرائي، فاضل صالح: (1971م)، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، مطبعة الإرشاد ودار النذير، بغداد.

السبيهين، محمد بن عبدالرحمن: (2005م)، **اعتراض النحويين للدليل العقلي**، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

السّخاوي، محمد بن عبد الرحمن(ت902هـ): (1992م)، **الضَّوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ط1، دار الجيل، بيروت.

ابن السراج، محمد بن سهل (ت316هـ): (1996م)، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (224هـ): (1980م)، **كتاب الأمثال**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق.

السلسيلي، محمد بن عيسى(ت770هـ): (1986م)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: عبد الله البركاتي، ط1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

سليم، محمود رزق: (1957م)، **الأدب العربي وتاريخه في عصر المماليك والعثمانيين والعصر الحديث**، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.

السَّملالي، العباس بن إبراهيم(ت1378هـ): (1993م)، **الإعلام بمن حلّ مراكش و أغمات من الأعلام**، تحقيق: عبد الوهاب ابن منصور، ط2، المطبعة الملكية، الرباط.

السنجرجي، مصطفى عبد العزيز: (1986م)، **المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، ط1، المكتبة الفيصلية، جدة.

السَّنهوريّ، علي بن عبدالله (ت889هـ): (2006م)، **شرح الآجرُّوميّة في علم العربية**، تحقيق: محمد خليل شرف، ط1، دار السلام، القاهرة.

السّهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (581هـ): (1992م)، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

سيبويه، عمرو بن عثمان(ت180هـ): (2006م)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (ت458هـ): (1958م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: مصطفى السّقا وحسين نصار، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية.

السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت 368هـ): (1985م)، **ضرورة الشعر**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، دار النهضة العربية، بيروت.

السيرافي، الحسن بن عبد الله (ت 368هـ): (2008م)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): (1967م)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): (1979م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): (1985م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المولى وآخرون، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): (1998م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): (2001م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ): **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى (790هـ): (2007م)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عيَّاد الثُّبيتي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة.

الشاعر، حسن موسى: (1980م)، **النحاة والحديث النبوي**، ط1، وزارة الثقافة والشباب، عمان.

الشاعر، حسن موسى: (1994م)، **تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري**، ط1، دار البشير، عمان.

شاكر، محمود: (2000م)، **التاريخ الإسلامي (العهد العثماني)**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت.

الشاوي، يحيى بن محمد (1096هـ): (2010م)، **ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربيّ**، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ط2، دار سعد الدين، دمشق.

ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت542هـ): **أمالي ابن الشَّجريِّ**، تحقيق: محمود محمد الطفاحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

شلبي، عبدالفتاح إسماعيل: (1989م)، **أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**، ط3، دار المطبوعات الحديثة جدة.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت1331هـ): (1989م)، **الوسيط في تراجم أدباء شنقيط**، ط4، مطبعة المدني، القاهرة.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت1331هـ): (1999م)، **الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي (1250هـ): **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار المعرفة، بيروت.

الصّبان، محمد بن علي (ت1206هـ): **حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق: طه عبدالرَّؤُف سعد، المكتبة التوفيقية.

الصفدي، خليل بن أيبك (ت764هـ): (2000م)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ضيف، شوقي: (1969م)، **المدارس النحوية**، ط7، دار المعارف، القاهرة.

ضيف، شوقي: (1995م)، **تاريخ الأدب العربي (عصر الدول الإمارات)**، ط1، دار المعارف، القاهرة.

طاش كبري زاده، أحمد بن مصطفى (ت968هـ): (1985م)، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في العلوم**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الطنطاوي، محمد: (1995م)، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة.

أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي(351هـ): (1955م)، **مراتب النحويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، القاهرة.

عبابنة، يحيى: (2005م)، **علم اللغة المعاصر: مقدمات تطبيقية**، دار الكتاب الثقافي، اربد.

عبد التواب، رمضان: (1980م)، **فصول في فقه اللغة العربية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد الحميد، سعد زغلول: (1990م)، **تاريخ المغرب العربي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

العبيدي، شعبان عوض: (1989م)، **النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل**، منشورات جامعة قاريونس.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ): (1972م)، **المقرّب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني، بغداد.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ): (1998م)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشّعار، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت669هـ): (1999م)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: خليل عمران المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت769هـ): (1980م)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.

ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (ت769هـ): (1999م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة.

العُكبري، عبدالله بن الحسين(ت616هـ): (1976م)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

العُكبري، عبدالله بن الحسين(ت616هـ): (1986م)، **التبيين عن مذهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

العُكبري، عبدالله بن الحسين(ت616هـ): (1992م)، **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط1، دار الشرق العربي، بيروت.

العُكبري، عبدالله بن الحسين(ت616هـ): (1996م)، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب، بيروت.

ابن العماد، عبدالحي بن أحمد(ت1089هـ): (1986م)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، ط1، دار ابن كثير، دمشق.

عمايرة، حليمة أحمد: (2006م)، **الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة**، ط1، دار وائل، عمان.

عمر، أحمد مختار: (1988م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر**، ط6، عالم الكتب، القاهرة.

عنان، محمد عبدالله: (1970م)، **تراجم إسلامية شرقية وأندلسية**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عنان، محمد عبدالله: (1997م)، **دولة الإسلام في الأندلس (نهاية الأندلس)**، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عناني، محمد زكريا: (1999م)، **تاريخ الأدب الأندلسي**، دار المعرفة الجامعية.

عون، حسن: (1952م)، **اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية مقارنة**، ط1، مطبعة رويال، الإسكندرية.

عيال سلمان، عزمي محمد: (2010م)، **جوانب التفكير النحوي عند الشاطبي في كتابه المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة.

عيد، محمد: (1978م)، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، ط2، عالم الكتب، القاهرة.

الغامدي، محمد سعيد: (2006م)، "اللغة والكلام في التراث النحوي"، **مجلة عالم الفكر**، المجلد 34، العدد الثالث، الصفحة(93).

الغزالي، محمد بن محمد (ت505هـ): (2009م)، **المستصفى من علم الأصول**، تحقيق: ناجي السويد، المكتبة العصرية، بيروت.

الغوث، مختار: (1997م)، **لغة قريش**، ط1، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض.

ابن فارس، أحمد ابن فارس (ت395هـ): (1986م)، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن فارس، أحمد ابن فارس (ت395هـ): (1997م)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن فارس، أحمد ابن فارس (ت395هـ): (1999م)، **معجم مقاييس اللغة**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ): (1985م)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر، ط1، مطبعة المدني، القاهرة.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ): (1986م)، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جابر المنصوري، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الفارسي، الحسن بن أحمد (ت377هـ): (2008م)، **كتاب الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط1، عالم الكتب، بيروت.

الفاكهي، عبد الله ابن أحمد (ت972هـ): (1996م)، **شرح الحدود النحوية**، تحقيق: محمد الطيَّب الإبراهيم، ط1، دار النفائس، بيروت.

الفراء، يحيى بن زياد(ت207هـ): (1983م)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، ط3، عالم الكتب، بيروت.

الفرزدق، همّام بن غالب(ت114هـ): (1987م)، **ديوان الفرزدق**، تحقيق: علي فاعور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

فروخ، عمر: (1983م)، **تاريخ الأدب العربي**، ط1، دار العلم للملايين، بيروت.

الفيروزابادي، محمد بن يعقوب (ت817هـ): (1995م)، **القاموس المحيط**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد(ت1392هـ): (1988م)، **حاشية الأَجروميّة**، ط4.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد(ت851هـ): (1973م)، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن غياض، جامعة بغداد ومطبعة النعمان، النجف.

قباوة، فخر الدين: (1997م)، **تحليل النَّص النحوي منهج ونموذج**، ط1، دار الفكر، دمشق.

قباوة، فخر الدين: (2006م)، **التحليل النحوي أصوله وأدلته**، ط1، الشركة المصرية العالمية للنشر، القاهرة.

القفطي، علي بن يوسف(ت624هـ): (1986م)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة.

القلقشنديّ، أحمد بن علي(ت821هـ): (1922م)، **صبح الأَعشى**، دار الكتب المصرية، القاهرة.

القلقشنديّ، أحمد بن علي(ت821هـ): (1984م)، **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

القيرواني، الحسن بن رشيق(ت456هـ): (1981م)، **العمدة في صناعة الشعر**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجيل، بيروت.

كارتر، مايكل: (1983م)، " قراءة أَلسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي: نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي"، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد الثاني والعشرون، تونس، الصفحة(245).

كارتر، مايكل: (2006م)، " جذور النحو العربي"، ترجمة: عبد المنعم السيد ومحمود مسعود، **مجلة الألسن للترجمة**، العدد السابع، الصفحة(11،14،15،24).

الكتبي، محمد بن شاكر(ت764هـ): (1408هـ)، **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر(ت 774هـ): **البداية والنهاية**، تحقيق: محمد بيومي و عبدالله المنشاوي ومحمد رضوان مهنا، مكتبة الإيمان، المنصورة.

الكسائي، علي بن حمزة (ت189هـ): (1998م)، **معاني القرآن**، تحقيق: عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة.

كنون، عبد الله: (1960م)، **النبوغ المغربي في الأدب العربي**، ط2.

لي، هنري تشارلس: (2011م)، **العرب والمسلمون في الأندلس بعد سقوط غرناطة**، ترجمة: حسن سعيد الكرمي، وزارة الثقافة، عمان.

ليونز، جون: (1985م)، **نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة: حلمي خليل، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ): (1413هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن، ط2، مكتبة ابن تيمية، بغداد.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ): (1967م)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ): (1982م)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم هريدي، ط1، دار المأمون للتراث، مكة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ): (1990م)، **شرح التسهيل**، تحقيق، عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت 672هـ): (2001م)، **شرح التسهيل**. تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

المبارك، مازن: (1984م)، **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح**، ط2، دار الفكر، دمشق.

المبرد، محمد بن يزيد (ت285هـ): (1979م)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط3، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى(ت324هـ): (1972م)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

المحبّي، محمد أمين(ت1111هـ): (1284هـ)، **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، المطبعة الوهيبة، القاهرة.

محمد، شعبان زين العابدين: (2002م)، **العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف: دراسة تحليلية موازنة**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة.

محمود، محمود حسني: (1979م)، "احتجاج النحويين بالحديث"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الثاني، الجزء الثالث والرابع، الصفحة(42).

المخزومي، مهدي: (1986م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط3، بيروت.

المخزومي، مهدي: (1987م)، **الدرس النحوي في بغداد**، ط2، دار الرائد العربي، بيروت.

مخلوف، محمد بن محمد: (1349هـ)، **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، المطبعة السلفية، القاهرة.

المرادي، الحسن بن أم قاسم(ت 749هـ): (2006م)، **شرح التسهيل (القسم النحوي)** تحقيق: محمد عبد النبي، ط1، مكتبة الإيمان، المنصورة.

مصطفى، إبراهيم: (1958م)، " مذاهب الإعراب "، **مجلة مجمع اللغة العربية**، الجزء العاشر، مطبعة التحرير، القاهرة، الصفحة(53).

مصطفى، عمر: (2001م)، **الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب**، ط1، دار الينابيع، دمشق.

ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن (ت592هـ): (1982م)، **كتاب الرَّد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، القاهرة.

المقري، أحمد بن محمد (ت1041هـ): (1939م)، **أزهار الرياض في أخبار عيّاض**، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

المقري، أحمد بن محمد (ت1041هـ): (1968م)، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

أبو المكارم، علي: (1975م)، **تقويم الفكر النحوي**، ط1، دار الثقافة، بيروت.

أبو المكارم، علي: (2006م)، **أصول التفكير النحوي**، ط1، دار غريب، القاهرة.

مكرم، عبد العال سالم: (1989م)، **جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

مكرم، عبد العال سالم: (1990م)، **المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة**، ط2، مؤسسة الرسالة.

ابن منظور، محمد بن مكرم(ت711هـ): (1998م)، **لسان العرب**، ط1، دار صادر، بيروت.

موسى، محمد بن حسن: (1995م)، **المختار المصون من أعلام القرون**، ط1، دار الأندلس الخضراء، جدة.

الموسى، نهاد: (2003م)، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، ط1، دار الشروق، عمان.

الميداني، أحمد بن محمد (ت518هـ): (1955م)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية.

الميعان، وضحة عبد الكريم: (2007م)، **التأليف النحوي بين التعليم والتفسير**، ط1، مكتبة العروبة، الكويت.

النابغة الجعدي، قيس بن عبدالله: (1998م)، **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصمد، ط1، دار صادر، بيروت.

الناصري، أحمد بن خالد: (1955م)، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، تحقيق: جعفر الناصر، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف (ت778هـ): (2007م)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر [وآخرون]، ط1، دار السلام، القاهرة.

النايلة، عبد الجبار: (1976م)، **الشواهد والاستشهاد في النحو**، ط1، مطبعة الزهراء بغداد.

النحاس، أحمد بن محمد(ت338هـ): (1988م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد ط3، عالم الكتب، بيروت.

نحلة، محمود أحمد: (1987م)، **أصول النحو العربي**، ط1، دار العلوم العربية، بيروت.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ): **صحيح مسلم**، مكتبة الإيمان.

هارون، عبد السلام محمد: (2001م)، **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (761هـ): (1963م)، **شرح قطر الندى وبلُّ الصّدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، مكتبة السعادة، مصر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (761هـ): (2004م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (761هـ): (2007م)، **شرح اللمحة البدرية في علم العربية**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوردي العلمية، عمان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (761هـ): (2010م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف (761هـ): **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

الهيتي، عبد القادر رحيم: (1993م)، **خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري**، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي.

الورّاق، محمد بن عبد الله (ت381هـ): (2001م)، **العلل في النحو**، تحقيق: مهـا مازن المبارك، ط1، دار الفكر، دمشق.

الياسري، علي مزهر: (2003م)، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

ياقوت، محمود سليمان: (1994م)، **النحو العربي: تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

يعقوب، إميل بديع: (1996م)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن يعيش، يعيش بن علي(ت643هـ): (2001م)، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.

الينبعاوي، غنيم غانم: (1418هـ)، **الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين فقه اللغة وعلم اللغة**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

اليوسي، الحسن بن مسعود(ت1102هـ): (2004م)، **فهرسة اليوسي**، تحقيق: زكريا الخثيري، جامعة محمد الخامس، الرباط.